

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التطور المالي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال
الفترة (2000-2024)

المشرف	اعداد الطلبة	
د - سنوساوي صالح	معاوي مريم	1
	صايفي أسماء	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د- ميمون معاد
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د- سنوساوي صالح
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د- لطيف وليد

السنة الجامعية 2025/2026





شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد:
فإننا نشكر الله العليّ القدير أولاً وأخراً على توفيقه لنا بإتمام هذه الرسالة فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما.

انطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" واعترافاً منا لأهل الفضل الذين علمونا الكثير نتقدم بالشكر والثناء العاطر وجميل الوفاء لكل من أسدى لنا علماً أو أفادنا بتجربة أو قدم لنا رأياً أو توجيهاً أو توضيحاً.

نخص بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور: سنوساوي صالح. فقد وجدناه نعم المشرف ونعم المعين والذي منحنا الكثير من وقته وصبره وأحاطنا بملاحظاته القيمة لهذه المذكرة فلولا تفضله علينا لما استطعنا إتمام هذه المذكرة نسأل الله أن يطيل في عمره وينير في دربه.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم وآرائهم القيمة والتي ستثري هذا العمل.

كما نشكر بقية الأساتذة الأفاضل بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ميلة، خاصة رئيس قسم العلوم الاقتصادية الأستاذ: ميمون معاد، الذي ساعدنا طيلة مشوارنا الدراسي فشكراً لك أستاذي الفاضل على كل مجهوداتك التي قدمتها لنا

في الأخير أسأل الله العليّ القدير التوفيق للجميع وأن ينتفع الجميع من هذه المذكرة.





إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

فرحين بما آتاهم الله من فضله

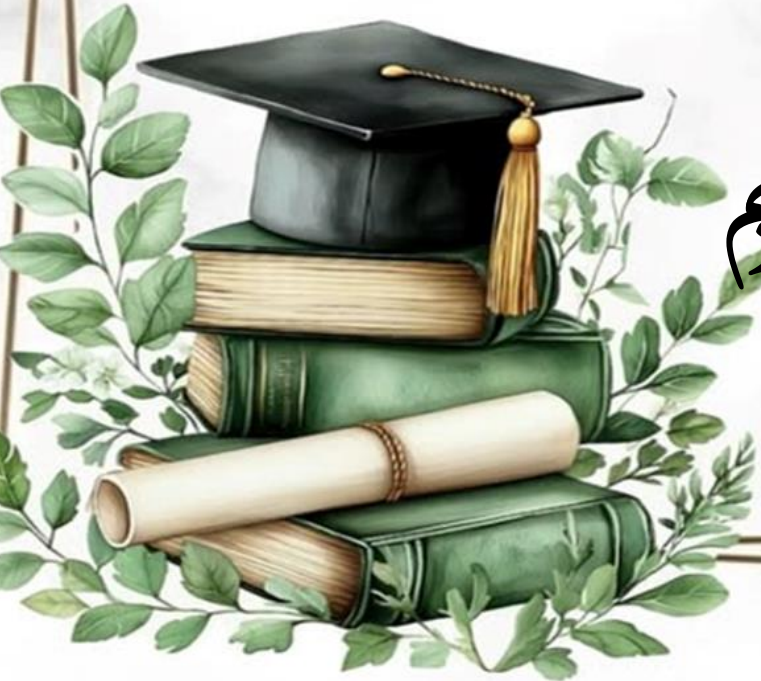
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، انتهت الرحلة القصيرة ولم تكن سهلة ولم يكن حلم قريبا ومهما طالست فستمضي بحلوها ومرها.

في هذه اللحظة أهدي عملي هذا إلى رمز العطاء والتضحية مثلي الأعلى أبي الغالي.

إلى من لا تعرف الكلل في دعمي وإرشادي أُمي الغالية.

إلى ذلك المستودع الكبير من القوة والحب أخي، أختي.

مریم





إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

إذا كان أول الطريق ألم فأخره تحقيق حلم؛ وإذا كانت أول انطلاقة دمة فإن نهايتها بسمّة؛

وكل بداية لها نهاية وها هي السنوات قد مرت والحلم تحقق فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك

الحمد بعد الرضا لأنك وفقنتني لإتمام هذا العمل

أهدي هذا الجهد إلى من حبهم يعلو فوق كل حب إلى من أناروا لي طريق العلم وساندوني وبنوا لي طريق

السعادة والنجاح

إلى أُمي الغالية أدامها الله؛ أسأل الله أن يطيل في عمرها؛ والتي علمتني أن النجاح بالإصرار والعزيمة

إلى أبي العزيز حفظه الله سندي الثابت في كل خطوة حياتي ومصدر فخري وسعادتي

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاحت عن طريقي المتاعب يا رفيقة الأيام يا أختا تساوي كل السرور والسعة

ورفيقتي في الحزن والضحكات

إلى أختي وروحي الجميلة صغيرتي؛ أدامك الله لي ووفقك في دراستك

إلى أخي وأتمن الأشياء وأحبها إلى قلبي

إلى أخي الأكبر حفظه الله ورعاه الله

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة

بارك الله فيكم جميعا.

وسماء



مخلص الدراسة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)، توصلت الدراسة الى وجود تأثير ضعيفة لمؤشر العمق المالي على نمو الناتج المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

عرفت الدراسة وجود علاقة سببية متعددة الاتجاهات تمتد من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي في حين آخر نجد بأن النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي، حيث لا يزال النظام المالي شديد الحساسية، مع تسجيل ضعف واضح في مؤشرات الشمول المالي وكفاءة الوساطة المصرفية، وعلى ذلك أوضحت الدراسة بضرورة تسريع التحول الرقمي وعصرنة البنوك، وتفعيل مصادر التمويل البديلة لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام، كما تميز النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو متدبدا لسبب ارتباطه بعوائد الطاقة كما اوضحت بعض النتائج أن النمو الاقتصادي في الجزائر شهد خلال الفترة 2000-2024 تطور متدبب حيث سجل معدلات مرتفعة ووصل إلى دروته سنة 2003 بأكثر من 6%، ثم عرف فترات من الارتفاع والانخفاض تبعا للظروف الاقتصادية وأسعار النفط، كما سجل تراجع ملحوظا سنة 2020 حتى بلغ معدلا سالبا بسبب تداعيات جائحة كورونا إلى أن يستعيد نموه ابتداء من 2021 ويستقر عند مستويات تقارب 4% في سنوات الأخيرة. في حين آخر نجحت السياسة الاقتصادية في تهيئة الهيكلية والمؤسسية للقطاع العام، وبعد تقدير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بين نموذج الانحدار الذاتي Var وجود أثر موجب في الأجل القصير لكل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري مقابل وجود أثر سلبي لبعض متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تطور مالي، نمو اقتصادي مستدام، نموذج انحدار ذاتي (VAR)، اقتصاد جزائري.

Summary:

This study aimed to examine and analyze the impact of financial development on sustainable economic growth in Algeria during the period (2000–2024). The study found that the financial depth index has a weak impact on Gross Domestic Product (GDP) and overall economic growth in Algeria.

The research identified a multi-directional causal relationship, noting specifically that economic growth drives financial development. The financial system remains highly sensitive, with notable weaknesses recorded in financial inclusion indicators and the efficiency of banking intermediation. Consequently, the study emphasized the necessity of accelerating digital transformation, modernizing banks, and activating alternative financing sources to diversify the economy and achieve sustainable growth.

Furthermore, economic growth in Algeria was characterized by volatility due to its dependence on energy revenues. The findings showed that Algeria's economic growth experienced fluctuating trends between 2000 and 2024. It recorded high rates, peaking at over **6%** in 2003, followed by periods of rise and fall dictated by general economic conditions and oil prices. It also saw a significant decline in 2020, dropping to a negative rate due to the repercussions of the COVID-19 pandemic, before recovering in 2021 and stabilizing at levels close to **4%** in recent years.

Meanwhile, economic policy succeeded in establishing the structural and institutional framework for the public sector. After estimating the relationship between financial development and economic growth, the Vector Autoregression (VAR) model revealed a positive short-term impact for both the money supply and trade openness, as opposed to a negative impact observed for some of the other study variables.

Keywords: financial development, sustainable economic growth, Vector Autoregression (VAR) model, Algerian economy



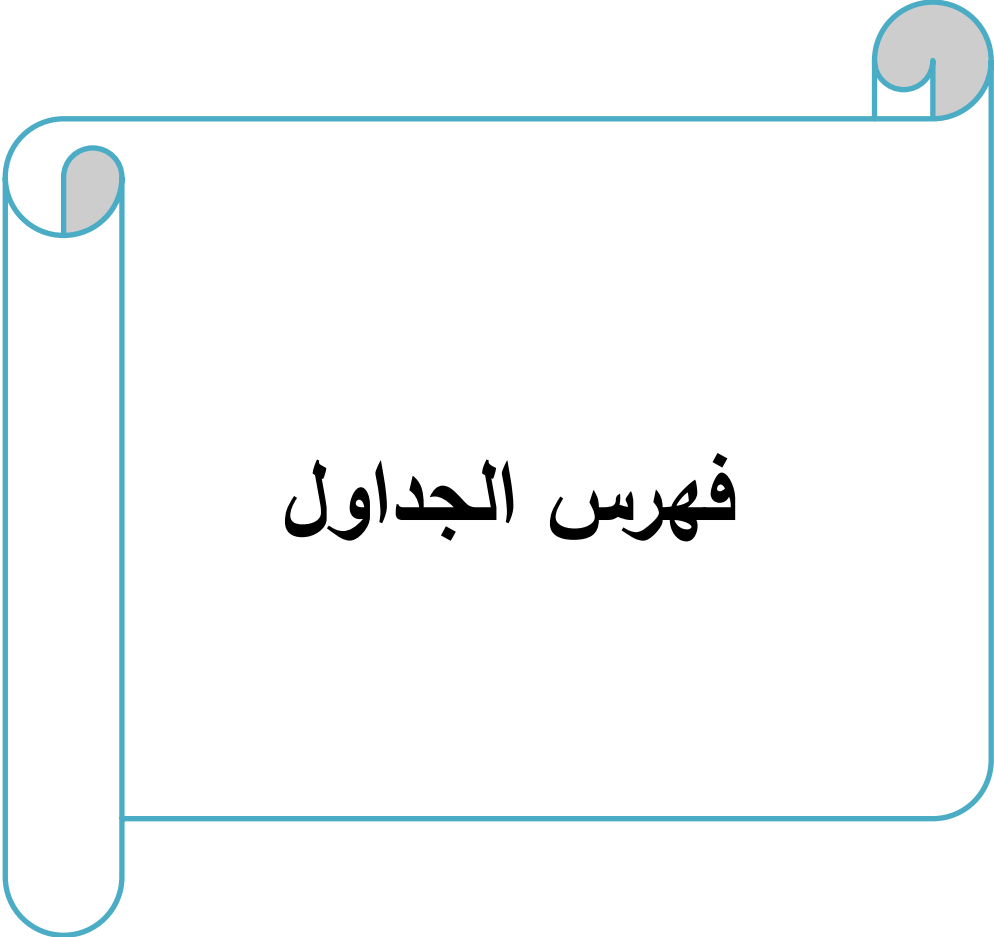
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	البسملة
	شكر و عرفان
	الإهداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ	تمهيد
	الفصل الأول: الإطار النظري حول التطور المالي
1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: مدخل إلى النظام المالي
3	المطلب الأول: النظام المالي (تعريفه، أهميته ووظائفه)
4	المطلب الثاني: مكونات النظام المالي
12	المطلب الثالث: أشكال الأنظمة المالية
13	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي
14	المطلب الأول: مفهوم التطور المالي ودعائمه الأساسية
20	المطلب الثاني: آليات تطوير القطاع المالي
23	المطلب الثالث: محددات التطور المالي
25	المبحث الثالث: مؤشرات التطور المالي
26	المطلب الأول: مؤشرات بعد العمق المالي
30	المطلب الثاني: مؤشرات بعد الوصول أو الشمول المالي

32	المطلب الثالث: مؤشرات بعد الكفاءة المالية
33	المطلب الرابع: مؤشرات بعد الاستقرار المالي
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الخلفيات النظرية والمفاهيمية المفسرة للنمو الاقتصادي	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
41	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره الأساسية وخصائصه
43	المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي
46	المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
49	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
50	المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية
54	المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكية
57	المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية
62	المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية)
63	المبحث الثالث: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
64	المطلب الأول: التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي
65	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي
65	المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي
66	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التطور المالي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	
69	تمهيد:
70	المبحث الأول: تحليل مؤشرات التطور المالي خلال الفترة 2000-2024
70	المطلب الأول: تحليل مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

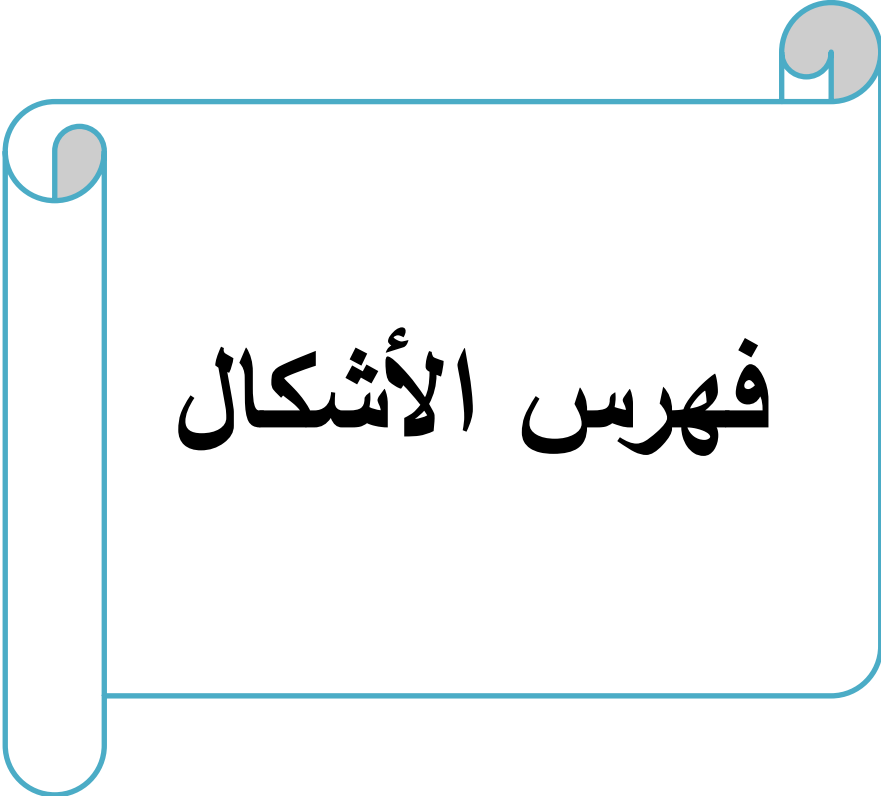
78	المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام
76	المطلب الثالث: تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر
78	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
79	المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
81	المطلب الثاني: دور القطاعات الإنتاجية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
86	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2024
86	المطلب الأول: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة
91	المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية
92	المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي
96	خلاصة الفصل
98	الخاتمة
103	قائمة المراجع



فهرس الجداول

فهرس الجداول:

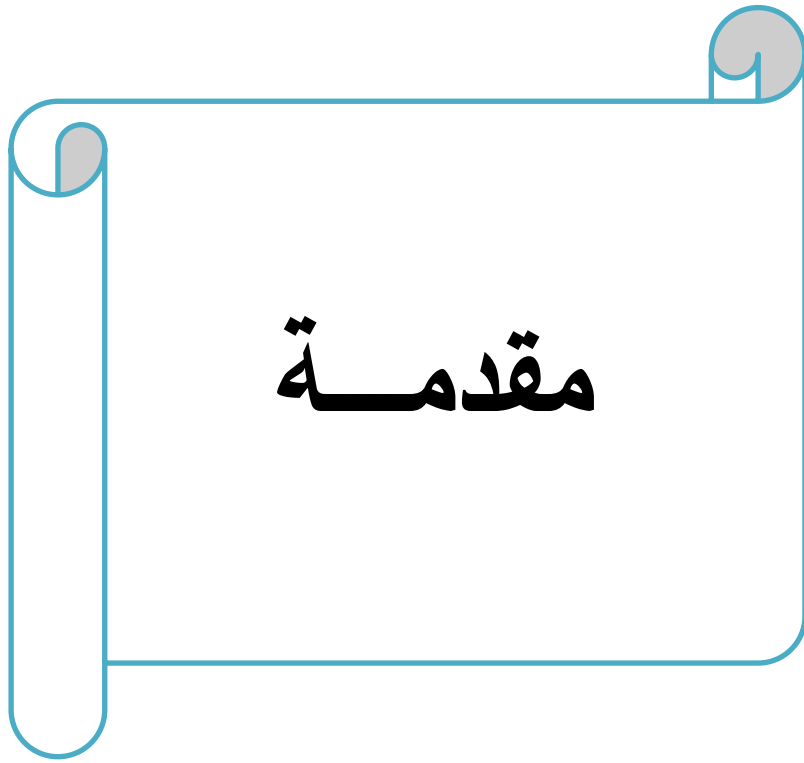
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	46
02	تطور العمق المالي في الجزائر إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.	69
03	تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.	71
04	الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020.	77
05	عدد الحساب البنكي بالنسبة إلى السكان البالغين في الجزائر للفترة 2009-2020.	75
06	امتلاك بطاق الائتمان في المؤسسات الرسمية الجزائرية.	76
07	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.	77
08	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.	81
09	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.	83
10	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.	82
11	الخصائص الاحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة 2000-2024.	86
12	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.	87
13	نتائج اختبار سببية غرانجر بين المتغيرات الرئيسية.	88
14	اختبار استقلالية باقي السلاسل الزمنية.	89
15	تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P).	90
16	تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR.	91



فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	مؤسسات النظام المالي	1
10	هيكل سوق رأس المال	2
18	الدعائم الأساسية للتطور المالي	3
25	الأبعاد الرئيسية لقياس التطور المالي	4
48	تصورات آدم سميث نحو النمو الاقتصادي	5
50	نموذج دافيد ريكاردو للنمو	6
64	علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي.	7
70	تطور الكتلة النقدية لسنتي 2022 - 2024.	8
73	منحنى بياني يمثل تطور قروض القطاع الخاص إلى النتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2024.	9
74	القروض المصرفية حسب القطاعات لسنة 2022-2024.	10
80	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.	11



تمهيد:

تعتبر التحولات التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة من الركائز الأساسية التي أعادت تشكيل المفاهيم الاقتصادية، حيث برز التطور المالي كمتغير جوهري ألقى بظلاله على مختلف الأنظمة المالية، مساهما بشكل فعال في فك شفرات التفاوت في الأداء الاقتصادي وتباين مستويات الثراء بين الأمم. وانطلاق من هذا الإدراك سارعت جل الدول نحو تبني استراتيجيات وسياسات نقدية ومالية تهدف في جوهرها إلى الرفع من كفاءة التطور المالي.

انطلاقا من الالمام بدوره المحوري كمحفز للتنمية المستدامة وعنصر فاعل في تنشيط أدوات الاستثمار والاستهلاك وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحريك عجلة الانتاج ودفع مؤشرات النمو الاقتصادي نحو مستويات تصاعدية. وفي هذا الصدد أنكب خبراء الاقتصاد على تعميق الدراسات النظرية والتطبيقية للنماذج الاقتصادي بهدف صياغة مؤشرات دقيقة تحدد العوامل المحفزة للنمو، والتي وجدوا أنها تركز أساسا على تراكم رأس المال وخلق بيئة تكنولوجية مبتكرة تدعم الوظائف الانتاجية، إذ تظل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي محل بحث مستفيض في الأدبيات الاقتصادية، حيث انقسمت الآراء بين اتجاه يرى في النظام المالي المتقدم محركا لتسريع وتيرة النمو واتجاه آخر يؤكد أن النمو الاقتصادي هو الذي يفرض تطور النظام المالي وتبعيته.

الجزائر نجد أنها تمثل نموذجا للدول النامية إلى عصرنة قطاعها المالي وتعميقه بهدف مواجهة التحديات، وعلى رأسها محاربة البطالة، كبح التضخم وضمان عدالة توزيع الدخل غير أن هذه المساعي تواجه جملة من المعوقات الهيكلية والازمات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط والركود العالمي، فضلا عن الاختلالات الداخلية الناجمة عن ضعف استثمارات المشاريع وظهور الأسواق الموازية وهي العوامل التي أدت في مجملها إلى انكماش معدلات الادخار المحلي وتعثر وتيرة النمو الاقتصادي.

الاشكالية

بناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم التطور المالي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)؟

على أساس هذه الإشكالية والدراسة التطبيقية يمكن لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي ومعدلات النمو الاقتصادي؟
- 2- كيف تطور القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟
- 3- ما واقع النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال نفس الفترة؟
- 4- هل يوجد أثر طويل الأجل للتطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر؟

الفرضيات

يرتكز البحث على مجموعة من الفرضيات الرئيسية، تمت صياغتها على النحو التالي:

- 1- توجد علاقة طردية وحيدة الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي المستدام.
- 2- شهد القطاع المالي في الجزائر تطوراً تدريجياً خلال الفترة 2000-2024 نتيجة الإصلاحات المالية والمصرفية.
- 3- عرف النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر تذبذباً خلال الفترة 2000-2024 بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.
- 4- يوجد أثر إيجابي طويل الأجل للتطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- 1- التأكيد على الدور الذي يلعبه التطور المالي كأحد أهم عوامل مؤثرة على النمو الاقتصادي.
- 2- إبراز طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي المستدام.
- 3- قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.
- 4- تحليل بعض مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.
- 5- اقتراح توصيات لتعزيز مساهمة القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

أهمية البحث

تكتسي أهمية هذا البحث ضرورة بناء نظام مالي الذي يقود التطور المالي ويرفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، حيث يعتبر من المواضيع الحديثة التي تلقت أهمية كبيرة في الدراسات، تم تسليط الاهتمام على التطور المالي باعتباره ركيزة الاساسية لتحريك الاستثمار وتحفيز عجلة النمو الاقتصادي إلى جانب ذلك فهم كيفية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وتحليل مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

حدود البحث

من حيث بعد الموضوع فإن بحثنا يندرج ضمن دور التطور المالي في تحفيز النمو الاقتصادي، يتناول الدول الذي لعبه التطور المالي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024. ومن حيث البعد الزمني، فهو يغطي الفترة من 2025 الى جوان 2026. أما فيما يخص البعد المكاني، تم حصر البحث التطور المالي ونمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

مما لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الطالب للدراسة والبحث فيه. ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في هذا الموضوع:

- 1- الحرص على معرفة وتوضيح دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- 2- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بالاقتصاد الكلي وبالأخص موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي.
- 3- الاهتمام بالبحث في المواضيع المتعلقة بالقطاع المالي لكونه قطاع استراتيجيا.
- 4- معرفة واقع الاقتصاد الجزائري وتتبع مسارات تطوره.

منهج الدراسة

بهدف الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية ولإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، فيظهر المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال فهم مصطلحات النظام المالي والتركيز على التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومحدداته وطرق القياس وفهم المؤشرات، مع دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما استعمل المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات

التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. أما في الجانب القياسي أجرينا دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 بالاعتماد على برنامج Eviwes13.

الدراسات السابقة

بعد عملية المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، وفي حدود علم الطالب لوحظ أن هناك مجموعة من البحوث تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

1- دراسة أشواق بن قدور 2012 كتاب بعنوان تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2025، الطبعة الاولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

بينت هذه الدراسة النظام المالي وتطوره والنمو الاقتصادي مع دراسة علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي وأهم نظرياته حيث تم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي بالاعتماد على المربعات الصغرى ثم طريقة العزوم المعممة.

2- دراسة خاطر طارق ومفتاح صالح 2014، مقال بعنوان التأصيل النظري للتطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 منشور في مجلة ابحاث ادارية واقتصادية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة.

تناول في هذا المقال تعريف التطور المالي وأهم مؤشرات قياسه ودور وأهمية النظام المالي واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وبيان فرضيات الهيكل المالية والكبح المالي بيان ظهور نظرية جديدة تعرف بفرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي التي تهدف إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان.

3- دراسة خاطر طارق 2015-2016، أطروحة دكتوراه بعنوان أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-.

تناولت هذه الدراسة أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية والبيئة الحديثة للصناعة المالية ومؤشرات التطور المالي وتشخيص واقع النظام

المالي الجزائري بمختلف مكوناته وتحليل آثار السياسات والاصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر واستخدام الاساليب الاحصائية لقياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي.

4- دراسة رياض لمزاودة 2017-2018، أطروحة دكتوراه بعنوان: دراسة نظرية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم في هذه الدراسة مختلف النظريات الحديثة التي فسرت التباين الموجود بين الدول فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي والتنمية المالية، واستخدام مجموعة من التقنيات الاحصائية والرياضية ونماذج القياس الاقتصادي المتمثلة في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية بواسطة نماذج الانحدار الذاتي المبطئ ARDL ودراسة نماذج VAR من خلال الحكم على مستوى التفاعل بين التمويل والنمو في الجزائر.

5- دراسة ليندة بخوش 2021-2022، أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي وتحليل تطور النظام المالي الجزائري مع نمذجة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1990 - 2020.

الفجوة الدراسية

بالرغم من وجود رصيد نظري وتطبيقي معتبر تناول موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أنه عند تقييمنا للدراسات السابقة تبرز الفجوة العلمية التي تسعى دراستنا لسد جزء منها حيث وجدنا في أغلب الدراسات السابقة تتوقف في الغالب عند السنوات الماضية سنة 2020 كأقصى تقدير إلا أن دراستنا تميزت بتمديد بسيط في دراسة الفترة لتشمل سنة 2000-2024 وهي فترة ممثلة بالتغيرات الاقتصادي ، أما في الدراسة التطبيقية لم تكفي فقط بدراسة التحليلية وقمنا بإضافة دراسة القياسية بالاعتماد على نماذج قياسية مستحدثة لإعطاء صبغة على الموضوع أكثر دقة.

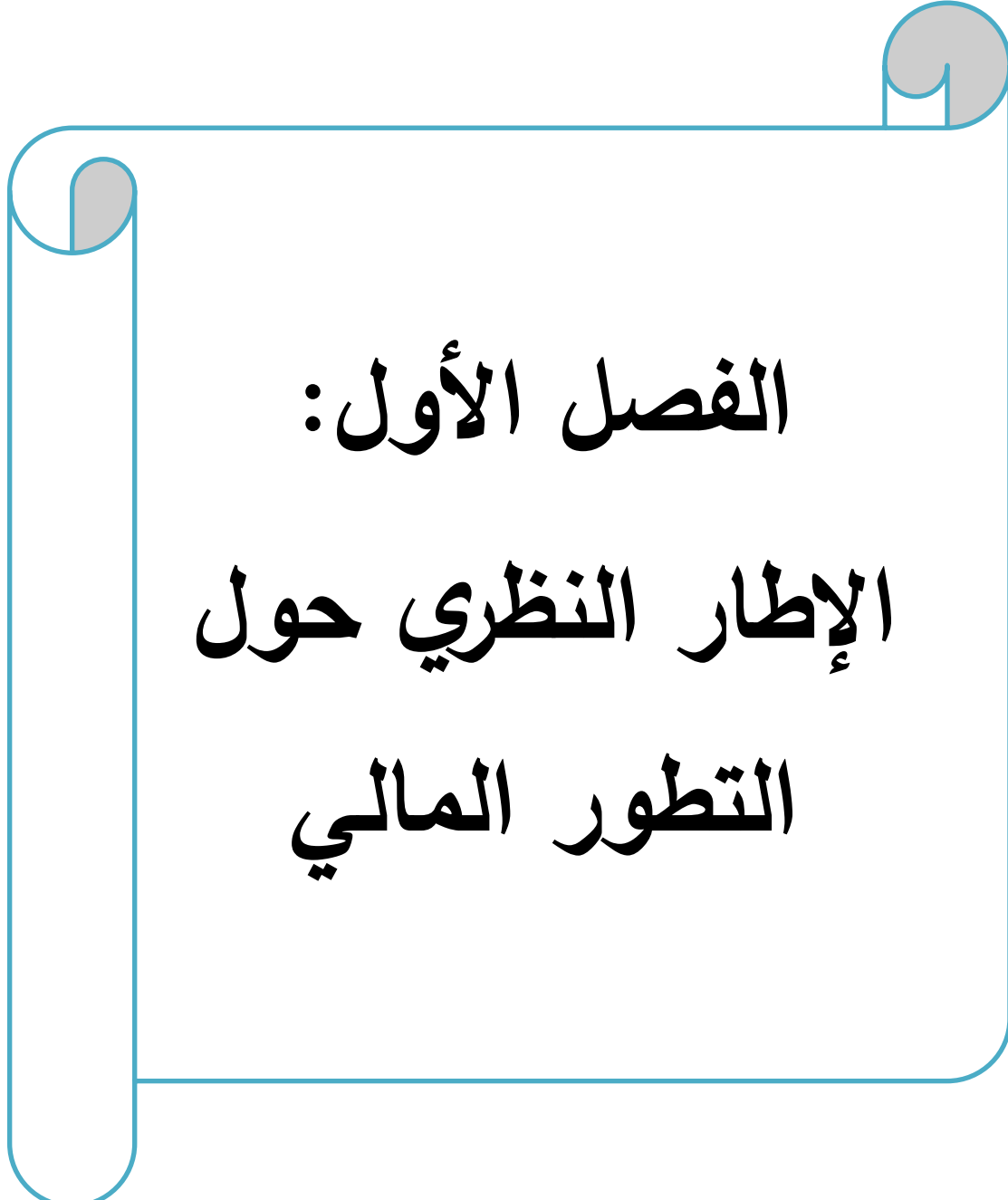
تقسيم الدراسة

تجدر الإشارة في الأخير بأنه حتى يتم الإلمام بالموضوع يتطلب هيكلته وتقسيمه، حسب طبيعة البحث إرتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة:

جاء في الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتطور المالي الذي حاولنا من خلاله إلى محاولة صورة واضحة لبعض مفاهيم متعلقة بالنظام المالي إضافة إلى الإلمام بالتطور المالي نظرا لأنه موضوع بحثنا تلقى بحث أكثر من خلال ذكر بعض محدداته وأهم مؤشرات.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان الخلفيات النظرية والمفاهيمية المفسرة للنمو الاقتصادي وبعض تعاريفه وأهم نظرياته وعلاقته بالتطور المالي.

أما الفصل الثالث والأخير جاء بعنوان دراسة قياسية وتحليلية لأثر التطور المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2026.

A decorative graphic of a scroll with a light blue border and three grey circular accents at the top right, top left, and bottom left corners.

الفصل الأول: الإطار النظري حول التطور المالي

تمهيد :

يعد التطور المالي عجلة الاقتصاد الوطني، حيث شغل اهتمام الكثير من الاقتصاديين في المجال المالي لكونه يساهم في عملية انشاء وتوسع المؤسسات والأدوات والأسواق التي تدعم الاستثمار والنمو، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات وتحويلها بأقل تكلفة إلى استثمارات تدعم النمو، لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المال.

ولتغطية جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المالي.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات التطور المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المالي

في يعتبر النظام المالي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام للدولة، يساهم في تسيير التعاملات اليومية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في الاقتصاد، ويهتم بإجمالي الادخارات واستثمارها في مختلف القطاعات لذلك يلعب دور أساسي في جذب الفوائض المالية من وحدات الفائض مهما كان طبيعة هذه الوحدات وتوفير التمويل إلى الوحدات التي تعاني من العجز، لذلك فهو مصدر لمنح الائتمان لجميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي التأثير على الاستثمارات وحجمها ونوعها في أي بلد.

المطلب الأول: النظام المالي (تعريفه، أهميته ووظائفه)

يعتبر النظام المالي أمراً ضروريا لأي اقتصاد متقدم، فهو الذي يوفر الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي، عن طريق توفير المنشآت والأدوات والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار، يمكن أن نحكم على مدى تقدم اقتصاد الدولة من التقدم الذي بلغه النظام المالي فيها، حيث تتعد تعاريف النظام المالي ووظائفه.

أولاً: تعريف النظام المالي

تتعدد تعاريف النظام المالي وليس من السهل إيجاد تعريف واحد محدد له، لذلك سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف.

1- التعريف الأول: يقصد بالنظام المالي الاسواق والأفراد، والمؤسسات والقوانين والاجراءات التنظيمية والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية كأذون الخزانة والسندات والأسهم وغيرها، فهو يجعل الأموال المعدة للإقراض والاقتراض متاحة، ويقدم الوسائل والأدوات المالية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد، وبالتالي يرتفع مستوى المعيشة التي يتمتع بها مواطنيه¹.

2- التعريف الثاني: هو تحريك الأموال النادرة القابلة للاقتراض من أولئك الأفراد الذين يدخرون أو الشركات التي تقترض من أجل شراء السلع والخدمات للقيام بالاستثمارات في المكائن و المصانع الجديدة.²

3- التعريف الثالث: هو انتقال الأموال بين القطاعات الاقتصادية بأسلوب يتيح تعظيم المنفعة من انتقال تلك الأموال، لكونه يوفر للبنك المركزي الآلية المناسبة لإدارة المعروض من النقود ، كما يوفر للدولة

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص73.

² محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص185.

بوسائل عدة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الحكومية في القطاعات المختلفة¹. من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النظام المالي هو الهيكل الذي يسمح بحركة انتقال الاموال بين أصحاب الفائض والعجز وتوجيهها للاستثمار لدعم النمو الاقتصادي.

ثانيا: أهمية ووظائف النظام المالي

تأتي أهمية النظام المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي وتجنب حدوث الأزمات المالية والمواءمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي والعمل على تحسين الأوضاع المالية وبناء القدرات المؤسسية للموارد البشرية والارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة لتشجيع الاستثمار وتحقيق الرفاه الاقتصادي، ويمكن تحديد وظائف النظام المالي بما يلي:

1- تكوين وعاء الفوائض المالية وتحقيق الموازنة بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

2- تنمية الادخارات في الاقتصاد الوطني.

3- توفير السيولة بأنواعها وأشكالها المختلفة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.²

4- تنويع وإدارة المخاطر.

5- إنتاج وتجميع ونقل المعلومات.

6- تقديم القروض والائتمان وتوفير وسائل الدفع والتعويض.

7- المشاركة في الموارد وتجزئة الملكية.

8- مخزن للثروة.

9- التخصيص الأمثل للموارد المالية.

المطلب الثاني: مكونات النظام المالي

يتكون النظام المالي من عدة مكونات أساسية تتمثل في:

¹ محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الأساسي، ط1، ناشرون وموزعون، القاهرة، 2009، ص13.

² دريد كمال آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص33.

أولاً: المؤسسات المالية

يتكون النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية الأساسية وأهمها الوزارة المالية والبنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق المالية وشركات الاستئجار التمويلي، والمجموعة الثانية المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كشركات الاستثمارات المالية ومؤسسات الائتمان من غير البنوك والوسطاء الماليين، والمجموعة الثالثة التي هي عبارة عن مؤسسات ذات رصيد مالي كبير ومؤثر على النظام المالي كصناديق التقاعد عبارة عن مؤسسات ذات رصيد مالي كبير ومؤثر على النظام المالي كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين ونعرض طبيعة هذه المؤسسات كما يلي:

1- وزارة المالية

تقوم الوزارة المالية بإدارة مالية الدولة وتنفيذ أهدافها من خلال السياسة المالية للدولة في إطار جباية الإيرادات السيادية وغيرها وفقاً للقانون، والانفاق على أوجه المصاريف المتنوعة وعلى الرغم من أن نسبة عالية من إيرادات الدولة في الوقت الحاضر سيادية (أي تجبى بسيادة القانون كالضرائب والرسوم) إلا أنه في بعض الدول هناك إيرادات أخرى للدولة تأتي من مصادر متنوعة كالمشاريع الاستخراجية والنفطية أو بعض المشاريع الانتاجية...إلخ.

وتؤثر الحكومة على النظام المالي من خلال نفقاتها وإيراداتها وتشكل نفقات الدولة تقريباً 45% من الدخل القومي في بعض الدول، وقد تزداد حتى في أكثر الدول التي تؤمن بالنظام الرأسمالي حيث بلغت نفقات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان واحتلال و تدمير العراق 1000 مليار دولار لسنوات 2000-2010 وهي جزء من النفقات وزارة الدفاع وبعض الوزارات الأخرى، أما بخصوص الإيرادات فإنها تقوم بالحصول عليها إما من خلال فرض الضرائب والرسوم وفي هذه الحالة ستؤثر على الدخل والأشخاص والادخار تم على الاستثمار وبالتالي تؤثر على الأسواق المالية، وعليه فكشف موازنة الدولة يبين في جانب الموجودات هناك أصول حقيقة تمتلكها الدولة. والعنصر الثاني هي الودائع لدى البنوك وبنك المركزي، أما من جانب الطلبات تكون أوراق مالية صادرة عن الحكومة وأخرى تتمثل في حقوق الملكية، فعلاقة مالية الدولة مع الأسواق المالية تعتمد على موقف العجز أو الفائض فإذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات يتكون

فائض وتعد الدولة من المقرضين حيث تقوم بتسديد قيمة سنداتها، اما اذا كان عجز في الموازنة فان الحكومة تعتبر مقترضة وتقوم بإصدار سندات جديدة وبيعها في السوق المالي.¹

2- البنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية المسؤولة عن الإطار النقدي الذي يعمل ضمنه الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية ويقوم بعدد من الوظائف المهمة والتي تتضمن ما يأتي:

أ- تنفيذ السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي.

ب- ادارة الدين الوطني أو القومي.

ج- الاشراف على القطاع المصرفي أو البنكي.

د- يعمل بوصفه مقرض الملجأ الأخير.²

3- البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. كما تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك ودائع تقليدية (الودائع الجارية، والتوفير، ولأجل) وشهادات الایداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهناك سندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك، والتي تلائم المدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات طويلة الأجل، وعلى جانب آخر أتاحت البنوك التجارية فرصا عديدة للمقرضين، فلم تعد قاصرة على تقديم القروض قصيرة الأجل، بل أصبحت مصدرا لتقديم القروض متوسطة الأجل، والقروض طويلة الأجل التي قد يمتد تاريخ استحقاقها ثلاثين عاما.³

4- وحدات الضمان الاجتماعي والتقاعد وشركات التأمين

تهدف هذه الوحدات إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد والعائلات، وتعتمد مصادر دخلها على مساهمات العاملين الحاليين وتمويل المستفيدين الحاليين لها، إذ تحصل وحدات الضمان الاجتماعي على

¹ دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 26.

² محمد صالح القريشي، مرجع سابق ص 107.

³ سامر جلد، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص ص 15-17.

تدفقات نقدية جارية وبعديات عالية شهريا ناجمة عن مساهمة الوحدات والافراد العاملين في دفع نسبة الرواتب بصفة توقيفات تقاعدية أو ضمان، وهي تحرك هذه المدخرات وتوجهها نحو المجالات الاستثمارية المتعددة سواء من خلال استثمارها في الاوراق المالية بيعا وشراء في السوق المالي أو من خلال انشاء المشاريع الجديدة أو المساهمة في تمويلها مما يؤدي إلى توسيع السوق المالي الأولي و زيادة تراكم رأس المال الثابت، ولذلك تقوم وحدات الضمان باستثمار الأموال المجمعة لديها بشكل أمثل في أدوات سريعة السيولة لمواجهة التزاماتها تجاه المشاركين في الضمان وتستثمر الجزء الاخر بشكل قروض قصيرة الأجل وفي أسهم الشركات أو في السندات المضمونة العائد بشكل فوائد دورية للحصول على سيولة نقدية والعائد لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية.

5- مؤسسات الوساطة المالية وشركات الاستثمار

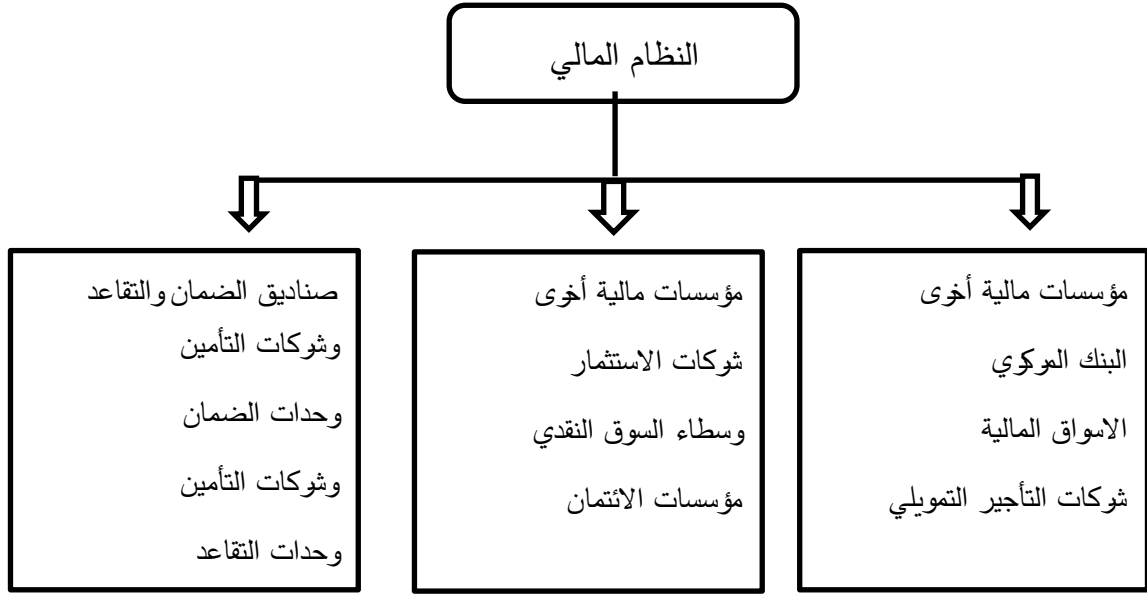
تمارس شركات الوساطة المالية نشاطها في السوق من خلال قبول الودائع الادخارية، والهدف الاساسي من تأسيس هذه الشركات هو المتاجرة في الاوراق المالية بيعا وشراء لحساب المستثمرين، وتتجمع لدى هذه الشركات أموال تساهم في تحقيق العوائد الجارية أو الرأسمالية، عادة ما تقوم صناديق استثمارية تهدف إلى خدمة المستثمر، فإذا كان المستثمر محافظا أو مستثمر مصاربا تحقق له الشركات الرغبة من استثماراته، وتوفر له حق الاختيار من خلال استخدام خبراء متمكنين من عمليات التنبؤ الذين يستطيعون اتخاذ قرارات الشراء والبيع للأوراق المالية في الوقت والمبلغ المناسب.

6- مؤسسات الاستئجار التمويلي

مؤسسات الاستئجار التمويلي هو التمويل بطريقة الاستئجار الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل، اد تحتاج بعض الشركات إلى استئجار بعض آلات والمعدات لفترة قصيرة وبالتالي لا توجد جدوى اقتصادية بأن تقوم بشراء هذه المعدات لغرض استخدامها مرة واحدة، كالرافعات العملاقة عند بناء برج يتكون من مئة طابق.¹

¹ دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص ص 31-33.

الشكل رقم (01) : مؤسسات النظام المالي.



المصدر: دريد كمال آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص26.

ثانيا: الأسواق المالية

تمثل الأسواق المالية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، إذ تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال بهدف تمويل خطط التنمية الاقتصادية وتدعيم أهداف السياسات المالية والنقدية، كما تعرف بأنها الإطار النظري الذي يجمع بين الوحدات المدخرة والتي ترغب في الاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة لأموال لغرض الاستثمار عبر فئات متخصصة عاملة في السوق شرط توافر قنوات اتصال فعالة وتنقسم إلى سوق النقد وسوق رأس المال.¹

1- وظائف السوق المالي:

تؤدي السوق المالية وظائف تفسر وجودها وأهميتها الاقتصادية، ومن خلال هذه الوظائف يتمكن النظام المالي من تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد المالية وتحقيق التوازن في توزيعها ومن بين هذه الوظائف:

أ. توفر الوسائل اللازمة لتفاعل البائعين والمشتريين، لتحديد سعر الأصل المالي.

ب. توسيع قاعدة المديونية لهيكل رأس المال لشركات المساهمة.

ج. توسيع قاعدة الخيارات لأصحاب المدخرات والثروات.

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 113-118.

د. ضفاء صفة السيولة والمرونة العلية للأصول المالية والتي يصعب تصورهما في حالة غياب هذه الأسواق.¹

2- السوق النقدي:

يعرف السوق النقدي بأنه سوق قصير الأجل أو سوق اليومية، بمعنى الأموال التي يوفرها ذات استحقاق سنة فأقل ودورياً، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر بشكل عام، كما أنه ليس له هيكل مادي وتنظيمي محدد، لان المشاركين في السوق هم أطراف متعددة في طبيعتها وخصائصها وتتجلى أهميته فيمايلي:

أ- تأمين السيولة لعموم المتعاملين في السوق وبطريقة مأمومة الوسائل.

ب- يمثل الإطار العام لرسم السياسة النقدية.

ج- يوفر أدوات مالية خالية من المخاطر.²

3- سوق رأس المال:

السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية طويلة الأجل والتي عمرها أكثر من سنة ، من الأدوات المالية المرتفعة المخاطر، وطول فترة الاستثمار، وهي من الأسواق الحاضرة التي يتم من خلالها تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً مع تنفيذ عمليات البيع والشراء مباشرة بعد عقد الصفقات المالية كبيع الاسهم والسندات في السوق المالي.³

4- تقسيمات سوق رأس المال

أ- السوق الأولي

هو ذلك السوق الذي يتعامل بالإصدارات الأولية أو الجديدة من الأوراق المالية للشركات التي تؤسس حديثاً، لذاك يسمى سوق الإصدارات للأوراق المالية للشركات أي عند الاكتتاب بهذه الأوراق المالية لأول مرة، والهدف الاساسي من التداول في هذا السوق هو الحصول على رأس المال الأساسي للمشاريع، ويتم

¹ أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2010، ص25.

² أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص61.

³ دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص49.

تداول الأوراق المالية بهذا السوق بصورة مباشرة من خلال اتصال بين الجهة المصدرة للأوراق والمستثمرين، أو بصورة غير مباشرة من خلال الوحدات المتخصصة بإصدار وتداول هذه الأوراق.¹

ب- السوق الثانوي

هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية لشركات قائمة بالفعل وأهم ميزة لهذه السوق هي أنها توفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولي عنصر السيولة، ولهذا يقال بأن السوق الأولية تستمد فاعليتها من السوق الثانوية.² وينقسم السوق الثانوي إلى:

- السوق المنظمة

هي سوق الأوراق المالية المدرجة، التداول بها يكون بموجب قواعد وإجراءات تحددها لجنة السوق وأهم ما يميز هذه السوق لها هيكل تنظيمي ومؤسسي نظم يدار من قبل لجنة تسمى لجنة السوق أو البورصة وأعضاء لجنة السوق منتخبين من ممثلين الشركات المدرجة في السوق والوسطاء والحكومة تكمن أهمية السوق المنظمة في كونها توفر عقلانية للصفقات وحرية المساومة عبر آلية العرض والطلب على الأوراق المالية.³

- السوق الموازية (السوق غير منظمة)

عبارة عن شبكة اتصالات متطورة تربط الوسطاء المنتشرين جغرافياً، وعبر هذه الشبكة تتدفق الأوامر لتنفيذ الصفقات بيعاً وشراءً على الأوراق المالية الغير مدرجة في السوق المنظمة وعلى أساس التفاوض على السعر، هذه الأسواق ليس لها هيكل تنظيمي محدد، كما أن الأوراق المالية المتداولة في السوق لا تتوفر بها شروط الإدراج في السوق المنظمة وفي الغالب تعود لشركات صغيرة الحجم ومحلية والتي يمتلك معظم أسهمها المؤسسين أو أفراد العائلة.⁴

- السوق الثالثة

منافسة للأسواق الموازية والمنظمة، ويرجع سبب نموها رغبة المستثمرين الكبار والمؤسسين في تخفيض كلفة الصفقات وتجنب دخول إلى الأسواق المنظمة ذات العمولات الثابتة غير قابلة للتفاوض.

¹ دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 51.

² شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، ط1، دار الحامدة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 58.

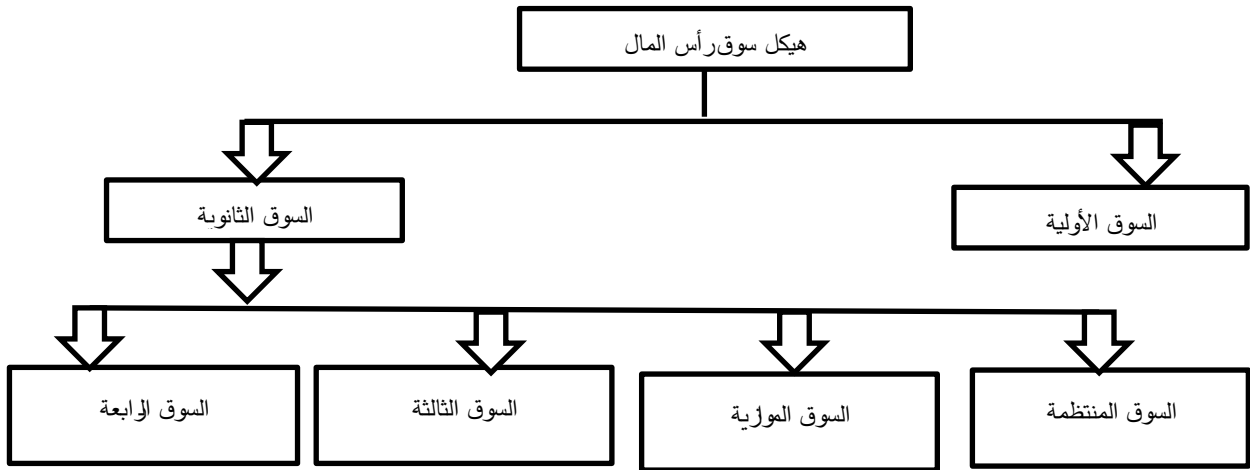
³ أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 101.

⁴ أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 103.

- السوق الرابع

سوق تتم التعاملات فيه عن طريق الاتصال المباشر بين المؤسسات الاستثمارية الكبيرة، أو بين الافراد الاغنياء دون الحاجة إلى اعضاء بيوت السمسرة، ومما يسهل هذا الاتصال وجود شبكة اتصالات قوية وبالتالي يمكن القول أن أهم اسباب وجود هذا السوق هو الحد من العمولات التي تدفع إلى السماسرة.¹

الشكل رقم (02): هيكل سوق رأس المال.



المصدر: أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات المالية، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن - عمان 2010، ص93.

ثالثاً: الأدوات المالية

تضم الأدوات المالية جميع أصناف العقود المالية التي تبرم بين الوحدات الاقتصادية ويختلف تقسيمها من دولة إلى أخرى حسب معيار الذي تعتمد عليه الدولة وفي ما يلي نشير إلى هذه الأدوات:²

1- **الأصول المالية:** تتمثل في العملة، الودائع، الأوراق المالية، المشتقات المالية وهي مطالبات مالية ذات قيمة يمكن اثباتها، ويكتسب مالکها مطالبات غير مشروطة على موارد اقتصادية لدى وحدات أخرى. كما تعتبر هذه العقود أساس العلاقة بين الدائن والمدين، وتصنف الأصول المالية إلى:

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص60.

² بوحركات بوعلام، رصاع حياة، مفهوم ومكونات النظام المالي، ملتقى الوطني حول النظام المالي واشكاله تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة بلقايد وهران 2، الجزائر، ص15.

أ. أدوات مالية شديدة السيولة

تضم العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية للبنوك التجارية، وتسمى بالمجمع النقدي M1، وهي وسائل الدفع التي يمكن استعمالها بدون تكلفة ودون إجراءات.

ب. أدوات مالية شبه سائلة

هي سيولة من الدرجة الثانية، تضم بقية الودائع لدى البنوك وشكل بإضافة المجموعة الأولى المجمع النقدي M2.

ج. أدوات ذات سيولة غير مؤكدة

سيولة من درجة الثالثة، وهي صعبة التحويل إلى سيولة الأولى لأن ذلك يتطلب تكلفة وتحمل درجة الخطر فيها أكبر وتتمثل في الأسهم والسندات، وتشكل ما يعرف بالمجمع M3.

2- أصول مالية عديمة السيولة: هي الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى.

3- الأدوات المالية الأخرى: تتمثل في الضمانات، التزامات القروض وغيرها، وهي احتمالية مشروطة بوقوع أحداث غير مؤكدة في المستقبل، فمثلا تكفل الضمانات توفير الأموال المطلوبة دون أن ينشأ أي أصل مالي، إلا في حالة عدم قدرة المدين عن السداد.

المطلب الثالث: أشكال الأنظمة المالية

تحتل الأسواق المالية مراكز هامة في النظم الاقتصادية التي تعتمد على تجميع الاموال بهدف تمويل التنمية الاقتصادية، التي تعتبر انعكاسا للنظم المالية والاقتصادية للدولة، فالدول التي تعتمد على اقتصاد المديونية تعد البنوك المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات وذلك من خلال تقديم القروض، ويعتبر هذا النوع تمويل غير مباشر ويسمى باقتصاد الاستدانة، أما الاقتصاد الذي يغلب عليه التعامل مع سوق الاوراق المالية والذي يعتبر تمويل مباشر فيسمى باقتصاد الاسواق المالية.¹

¹ خالفي وهيب، مقارنة بين التمويل في اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الاسواق المالية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-جامعة الجزائر3، المجلد22، العدد1، 2015، ص186.

أولاً: اقتصاديات الاستدانة المالية

تمثل نظاماً مالياً يهيمن فيه التمويل غير المباشر القائم على منح القروض، حيث يتحمل الجهاز المصرفي المسؤولية الرئيسية في تمويل الاقتصاد ويطلق كذلك على هذا النظام كذلك تسمية اقتصاد السحب الزائد، وذلك لكون البنوك تؤدي دور محوري في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتلجأ إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي الذي يقوم بدور المقرض الأخير. ويمكن تلخيص أبرز الخصائص التي يتسم بها اقتصاد الاستدانة المالية فيما يلي:

- 1- تعد القروض الوسيلة الأساسية لتمويل النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض مستوى التمويل الذاتي وضيق نطاق السوق المالية.
- 2- يتجاوز دور الوساطة المالية في هذا النظام الشكل التقليدي المتمثل في تحويل الموارد المجمعة، ليشمل أيضاً إنشاء وسائل تمويل جديدة.
- 3- لا تكفي عمليات إعادة التمويل في السوق النقدية، لذلك تضطر البنوك باستمرار إلى اللجوء للبنك المركزي الذي يؤدي دور المقرض الأخير، إذ يصعب عليه الامتناع عن التدخل حفاظاً على مستوى النشاط الاقتصادي.
- 4- يتم تحديد أسعار الفائدة بصورة إدارية، ولا تعكس التوازن التلقائي بين عرض النقود والطلب عليها.
- 5- تعد عملية خلق النقود عملية داخلية، بمعنى أن الأساس الذي يقابل الإصدار النقدي يتمثل في القروض التي يطلبها الأعوان الاقتصاديون.
- 6- يوجد مستويين من المديونية: مديونية المؤسسات تجاه البنوك ومديونية هذه البنوك بدورها تجاه البنك المركزي.

ثانياً: اقتصاديات الأسواق المالية

تتسم اقتصاديات الأسواق المالية بالدور البارز الذي يؤديه السوق المالي في تمويل النشاط الاقتصادي مقارنة بما هو عليه في اقتصاديات الاستدانة، فإن هذا الصنف يتميز بوجود أسواق مالية ونقدية واسعة ومتقدمة ومرنة يتم من خلالها توفير الجزء الأكبر من حاجات الأعوان الاقتصاديين للتمويل والسيولة، ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- 1- يتمثل الدور الرئيسي للوسطاء الماليين في هذا النظام في تحويل آجال الاستحقاق وتقديم مختلف الخدمات المالية.
- 2- يؤدي القرض دورا تكميليا في تمويل المؤسسات، نظرا لارتفاع مستوى التمويل الذاتي لها.
- 3- تلجأ الدولة إلى تمويل عجز ميزانيتها بدرجة كبيرة عبر هذه الأسواق من طرف الخزينة العمومية، على عكس اقتصاد الاستدانة الذي يتم فيه تمويل الدين العمومي عن طريق خلق النقود.
- تتحدد أسعار الفائدة بصورة مرنة وفقا لقوى العرض والطلب في السوق، حيث تعكس الطلب على رؤوس الأموال وتكلفة الموارد المالية.
- 4- تعد السوق النقدية المجال الأساسي لإعادة تكوين سيولة البنك، بينما يظل اللجوء إلى البنك المركزي محدودا ويقتصر على حالات نادرة.¹

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي

يشير التطور المالي إلى عملية التحسين المستمر في أداء النظام المالي من حيث قدرته على توفير المعلومات، وتوزيع الموارد ومراقبة الاستثمارات وإدارة المخاطر وهو يمثل الانتقال من أنظمة مالية بسيطة وتقليدية إلى أنظمة متقدمة تتسم بالتعقيد والكفاءة مما يقلل من تكاليف المعاملات ويخلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي ودعائمه الأساسية

شغل التطور المالي اهتمام الكثير من المدارس والباحثين حيث سعت كل مدرسة اقتصادية اعطاء تعاريف مختلفة للتطور المالي أو التنمية المالية إلا أنها لم تستطع تحديد تعريف واحد بشكل دقيق وتوضيح ملامحه بقدر كاف.

¹ خاطر طارق، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه تخصص علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2015-2016، ص ص49،50.

أولاً: مفهوم التطور المالي

اختلفت تعريفات التطور المالي باختلاف المؤلفين والمدارس الاقتصادية¹، فوفقاً للمدرسة الهيكلية، يتمثل التطور المالي في توسيع هيكل النظام المالي، مثل زيادة حجم خدماتها المالية المقدمة للجمهور، والجدير بالذكر أن "غولد سميث" (1969) وهو أحد رواد هذه المدرسة يرى بأن دراسة التطور المالي على مدى فترات زمنية معينة إما عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بتدفقات المعاملات المالية أو عن طريق مقارنة مكونات هيكل النظام المالي لفترات مختلفة.

أما المدرسة النيو كلاسيكية بقيادة "ماكينون" و"شو" (1973)، فتُعرف التطور المالي من خلال التحرر المالي وتعتبره مرادفاً له، ذلك أن رفع القيود على النشاط المالي وبالذات تحرير أسعار الفائدة وإلغاء توجيه الائتمان ومعدلات الاحتياطي الإلزامي المرتفعة، يمكن أن يحفز ذلك تراكم الادخار فترتفع الاستثمارات ويزيد النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من التطور المالي في نهاية السنة، بينما يرى أحد المناصرين الآخرين لنفس المدرسة وهو "ليفين" (2004) بأن التطور المالي يتمثل في زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد في قصور السوق وخفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما يُنتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.

كما عرفه "تشاكونت" وآخرون، بأنه ارتفاع نسبة الوصول إلى الخدمات المالية المخصصة للاستثمارات المنتجة لصالح الأفراد والفئات المحرومة، وهذا من خلال تحسين آليات تعبئة الادخار الخاص وتخصيص الائتمان في سياق التقليل من التكاليف ذات الصلة بعدم تماثل المعلومات.

بينما قدمت سقيريدزينكا تعريف أوسع للتطور المالي، بوصفه أنه مزيج من العمق (حجم وسيولة الأسواق) والوصول (قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية) والكفاءة (قدرة المؤسسات على تقديم خدمات مالية بتكلفة منخفضة وبإيرادات مستدامة ومستوى نشاط أسواق رأس المال).

ويبقى مفهوم التطور المالي غير دقيق لا ينطوي على تعريف ثابت كما رأينا، وتعود الصعوبة في ذلك إلى التعقيدات التي تميز الهيكل المالي في كل دولة بشكل عام والذي يقود إلى مستويات مختلفة من التطور المالي بالمقابل. ومع ذلك هناك جوانب تميز القطاع المالي المتطور والتي تبرز من خلال المعايير التالية:

¹ هبول محمد، محددات التطور المالي بالجزائر، دراسة قياسية 1990-2024، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مركز الجامعي ميله، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2025 ص ص 258-260.

- 1- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
 - 2- تنوع الخدمات المالية، ونمو حجم أموال عمليات الوساطة بكامل القطاع المالي.
 - 3- النمو بشكل معقول في حجم رؤوس الأموال الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية الخاصة بدلا من المؤسسات الحكومية.
 - 4- تحسن القطاع المالي من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار، وكذا الكفاءة والقدرة التنافسية.
 - 5- تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على الائتمان والخدمات المالية كما ونوعا.
- وهكذا يمكن القول أن التطور المالي في بلد ما، هو ذلك التحسن في الطريقة أو الأسلوب الذي بموجبه يحقق القطاع المالي المهام الرئيسية منه والمتعلقة أساسا بمهام الوساطة.

وتشير المرحلة الحالية من المعرفة إلى أن القطاع المالي المختلف يمكن أن يؤدي إلى تخلف أو عرقلة النمو، وأن القطاع المالي المتطور يمكن أن ييسر النمو، لذا ينبغي على صناع القرار سيما حكومات الدول النامية إزالة أدوات الكبح المالي ودعم عملية التطور المالي باعتبارها عملية أساسية ضمن مجموعة سياسات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته، وفي سياق ذلك يثار النقاش في الدول النامية حول كيفية تجسيد هذا التطور؟ هل بتعميق الهيكل المالي والذي تسيطر عليه المصارف التجارية (تقوية المنافسة، الإشراف، الشمول....)، أم بتشجيع أسواق رأس المال الى جنب؟ لقد بين " ليفاين " و " زيفروس " ، التطور المالي في كل من أسواق الأوراق المالية والنظام المصرفي يحسن النمو على صعيد الاقتصاد الكلي ، لأن كل نظام يوفر وظيفة مالية مستقلة، ويمكن أن تكون مكتملة في نفس الوقت وفقا لما توصل إليه ديميرغو- كونت وماكسيموفيتش، أين يفسح تطور أسواق الأوراق المالية على صعيد الاقتصاد الجزئي المجال أمام الشركات لزيادة مديونيتها إلى رأسمالها مما يمكنها بالتالي من تشجيع المزيد من النشاطات المصرفية.

غير أن التوجهات الحديثة في ظل زيادة الانفتاح والتطور التكنولوجي، أصبح التركيز أكثر حول نوعية الخدمات المقدمة من طرف الهيئات السابقة، أكثر من الاهتمام بمصدرها من حيث خفض تكلفة المعاملات والمعلومات، وإدارة المخاطر وتنويعها، الرقابة وتخصيص الموارد... إلخ، ويشدد هذا التيار على أن التطور المالي عملية متعددة الجوانب، حيث تشمل بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية والإشراف، كل من السياسة النقدية، الانفتاح المالي والقدرات المؤسسية.

كما أنه توجد عدة تعريفات للتطور المالي، فهناك من يطلق عليه مصطلح العمق المالي ونورد هنا بعض التعاريف:¹

1. **التعريف الأول:** يتمثل التطور المالي في مجموعة من المركبات المرتبطة بهذا النظام وبتعلق الأمر عدد المؤسسات المالية ومدى وصول الأفراد إلى الخدمات المالية بأقل تكلفة أو ما يسمى الشمول المالي.

2. **التعريف الثاني:** هو التعريف الذي قدمه الصندوق النقدي الدولي ومؤسسة البنك الدولي وكذلك في تقرير صدر سنة 2005، حيث عرفه بأنه العمل على تغطية طلب التمويل المقدم من قبل المؤسسات الاقتصادية وهذا بتطبيق سياسة العمق أو الشمول المالي.

يعبر التطور المالي عن الإجراءات المتخذة لتشجيع المؤسسات المالية لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى عمليات تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، ويسمح تحرير القطاع المالي بمعرفة مستوى العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التطور المالي بأنه عملية تحسين النظام المالي وتحرير رأس المال والحد من المخاطر كما يعزز كفاءة تخصيص الموارد، ويزيد من فرص الاستثمار والادخار ويدعم النمو الاقتصادي.

ثانياً: الدعائم الأساسية للتطور المالي

تعرف بالدعائم السبع للتنمية المالية وتتمثل في: العوامل والسياسات والمؤسسات تشمل ثلاث دعائم أساسية هي مناخ مؤسسي، مناخ الأعمال، الاستقرار المالي. الوساطة المالية وتشمل البنوك، المؤسسات والسوق المالي.

وفرة التمويل سهولة الحصول على الخدمات المالية.

1- العوامل والسياسات والمؤسسات

يعتبر المحور الأول للتطور المالي حيث أنه للمناخ المؤسسي سواء المؤسسات الشكلية وغير الشكلية، مناخ الأعمال ومستوى الاستقرار المالي دور كبير في تفعيل التنمية للاقتصاد وتشمل:

¹ رحمانى العربي، دور التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2022، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 9، العدد 02، أكتوبر 2024، ص 501.

أ- المناخ المؤسسي

ويتمثل في جميع القوانين والتنظيمات التي تحكم عملية تسيير النظام المالي والتي تساهم في تطوير الوسطاء، السوق المالي والخدمات المالية.

ب- مناخ الأعمال

يلعب دورا أساسيا في رفع مستوى الثقة في الاقتصاد وتشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي فهو مرآة العاكسة لمستقبل نجاح الأعمال وريادتها.

ج- الاستقرار المالي

عامل مهم في منع حدوث أزمة مالية والحد من آثارها السلبية على النمو حيث عدم وجود استقرار مالي يؤثر سلبا على النظام المالي ومن تم على التطور المالي، فالاستقرار المالي، حيث يسمح بالتحكم في ثلاثة أنواع من الأزمات : أزمة العملة، أزمة النظام البنكي وأزمة المديونية.¹

2- الوساطة المالية والسوق المالي

يركز هذا المحور على أنواع الوسطاء العاملين في القطاع المالي ويتكون من ثلاث دعائم متمثلة في: البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والسوق المالي وتضم:

أ- البنوك: تلعب البنوك دورا هاما في النظام المالي وذلك من خلال:

- كلما كان حجم النظام البنكي كبيرا كلما كان حجم الموارد المالية المعبئة والمحولة من المدخرين إلى المستثمرين معتبرة وأكثر كفاءة.

- درجة التركيز البنكي، حيث كلما كان النظام البنكي أكثر تركزا كلما كان أقل عرضة للأزمات المالية.

ب- المؤسسات المالية الأخرى

تعتبر هذه المؤسسات مكملة للبنوك لقيامها بعمليات التأمين والسمسرة، فمستوى تطورها سواء فيما يخص الحجم والنشاط والفعالية مؤشر على مستوى التطور المالي.

¹ لمزاودة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات عباس، سطيف 2017-2018، ص 85.

ج- الأسواق المالية

تعمل أسواق الأسهم والسندات وأسواق الخيارات على زيادة حجم الادخار والاستثمار كما ونوعاً، إضافة إلى الدور الذي المهم في تسيير المخاطر وتنويعها مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين.

3- وفرة رأس المال

يتضمن حجم وعمق النظام المالي ودرجة وفرة رأس المال والخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، أي مستوى الوصول واستعمال الخدمات المالية وتشمل:

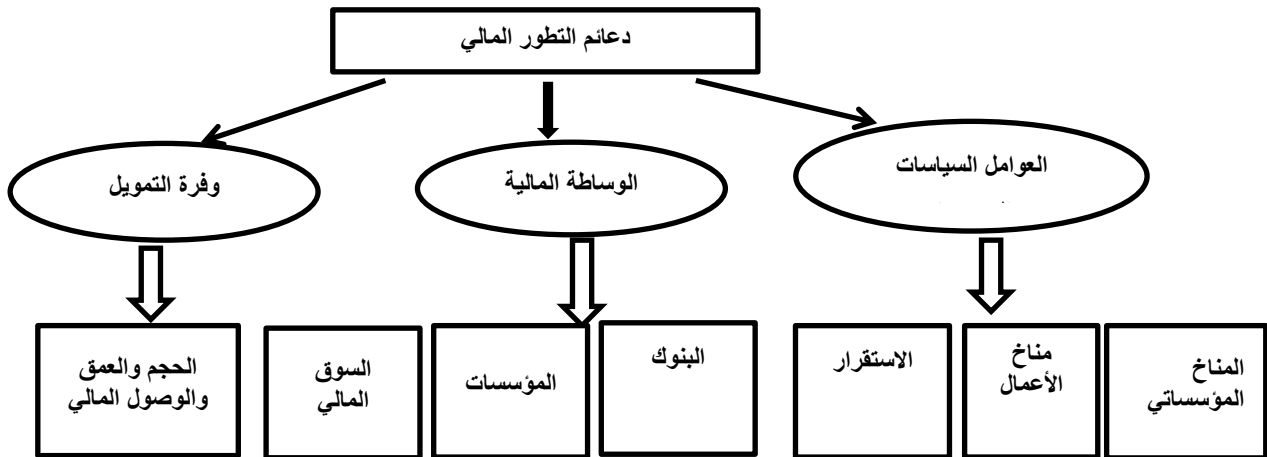
أ- الحجم والعمق

إن مردود وإنتاج الوساطة يتضح من خلال قياس حجم وعمق النظام المالي مقارنة بحجم الناتج المحلي الخام، يؤكد الاقتصاديون على العلاقة الايجابية بين حجم وعمق النظام المالي ومستوى عرض الخدمات المالية ومن تم التأثير على النمو.

ب- سهولة الوصول للخدمات المالية

أي سهولة الحصول على تمويل المشاريع المخطط لها ويشمل امتلاك الأسهم والسندات من السوق المالي، استعمال القرض، التأمين.¹

الشكل رقم (3): الدعائم الأساسية للتطور المالي.



¹ لمزاودة رياض، مرجع سابق، ص ص 86-87.

المصدر: لمزاودة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات عباس، سطيف 1، 2018، ص 84.

المطلب الثاني: آليات تطوير القطاع المالي

يعتبر القطاع المالي ركن أساسي في الاقتصاد حيث يتم من خلاله تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة حيث يربط بين أصحاب العجز والفائض، فتطوير القطاع المالي تعبر عن مرحلة انتقال من حالة تتسم بضعف الكفاءة إلى مرحلة تتميز بالعمق والاستقرار فالقطاع المالي المتطور الذي يعتمد على مؤسسات قوية وبنية مالية متطورة.

أولاً: آليات تطوير السوق المالي

توجد العديد من آليات تطوير السوق المالي نذكر منها:

- 1- الحفاظ على سرية المعلومات من أجل الحفاظ على ثبات الأسعار في الأسواق بحيث تعكس القيمة السوقية للأسهم قيمتها الحقيقية.
- 2- تعمل الحكومات على تنظيم الأوراق المالية وتوفير المعلومات.
- 3- يحصل المستثمرين على عوائد من استثماراتهم من خلال رفع أسعار الفائدة على السندات وتقديم إعفاءات ضريبية على العوائد.
- 4- تخضع المعاملات التجارية إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين وتنظيمها لتوفير الثقة في الأسواق المالية.
- 5- ترك الادخار اختياري دون إجباره على الأفراد.
- 6- يساهم وجود عدد كبير من البنوك الوطنية والأجنبية وشركات الاستثمار في دعم السوق وتطويره.¹

¹ بوزريدة هاجر بولكروش سامية، أثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2020-2021 ص 19.

ثانياً: آليات تطوير القطاع المصرفي

يمكن تحديد مجموعة من آليات تطوير القطاع المصرفي المتمثلة في:

1- تعزيز الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي

يعد الجهاز البنكي عنصراً أساسياً في الاقتصاد باعتباره وسيطاً بين وحدات العجز ووحدات الفائض، حيث يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، مما يستدعي ضرورة استقرار المنظومة البنكية لضمان كفاءة البنوك وتعزيز قواعد الحوكمة.

تقدم البنوك وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتوفير الخدمات الأساسية وتوفير السيولة كما تقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي دون تراكم رأسمالي مصدره المدخرات تتحمل البنوك المخاطر التي يمكن أن تسبب العديد من الأزمات حيث إن تعثر أي بنك لا يقتصر أثره على المساهمين فحسب بل يمتد ليشمل المودعين وقد يستدعي تدخل السلطات النقدية بتكاليف مرتفعة، كما يؤدي فشل البنوك إلى تأثيرات سلبية على البنوك الأخرى والاقتصاد، تبرز أهمية الحفاظ على سلامة الاستقرار الجهاز البنكي لما لهذه القضية جوانب الإيجابية الداخلية والخارجية، فالبنوك تمثل الدعامات الأساسية لنظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضرورياً لاستقرار النظام المالي، إذ أن فقدان الثقة في مؤسسة بنكية واحدة يؤدي إلى فقدان الثقة بباقي البنوك التي لها ملاءة جيدة، مما ينعكس على الاقتصاد لذلك تولي الحكومات اهتماماً في مراقبة القطاع البنكي.

ومن خلال ذلك يجب على البنوك تحقيق التوازن للحفاظ على استقرار النظام المالي على الرغم من تعرضه لمخاطر مرتفعة لذلك أصبح من الضروري اعتماد آليات حوكمة تقوم على هياكل تنظيمية واضحة ومعايير صارمة للإفصاح والشفافية وتطبيق معايير خاصة بأخلاقيات المنظمة وفي ظل تعدد وتعدد البنوك أصبح عملية مراقبة المخاطر من قبل السلطات غير كافية بل أصبح من الضروري تعزيز دور المساهمين في الإشراف على إدارة المخاطر وعليه أصبح تطبيق الحوكمة والتي تتطلب توافر آليات لحوكمة البنوك القادرة على تأمين سبل الاستقرار المالي للبنوك ومن ثم أصبح نظام الحوكمة الجيد مهما لاستمرار نجاح أي مؤسسة على المدى الطويل ويرتبط مدى نجاح هذا النظام إلى حد كبير بكفاءة وخبرة القائمين على إدارة هذه المؤسسات.¹

¹ بوزريدة هاجر بولكروش سامية، مرجع سابق، ص 21-22.

2- تعزيز الإطار القانوني وحقوق الملكية وتوفير بيئة تحتية مادية واجتماعية مناسبة

توفير إطار قانوني ملائم شرطا أساسيا لتطوير النظام المالي، وفي هذا السياق تظهر مسألتين مهمتين هما: عدم اليقين القانوني وعدم اليقين القضائي ويبين عدم اليقين القانوني إلى عدم قدرة القواعد القانونية على تلبية حاجات مستخدميها هذا ناتج عن عدم تجانس القوانين بين الدول، لذلك يجب وضع قوانين موحدة تلبي حاجيات جميع المتعاملين، أما في ما يتعلق بعدم اليقين القضائي فهو ضرورة الامتثال وتنفيذ العقود المالية حيث توجد صعوبات في تطبيق العقود نتيجة بطئ العدالة فالفساد والضغط كلها تؤثر على القطاع المالي كما يعتبر التدريب الجيد يساهم في تطوير العلاقات المالية، حيث أثبت أنه يمكن إدماج أشخاص دون تعلم إلا أن القدرة على معرفة أحكام وشروط الحصول على الخدمة مالية مهمة لتحسين التمويل وتحقيق شروط المنافسة الفعالة.

3- تعزيز الأداء المالي للبنوك:

ذلك من خلال الالتزام بمجموعة من الضوابط وهي كالتالي:

- أ- مراقبة تطور العمل في سبيل تحقيق الأهداف.
- ب- التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها وإعداد تقارير بشكل دوري.
- ج- التأكد من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب عمليات السرقة والتعامل مع أي مخالفة بشكل حذر.
- د- استلام تقارير مدققي الحسابات واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها.
- هـ- التأكد من نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية من أجل رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات.
- و- التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل مستمر.
- ز- وضع أنظمة مكتوبة حول الاستثمارات وطلب تقارير منظمة حولها بشكل مستمر.

4- تعزيز التنظيم والإشراف البنكي وتحسين مدخلات المحاسبية:

يعد التنظيم المالي والإشراف عليه من العوامل الأساسية في ضمان استقراره وتحسين جودة الخدمات، ويشير التنظيم إلى مجموعة من القوانين التي تفرضها السلطات على المشاركين في الأسواق المالية، أما الإشراف مجموعة الاجراءات التي تتأكد السلطات من مدى التزام هذه المؤسسات بالقواعد التنظيمية المراد تنفيذها، ويهدف التنظيم والإشراف إلى حماية المودعين من السلوك الانتهازي من طرف بعض الأطراف الداخلية لدى البنوك مؤسسات الوساطة المالية الأخرى وتزداد أهمية هذا الدور في الدول النامية حيث تبرز الحاجة إلى ترسيخ الثقة في القطاع المالي، وفي هذا الصدد تشير بعض الأدبيات إلى تمكين الافراد ذوي الدخل الضعيف من الحصول على الخدمات المالية كما ينبغي تحسين السجلات المحاسبية في الدول النامية لأنها تبين أداء الشركة لمستثمريها ومالكها.¹

المطلب الثالث: محددات التطور المالي

يحتل موضوع التطور المالي حيزا جوهريا في الدراسات الاقتصادية باعتباره القناة الرئيسية التي تضمن التدفق الكفاء للموارد نحو القطاعات الانتاجية، غير أن بلوغ مستويات متقدمة من النضج المالي لا يحدث في معزل عن جملة من الشروط والظروف التي تشكل ما يعرف بمحددات التطور المالي وهي تلك المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر على حجم وعمق الكفاءة المالية.

أولاً: البيئة المؤسسية

تعد البيئة المؤسسية من أهم المحددات الأساسية للتطور المالي، إذ تسهم في تحقيقه من خلال القوانين واللوائح التي تنظم القطاع المالي وتعزز كفاءة الأسواق والوساطة المالية وتشمل هذه البيئة أنظمة الرقابة والإشراف وجودة تنفيذ العقود وحوكمة الشركات إضافة إلى استقلالية القضاء وحماية حقوق الملكية وهي عناصر تسهم في تقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الاستقرار المالي.

برزت أهمية التنظيم المؤسسي بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أصبح دور البنوك المركزية والشفافية أكثر في دعم الثقة بالنظام المالي ويعد تنفيذ العقود وحماية المستثمرين من العوامل الأساسية التي تشجع التمويل والاستثمار وتحد من المخاطر، في حين يؤدي إلى تراجع كفاءة الأسواق المالية، وتسهم كذلك سياسات تحرير القطاع المالي وفتح حساب رأس المال في تعميق النظام المالي وزيادة السيولة وتحسين

¹ بوزيد هاجر، بولكروش سامية، مرجع سابق، ص ص 23-24.

تخصيص الموارد، خاصة عندما تكون بيئة بيئية قانونية قوية، إضافة إلى ذلك يساعد الالتزام بالمعايير الدولية ومعايير بازل في تعزيز الرقابة والاستقرار المالي ورفع كفاءة المؤسسات المالية.¹

ثانياً: خدمات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والأسواق المالية

تعتبر البنوك من المحددات الهيكلية المهمة لتحديد مدى التطور المالي، فغالبيتها البلدان لازالت تعتمد كلياً على القطاع المصرفي، فالبنوك قد تكون الضمانة للمدخرين عبر منحهم عائدات متنوعة ذات سيولة مرتفعة وأقل مخاطرة وعبر الاستثمارات غير السائلة ذات الآجال الطويلة، وتتقدم البنوك في الأنظمة المالية القوية المعلومات ومعاملات بتكاليف أقل ويتم تخصيص الائتمان للقطاع الخاص والشركات المرشحة لتحقيق النمو الاقتصادي، ويعزز تخصيص القروض للمشاريع المحتملة من الابتكارات في البلد ويزيد في ثقة المتعاملين في الأعمال المستقبلية.

المؤسسات المالية غير المصرفية تمارس بدورها التأثير على التطور المالي من خلال مساهمة السماسرة ومديري الأصول شركات التمويل العقاري والبنوك الاستثمارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين، ويمكن أن تكون عنصراً مكملاً هاماً للبنوك كما يمكنها أن تكون بديلاً محتملاً بالنسبة لهم، ويبرز الدور المكمل للبنوك لهذه المؤسسات عبر سد الثغرات التي قد تواجه البنوك وينشأ في الأنظمة المالية القوية تنافس بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية فتسمح هذه المنافسة للطرفين بلوغ كفاءة أكبر في تلبية احتياجات السوق من خلال طرح الفرص الإقراضية ولا يمس ذلك المعروض لكنه يزيد من إجمالي القروض المطروحة في سوق القروض. تشمل أنشطة الوساطة المالية غير المصرفية مشاركتهم في أسواق الأوراق المالية، فضلاً عن تعبئة وتخصيص الموارد على المدى الطويل، كالأنشطة التأمينية، فتقوم المؤسسات المالية غير المصرفية بالاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة في المدى الطويل. ويؤدي إلى تدوير آجال القروض مقابل الفائدة المتحصل عليها ويكفي التنافس الذي ينشأ بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية تحقيق التطور المالي.²

ثالثاً: التضخم

يعد التضخم من العوامل السلبية التي تؤثر على التطور المالي، حيث أنه ارتفاع معدل التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للمدخرات ويزيد من حالة اللائقين في السوق المالي، حيث أن التضخم غير مستقر يقلل

¹ سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد 11، المجلد 6 ديسمبر 2016، ص 93.

² سامي مباركي، مرجع سابق، ص 97.

من ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية سواء من ناحية الادخار أو التمويل وبالتالي يضعف قدرتها على تقديم خدمات مالية فعالة،¹ مما يؤثر على القطاع المالي وبالأخص في إحدى وظائفه الأساسية والمتمثلة في منح القروض، ومن جهة أخرى يساهم التضخم في إحداث تشوهات في تخصيص الموارد المالية، حيث يدفع أسعار الفائدة الحقيقية نحو الاستثمارات الانتاجية، وبناء على ذلك فإن حالة عدم اليقين الناتجة عن تقلبات الأسعار تؤدي إلى قصر الآفاق الزمنية للاستثمار، يجد ذلك من عمق الأسواق المالية ويعيق مسار التطور المالي.

رابعاً: بيئة الأعمال

تعتبر بيئة الأعمال من المحددات المساعدة على تطوير القطاع المالي، فكفاءة هذا القطاع تنعكس على العناصر التالية:

- 1- توفر رأس المال البشري المتمثل في كفاءة ومهارة العاملين القادرين على تقديم خدمات مالية فعالة.
 - 2- مستوى تطور رأس المال المادي الذي يشمل البنى التحتية المادية والتكنولوجية، خاصة تقنيات المعلومات والاتصال ذات الأثر المباشر في تحسين أداء المؤسسات المالية وزيادة العمق المالي.
 - 3- دور بيئة الأعمال خلال السياسات الضريبية وتكاليف وإجراءات ممارسة الأنشطة التجارية.
- أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تنمية رأس المال البشري والتطور المالي، حيث يساهم التدريب والبحث والتطوير وجودة التعليم في رفع كفاءة العاملين وتحسين الخدمات المالية، كما تؤدي البنية التحتية المتطورة إلى تعزيز ربحية الاستثمار وتراكم رأس المال.

لقياس درجة قوة الأعمال في الاقتصاد فإن التكلفة المترتبة عن مختلف الأعمال التجارية تعتبر من أهم المؤشرات، وينطوي عن هذا الاجراء أيضا كلفة بدء النشاط والتكاليف المترتبة عن ممارسة الأعمال الجديدة بالإضافة إلى وقت إنجاز تلك الأعمال ، وقد أظهرت الأبحاث أن تكلفة ممارسة الأعمال التجارية هو السمة الحيوية لتحديد كفاءة المؤسسات المالية ، ويؤدي وجود بيئة عمل مثلى إلى أداء أفضل من المؤسسات المالية وهو ما يؤدي إلى درجة أعلى من التطور المالي.²

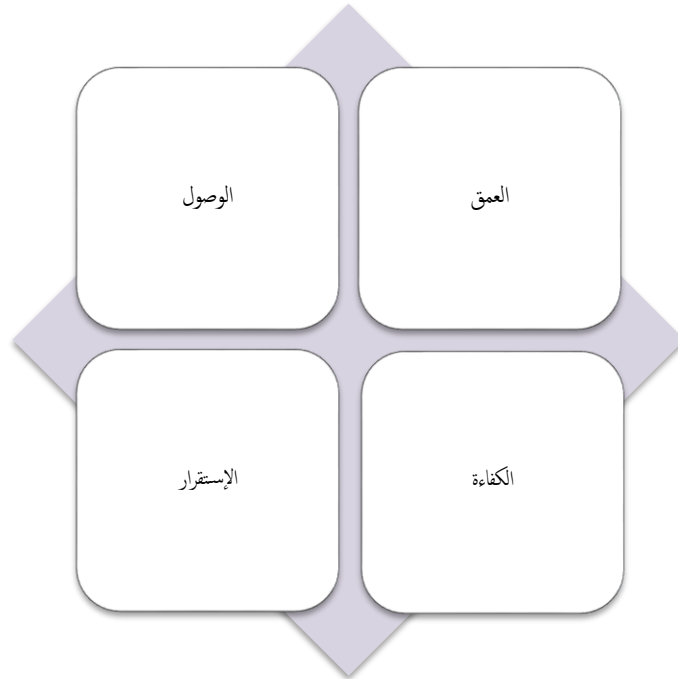
¹ هبول محمد، مرجع سابق، ص 266.

² بو حداد محمد لطفي، ساسي عبد الحكيم، تحليل الأساليب الحديثة لزيادة وإدارة التطور المالي للشركات دراسة حالة: مطاحن بني هارون ميلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2021-2022، ص 5.

المبحث الثالث: مؤشرات التطور المالي

تعتبر مؤشرات التطور المالي من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في قياس مدى قوة وكفاءة الاقتصاد، ونظرا لاختلاف اقتصاديات العالم اختلف الاقتصاديون في تحديد عدد ونوعية المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس درجة التطور المالي، غير أن هناك ميل لتصنيف هذه المؤشرات ضمن معايير مختلفة لتطور المالي.

الشكل رقم (04): الأبعاد الرئيسية لقياس التطور المالي.



المصدر: بخوش ليندة، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه، تخصص نفود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر 2021-2022، ص 48.

المطلب الأول: مؤشرات بعد العمق المالي

يصعب قياس مستوى العمق المالي للدولة حيث يعرف بأنه: توفير الخدمات المالية إلى قطاعات واسعة، خاصة على فئات المحرومة ومنخفضة الدخل، حتى تتمكن من زيادة مداخيلها ورفع رأس مالها وذلك لتعدد واختلاف المؤشرات بالإضافة إلى تطور أسواقها المالية وتقسيم هذه المؤشرات إلى:

أولاً: مؤشرات العمق المالي للنظام المصرفي

1- المؤشرات الثلاثة التالية تقيس حجم القطاعات المالية الثلاثة نسبة إلى إجمالي الأصول المالية

- أ- أصول البنك المركزي إلى إجمالي الأصول المالية.
- ب- أصول البنوك التجارية إلى إجمالي الأصول المالية.
- ج - أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الأصول المالية.

2- المؤشرات الثلاثة لقياس حجم القطاعات المالية الثلاثة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

- أ- أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ب- أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ج- أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- إجمالي الأصول الصافية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تقيس هذه النسبة حجم القطاع المصرفي في الاقتصاد¹، كلما كان هذا المؤشر مرتفعاً كلما كان اقتصاد البلد أكثر تطوراً من الناحية المالية والنقدية، مقياس أكثر شمولاً للحجم لأنه لا يشمل فقط الائتمان المقدم للحكومة والأصول المصرفية الأخرى بخلاف الائتمان، ومع ذلك فهو مقياس متاح لعدد أقل من الاقتصاديات واستخدم بشكل أقل في الدراسات المتعلقة بالتطور المالي.

4- المجاميع النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

كلما كان هذا المؤشر مرتفعاً كلما كان اقتصاد البلد متطوراً من ناحية الوساطة المالية، استخدمت مجاميع النقدية المتاحة مثل M1 أو M3 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على نطاق واسع في قياس العمق المالي، غير أنها تعرضت لانتقادات، فهي ليست جيدة للتطور المالي لأنها تعكس مدى خدمات المعاملات التي يقدمها النظام المالي بدلاً من قدرة النظام المالي على توجيه الأموال من المودعين إلى فرص الاستثمار.²

¹ مفتاح صالح، خاطر طارق، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال فترة 1990-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 144.

² بخوش ليندة، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر - 2021-2022، ص 48.

5- نسبة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر من أهم مؤشرات التطور المالي، حيث يقيس هذا الأخير حجم الوساطة المالية وأهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي، فقيمة أعلى من هذا المؤشر تشير إلى اعتماد كبير على القطاع المالي للحصول على التمويل وبالتالي مستوى متقدم من التنمية المالية.¹

6- نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

هذا المتغير من أكثر المؤشرات ذات أهمية بالنسبة للتطور المالي، يوضح هذا المؤشر اتجاه النظام البنكي نحو القطاع الخاص ووزنه في تمويل أنشطة هذه الأخيرة بحجم الاقتصاد، مما يولد ارتفاع الاستثمار والانتاجية أكثر من منح هذه الأموال إلى القطاع العام، استخدم هذا المؤشر من طرف levineback 2000 حيث أضاف الباحثون معدل التضخم في حساب العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وقاموا بتقليص المؤشرات المالية للميزانية في نهاية الفترة من خلال مؤشر قياس الأسعار للمستهلكين lpc وكذا تقليص piB بنفس المؤشر لقياس أسعار المستهلكين للسنة $t-1$ ، تم تقسيمها على PIB للسنة t .²

7- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

يمثل قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها، نظرا لأهمية ذلك للوساطة على اعتبار أن عمليات الإقراض ترتبط بشكل وثيق بحجم الودائع.³ حيث يعكس مدى تطور القطاع المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات وتشير ارتفاع هذه النسبة إلى قوة الوساطة المالية وزيادة الثقة في البنوك بينما قد يدل انخفاضها على ضعف الشمول المالي أو محدودية النشاط المصرفي، قد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات مثل دراسة: demirguc-kunt and Levine 1996.

¹ بن يحي يحي، طلحاوي فاطمة الزهراء التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي تونس الجزائر والمغرب في ظل سياسة التحرير المالي - دراسة قياسية للفترة 1990-2018، المجلد 10، العدد 04، جويلية 2020، ص 245.

² أحمد مير، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي، مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 57، العدد 02، سنة 2020، ص 319.

³ مفتاح صالح، خاطر طارق، مرجع سابق، ص 144.

ثانياً: مؤشرات العمق المالي للسوق المالي

لقياس العمق المالي للسوق يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية:

1- مؤشر القيمة السوقية

يقصد برسملة السوق المالي، مجموعة من الأسهم المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة، ويشير أيضاً هذا المؤشر إلى إجمالي قيمة الأوراق المدرجة في السوق، وهناك من يفسر بأنها تمثل قيمة أسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تبعاً لسعر السوق، وغالباً ما يقاس معدل رسملة السوق من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس مستوى نشاطها، فكلما ارتفعت قيمتها دل على ارتفاع مستوى السوق سواء من حيث زيادة عدد الأسهم والشركات المدرجة فيه، أو ارتفاع الأسعار الذي قد يكون انعكاساً لاتساع حجم المعاملات المالية، وبالتالي يكون ذلك انعكاساً لارتفاع النشاط الاقتصادي. السياسات النقدية والمالية.¹

2- مؤشر العام لأسعار الأسهم

مؤشر إحصائي يستخدم لقياس الاداء الكلي للسوق الذي تم احتساب المؤشر له، والذي يتكون من معدل أسعار مجموعة من الأسهم يفترض أنها تستخدم كمقياس للحركة العامة لسوق الأوراق المالي. يكتسب المؤشر العام لأسعار الأسهم أهمية كبيرة لمختلف المتعاملين في السوق المالية، إذ جرت العادة في تقييم نشاط السوق ولاسيما من المستثمرين من خلال متابعة مؤشرات الأسواق، مما يساعد في تحديد قراراتهم الاستثمارية بالنسبة للبيع والشراء، وإلى أبعد من ذلك أصبحت المقارنة بين كفاءة الأسواق المختلفة تتم من خلال المؤشرات، وغالباً ما تنشر الصحف العالمية المختلفة يومياً قائمة بمختلف المؤشرات التي تنشر التطورات الطارئة على أسعار الأسهم، الأمر الذي يعطي صورة واضحة للمستثمرين عن أوضاع استثماراتهم وبالتالي يسهم في زيادة مقدرتهم في توجيه أموالهم نحو الأسواق الأكثر كفاءة واستقراراً.²

3- مؤشر عدد الشركات

يقصد بهذا المؤشر عدد الشركات المقيدة في بورصة الأسواق المالية، التي يتم التداول في أوراقها المالية للسوق المنظمة، ويستخدم للدلالة على حجم السوق، وتشير الزيادة في عدد الشركات إلى تطور السوق

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص177.

² عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص ص177-176.

المالي في البلد المعني، لما له من دلالة مهمة على التطور السريع، ألا إن هذا المؤشر قد يفقد دلالاته إذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية فقد يكون عدد الشركات المدرجة كبيراً ولكن إجمالي القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات الصغيرة.¹

المطلب الثاني: مؤشرات بعد الوصول أو الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي الامتداد العلمي للتطور المالي، حيث يركز على الجانب الانساني والاجتماعي للنظام المالي لضمان وصول كافة الخدمات لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والمؤسسات الصغيرة ويعد الشمول المالي محركاً استراتيجياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يساهم في الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار المالي.

أولاً: مؤشرات الوصول المالي للنظام المصرفي

يشمل ثلاث أبعاد رئيسية وهذا على النحو التالي:

1- بعد الانتشار: يعرف كذلك ببعد الوصول المالي ويشير هذا البعد إلى القدرة على الوصول إلى نقاط الخدمة يقاس هذا البعد باستخدام مؤشرات تعبر عن مدى الانتشار الجغرافي وهي:

أ- عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم².

ب- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم².

ج- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 راشد.

د- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 راشد.

تدل كثافة الفروع وأجهزة الصراف الآلي من الناحية الديمغرافية والجغرافية على أنها مؤشر على زيادة الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الأسر والشركات، حيث أن نقص في الخدمات المالية سواء من خلال الصراف الآلي أو فروع البنوك فقد تم تحديده من خلال مؤشر البنك الدولي باعتباره من أحد العوامل المهمة في استبعاد شريحة من السكان للوصول المالي. حيث أصبح مؤشر عدد فروع البنوك التجارية مضللاً مع التوجه نحو الخدمات المصرفية وقد سمحت التكنولوجيا المالية باستخدام الهاتف المحمول لتقديم خدمات مالية ويمكن ان يقاس بعد الاستخدام.

¹ عباس كاظم الدعي، مرجع سابق، 179.

يقيس مدى استخدام الخدمات المالية والتي يمكن التعبير عنها بعدد المؤشرات التالية:

أ- النسبة المئوية للراشدين الذين لديهم حساب علا الأقل في مؤسسة مالية رسمية.

ب- عدد حسابات المصرفية لكل 1000 راشد.

ج- عدد حسابات الودائع لكل 1000 راشد.

د- عدد حسابات القروض لكل 1000 راشد.

هـ- عدد المقترضين لكل 1000 راشد.

و- عدد المودعين لكل 1000 راشد.¹

2- بعد جودة الخدمات المالية

يقيس بعد الجودة مدى تلبية الخدمات المالية لاحتياجات المستهلكين ويتضمن مؤشرات تعبر عن محو الأمية المالية، وتسوية المنازعات وتكلفة الملكية وغيرها.

ثانياً: مؤشرات الوصول المالي للأسواق المالية

1- القيمة المتداولة لاسهم الشركات إلى إجمالي القيمة المتداولة

تمثل هذه النسبة مجموع الاسهم المتداولة لشركات وقيمتها إلى إجمالي القيمة المتداولة للأسهم في السوق، وارتفاع النسبة يدل على تداول الاسهم وليس تسجيلها في السوق المالي فقط.

2- رأس المال السوقي للشركات إلى إجمالي رأس المال السوقي

تمثل هذه النسبة هو إجمالي عدد الأسهم لرأس مال الشركات باستبعاد أكبر عشر شركات في البورصة سواء كانت محلية أو اجنبية مضروبة في اسعارها عادة ما تكون سنة، تم حساب نسبته إلى إجمالي رأس المال السوقي.²

¹ بخوش ليندة، مرجع سابق، ص 57-58.

² مرجع سابق، بخوش ليندة، ص 59.

المطلب الثالث: مؤشرات بعد الكفاءة المالية

تمثل الكفاءة المالية الركيزة الأساسية التي تضمن الوجود الاقتصادي حيث تعرف بأنها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن مع الحفاظ على أدنى مستويات التكلفة والمخاطر، ولا تعتمد هذه الكفاءة على مجرد الانفاق بل تمتد لتشمل قدرة الإدارة على موازنة بين سيولة الأصول وربحياتها، وضبط الهيكل التمويلي للوصول إلى أدنى متوسط لتكلفة رأس المال ودمج كفاءة الاستثمارية مع التشغيلية ينعكس ايجابيا على قيمتها السوقية والقدرة التنافسية.

أولاً: مؤشرات الكفاءة المالية للنظام المصرفي

تتمثل مؤشرات الكفاءة المالية في:

1- هامش سعر الفائدة

يقصد بها الفائدة المستحقة على القروض، حيث كلما زاد هامش الفائدة انخفضت الكفاءة المالية للبنوك وتحسب كنسبة مئوية من المبلغ المستحق.

هامش سعر الفائدة = كلفة الاحتياطي النقدي الإلزامي + كلفة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية + مصاريف التشغيل + الربحية - الدخل من غير فوائد.¹

2- نسبة العائد على الأصول المصرفية

مؤشر يبين مدى قدرة البنوك في استخدام اجمالي الأصول لتوليد الربح، حيث أنه إذا كانت نسبته مرتفعة يدل على أن البنك يستغل أصوله بكفاءة لتحقيق الربح، وإذا كانت نسبته منخفضة يعني أن الأصول لا تستخدم بشكل جيد لتحقيق الربح ويتم حسابه عن طريق قسمة صافي الربح على القيمة الاجمالية للأصول.

¹ رامي يوسف عبيد، صندوق النقد العربي، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، 2020، متاح على: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/factors-affecting-the-net-interest-margin-of-the-banking-sector-in-the-arab-countries>، تاريخ الاطلاع 5 مارس 2026، ص8.

3- نسبة العائد على حقوق الملكية

تعتبر عن قدرة البنك تحقيق الأرباح باستخدام الاموال المستثمرة كما تعبر هذه النسبة على العائد الذي يحققه الملاك جراء استثمار اموالهم بالبنك، فبناء على هذه النسبة يقرر الملاك الاستثمار في النشاط أو توظيف الاموال في استثمارات أخرى تحقق عوائد.¹

ثانيا: مؤشرات الكفاءة المالية للأسواق المالية

القوة الحقيقية التي تقود السوق المالي للكفاءة هي مدى قدرة المستثمرين على تقييم طبيعة المعلومات الواردة في السوق ونوعيتها حيث عرف السوق المالي الكفاء بأنه السوق الذي تعكس فيه أسعار التداول كافة المعلومات المتاحة في كافة الأوقات، فإذا ظهرت معلومات جديدة عن إحدى الشركات المتداول أسهمها يتحرك سعر السهم بسرعة وبرشد في الاتجاه المناسب ليعكس أثر هذه المعلومات يمكن أن تقاس هذه الكفاءة ب:

1- مؤشر معدل دوران السهم

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة أو مجموعة شركات داخل قطاع واحد للتعرف على نشاط هذه الاسهم في سوق التداول خلال مدة زمنية معينة، ويمكن استخراج معدل الدوران من خلال قسمة إجمالي الأسهم المتداولة على رسملة السوق خلال العام أو خلال مدة زمنية وكالآتي:

إجمالي الاسهم المتداولة - حجم التداول ÷ رسملة السوق - القيمة السوقية

يستخدم هذا المؤشر في الغالب مقياسا لانخفاض تكلفة المعاملات، كما أنه يكمل مؤشر رسملة السوق في توضيح درجة نشاطه، إذ أنه من الممكن أن تكون هناك سوق كبيرة ولكنها غير نشطة، إذا كانت رسملتها السوقية كبيرة ولكن معدل الدوران فيها منخفض.²

المطلب الرابع: مؤشرات بعد الاستقرار المالي

الاستقرار المالي يعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها قوة الاقتصاد واستدامة التنمية، ويقصد به قدرة النظام المالي بما يشمله من بنوك وأسواق مالية ومؤسسات استثمارية، على أداء وظائفه بكفاءة وفعالية حتى في ظل الأزمات أو التقلبات الاقتصادية. فنظام المالي المستقر يساهم في توفير التمويل وتشجيع

¹ بخوش ليندة، مرجع سابق، ص 61.

² عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 180.

الاستثمار وحماية المدخرات وتعزيز الثقة بين المتعاملين في الأسواق فغياب الاستقرار المالي يؤدي إلى مشاكل اقتصادية مثل ارتفاع البطالة وتراجع النمو الاقتصادي.

أولاً: مؤشرات الاستقرار المالي للنظام المصرفي

تتمثل مؤشرات الاستقرار المالي ذات الأساس المصرفي في:

1- مؤشر z-score

مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في المصارف، فهو بمثابة جهاز إنذار مبكر. يندر القائمين على المصارف بضرورة اتخاذ خطوات تصحيحية، يعتبر من أحدث المناهج المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف، يعكس المؤشر عدد وحدات الانحراف المعياري التي بموجبها ستخفض الربحية ورأس المال، قبل أن يتم استنفاد رأس المال المصرفي، يزداد مع مستويات الربحية ورأس المال وينخفض إذا وجد عدم استقرار في العوائد. يتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة متوسط العوائد على حجم الأصول ROA إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول E/A وقسمة الناتج على الانحراف المعياري للعائد على الأصول $\sigma(ROA)$ ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$Z\text{-score} = \frac{\mu(ROA) + \left(\frac{E}{A}\right)}{\sigma(ROA)}$$

- $\mu(ROA)$: متوسط العوائد على الأصول.
- $\left(\frac{E}{A}\right)$: تمثل حقوق الملكية على حجم الأصول.
- $\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري لمعدل العوائد على الأصول.
- $z\text{-score} \geq 1.81$: تدل على أن المصرف فاشل ومن المحتمل أن يفشل ويفلس وهو غير قادر على الاستقرار
- $z\text{-score} \leq 2.99$: تعني أن المصرف ناجح وقادر على الاستمرار أي مستقر مالياً.
- $1.81 > Z\text{-score} > 2.99$: يصعب تحديد إذا كان المصرف فاشل أو أنه سيتجاوز الخطر.¹

¹ صبرينة نقيش، إلياس بوجعادة، قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر zscore، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، مجلد 11، العدد 1، 2021، ص 55.

2- النمو الائتماني المفرط مع التأكيد على الإفراط

يشير إلى زيادة الكبيرة وغير المتوازنة في منح القروض، والائتمان من قبل المؤسسات المالية، حيث يتم التوسع في الاقراض دون مراعاة كافية لقدرة المقترضين على السداد أ للمخاطر المحتملة، وغالبا ما يحدث ذلك في فترات الانتعاش الاقتصادي عندما ترتفع الثقة في الأسواق، مما يؤدي إلى تسهيل شروط الاقراض بشكل مفرط، لكن هذا التوسع غير المدروس يؤدي على تراكم الديون وظهور مشكلات مالية تؤثر سلبا على الاستقرار

الاقتصادي.¹

3- مؤشر كفاية رأس المال

أداة أساسية ومؤشرا دقيقا للحكم على المركز المالي للبنك باعتباره يقدم دلائل واضحة حول العديد من العناصر ويرتبط ارتباطا وثيقا كحجم البنك ، تركيبة أصول البنك وجودتها، قدرة البنوك على المنافسة وقدرتها على تحمل الخسائر الناجمة عن المخاطر المحيطة بأصوله . فهو المعيار الذي يجمع بين قيمة الأموال الذاتية للبنك ومجموع أصوله المرجحة بالمخاطر وهو ما يوضح مدى ملاءة البنط وقدرته على مواجهة الخسائر المستقبلية المحتملة ومدى كفاية وقدرة رأس ماله على حماية مجمل أصوله من المخاطر المتوقع حدوثها مستقبلا، حيث أقرت اتفاقية بازل 1 في سنة 1988 معيار لكفاية رأس المال حيث عمدت إلى ربط مستوى رأس المال بالموجودات والمطلوبات المعرضة للخطر بأوزان مرجحة وبحد أدنى 8%، حيث تغيرت هذه النسبة وفقا لمعايير بازل 3 بما نسبته 10.5% حيث تقيس قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر.²

4- مؤشر درجة التركيز

يرتبط بعدد المؤسسات الناشطة في السوق وحصصها السوقية، كما أشارت الكثير من الدراسات إلى أن مقياس HHI هو الأفضل في قياس نسبة التركيز السوقي تم استعماله لأول مرة من طرف hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية ، كما استعمل خاصة في

¹ بخوش ليندة، مرجع سابق، ص 67.

² عباي وسام، واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 4، ديسمبر 2018 ص ص 21-22.

الولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأمريكية منذ 1982 كمقياس للتركيز السوقي في قضايا مكافحة الاحتكار.¹

5- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

القروض التي لم تحقق للبنك أي إيرادات من الفوائد أو القروض التي يضطر البنك لجدولتها بما يتوافق والأوضاع الحالية للمقترض وقد تم ربط موضوع التعثر بنسبة احتمال عدم مقدرة البنك على تحصيل القروض بأنها القروض البنكية لا تتعدى احتمالية استردادها 51%، يتم اعتبار القرض متعثر من طرف إدارة البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين، عندما يصل إلى درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيلها خلال فترة معقولة كما أنه ينظر إلى القرض المتعثر بأنه القرض الذي وصل إلى مرحلة صار وضعه فيها غير متوقع مع الشروط الواردة في اتفاقية القرض الأصلية ويقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة قبل خصم مخصصات خسائر البنوك على إجمالي القروض.²

ثانيا: مؤشرات الاستقرار المالي للأسواق المالية

يقاس استقرار السوق المالي عادة بمؤشر تقلبات العوائد يتم حسابه من خلال قياس الانحراف المعياري لعوائد الأصول المالية، ويعد مؤشرا لتقييم حالة الاستقرار المالي في الأسواق كما يشير إلى درجة التغير في العوائد الأصول المالية ويعكس مدى مستوى المخاطر في الأسواق ويقاس مدى تدبب الأسعار كما يشير انخفاض درجة تقلب في العوائد لتطور السوق المالي، كما يقاس أيضا بمضاعف السعر أي حاصل قسمة السعر السائد للسهم على الأرباح المحققة من الاستثمار.³

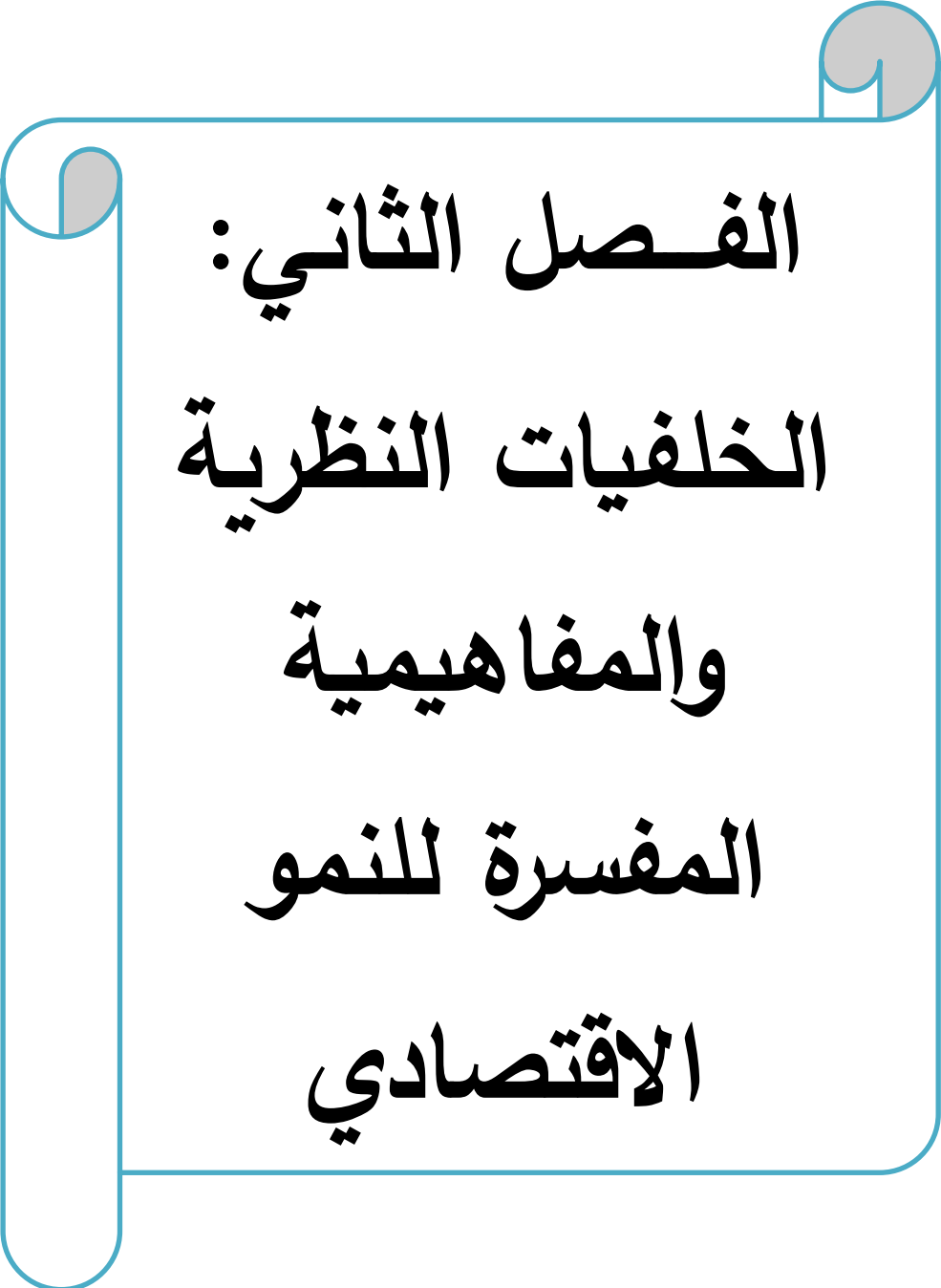
¹ سهام بوهلاله، تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 1، العدد 16، 2016، ص 44.

² بن زيوشي وليد، تأثير إصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض على القروض المتعثرة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2009-2023، journal of economics studies and researches in renewable energies، جامعة باجي مختار، غنابة، المجلد 1، العدد 12، 2025، ص 60.

³ بخوش ليندة، مرجع سابق، ص 68.

خلاصة الفصل:

اتضح أن التطور المالي يشكل عنصراً أساسياً في تعزيز كفاءة الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال ما يوفره من آليات حديثة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية كما ساهم في تحسين أداء المؤسسات المالية وتوسيع نطاق الخدمات التي تتلاءم مع التطورات الاقتصادية، وقد تبين أن التطور المالي يرتبط بمدى تطور البيئة الاقتصادية حيث تزداد فعاليته بوجود سياسات مالية قادرة على ضمان الاستقرار وفي غياب هذه الركائز تؤدي إلى بروز مخاطر تؤثر على الأداء الاقتصادي لذلك فإن مواصلة تطوير القطاع المالي وتعزيز قدرته على التكيف مع التطورات الحديثة أصبح ضروري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

A decorative scroll frame with a light blue border and rounded corners. The frame has a vertical strip on the left side and a horizontal strip at the bottom, both with rounded ends. The text is centered within the frame.

الفصل الثاني: الخلفيات النظرية والمفاهيمية المفسرة للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي غاية أساسية تتطلع كافة الدول إلى بلوغها، مما جعله محط اهتمام الباحثين سعياً للارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد، وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وصولاً إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وفي سبيل ذلك، تبنت دول عديدة سياسات وإصلاحات هيكلية تهدف إلى تنشيط عجلة الاقتصاد وتحقيق تنمية مستدامة، تسهم بدورها في معالجة الأزمات الراهنة، مثل: الحد من البطالة، وتحقيق التوزيع العادل للدخل، والسيطرة على معدلات التضخم.

ارتبط النمو الاقتصادي بالتطور المالي إذ يعتبر من المواضيع المحورية في الدراسات الاقتصادية وتحظى هذه العلاقة باهتمام كبير لدى الباحثين؛ وصانع السياسات على حد سواء، حيث يعكس التطور المالي التغيرات والتحسينات في النظام المالي إذ يؤثر على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية المتاحة وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي هدفا جوهريا للسياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة؛ والتي تسعى أساسا برفاهية الإنسان وتحسين مستويات معيشته ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الدخل الفردي الحقيقي والذي يعتبر أهم مؤشر على مدى نمو اقتصاد أي دولة، ومقياسا للحكم على نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة خاصة فيما يتعلق بمجال الاستثمار والتوظيف. ولذلك عنيت أدبيات الفكر الاقتصادي بدراسة هذا المفهوم، وذلك ما تؤكد عليه محاولات تفسير ظاهرة النمو؛ التي قام بها المفكرون الاقتصاديون. وعلى هذا الأساس؛ في هذا المبحث سيتم عرض مفهوم النمو الاقتصادي وتصنيفاته، وطرق قياسه ونظريات النمو الاقتصادي والفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره الأساسية وخصائصه

يركز هذا المطلب على دراسة مفهوم النمو الاقتصادي بالتطرق للتعريف بمصطلح النمو الاقتصادي والشروط الواجب توفرها وكذا التطرق إلى مصطلح التنمية الاقتصادية والفرق بين هذا الأخير والنمو الاقتصادي. كما نستعرض في هذا المطلب تصنيفات النمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين نذكر منها:

- 1- **التعريف الأول:** يعرف النمو بأنه تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) والتي تقيس مستوى المعيشة.¹
- 2- **التعريف الثاني:** يعرف كذلك على أنه زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة. بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد.²
- 3- **التعريف الثالث:** هو حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار

¹ أمين حواس وآخرون، مقدمة في النمو الاقتصادي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2023، ص 111 .

² العيسى نزار سعد الدين وآخرون، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص31.

فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.¹

4- **التعريف الرابع:** هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين. وبصورة أخرى الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن العوامل الرئيسية أهمها تحسين في نوعية الموارد لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلاً؛ والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها والنحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج.²

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة والكمية في إجمالي السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة (الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة والتي تنعكس إيجاباً على ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسين مستواه المعيشي.

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتوفر النمو الاقتصادي في أي بلد ما لبد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

1- **تراكم رأس المال:** يشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

2- **النمو السكاني:** يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي زيادة الانتاج هذا من جهة وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في العمل مع محدودية الدخل.

3- **التقدم التكنولوجي:** يعرف على السرعة في تكوين وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة معيشة السكان.³

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 37.

² محمود حسين الوادي، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 343.

³ بالعيد محمد الحافظ، تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 12.

ثالثاً: خصائص النمو الاقتصادي

لقد أوضح كزنس ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة نقوم بسردها باختصار فيما يلي:

- 1- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني.
- 2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- 3- المعدلات المرتفعة للتحويل الهيكلي للاقتصاد.
- 4- المعدلات المرتفعة للتحويل الإيديولوجي.
- 5- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى أحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام.
- 6- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف.

وعلى ذكر هذه الخصائص فإنه يتضح بأن مسألة النمو والتنمية الاقتصادية ليست محددة بوفرة الموارد فقط بل هي في الأساس ترتبط بالفهم الجيد للعملية واختيار الاستراتيجيات والسبل المناسبة لتحقيق الأهداف بمستوى عال من الفعالية وذلك باعتبار عوامل الوقت والتكاليف والجودة دون إهمال الآثار الاقتصادية والاجتماعية.¹

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

يوجد معيار رئيسي لتقييم النمو الاقتصادي؛ والذي يتفاعل مع معيار آخر، مما يعكس معايير إضافية تعتبر ضرورية أيضاً. وبالمثل؛ تضم المعايير الاقتصادية المختلفة في الهيكل الاجتماعي معايير أخرى تتعلق بمؤشرات النمو الثانية. ونتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: معايير الدخل

تتمثل معايير الدخل فيما يلي:

¹ معوشي عيماد، دراسة مقارنة لمعدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية للفترة 2000-2023 مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص 503.

1- **المعدلات النقدية للنمو:** تعبر هذه المعدلات عن التقييم المالي والكمي لحجم الاقتصاد الوطني، حيث يتم احتسابها من خلال تحويل السلع والخدمات العينية (الإنتاج الفعلي للمجتمع) إلى قيم نقدية مكافئة باستخدام العملات المتداولة في السوق. وتشمل هذه المعدلات:

أ- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** هي المقاييس التي ترصد القيمة المالية الإجمالية للأنشطة الاقتصادية والإنتاج القومي وفقا لأسعار السوق السائدة في نفس سنة الإنتاج.

ب- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** هي المقاييس التي تعبر بدقة عن الزيادة الفعلية والحقيقية في حجم الإنتاج أو الدخل القومي، وذلك بعد عزل وتصفية أثر التضخم (ارتفاع الأسعار المستمر).

ويقاس النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة التالية: معدل النمو = الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة $\times 100$.

ت- **معدل النمو بالأسعار الدولية:** هي المقاييس التي تستخدم عند إجراء الدراسات والتحليلات الاقتصادية المقارنة بين دول مختلفة.

2- **المعدلات العينية للنمو:** نظرا للنمو السكاني المتسارع والكبير في الدول النامية (المتخلفة)، فإن معدلات نمو الدخل أو الناتج القومي قد تتساوى أو تتشابه مع معدلات الزيادة السكانية، مما يفرغ للنمو الاقتصادي من مضمونه الفعلي. لذلك أصبح من الضروري والملائم الاستعانة بالمؤشرات العينية التي تربط النمو الاقتصادي بالنمو السكاني، وذلك عبر قياس متوسط نصيب الفرد من المؤشرات الكلية، لبيان مدى التحسن الحقيقي في مستوى معيشة المجتمع.¹

ثانيا: معايير متوسط الدخل

تنقسم إلى قسمين هما:

1- **معدل النمو البسيط:** يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط؛ من سنة إلى أخرى. وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CM_s : معدل النمو البسيط.

¹ حليلة عز الدين، أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2016، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص ص 8-9.

Y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي للسنة $t-1$.

2- **معدل النمو المركب**: يعد معدل النمو المركب مقياساً أكثر شمولية من المعدل البسيط، حيث يستخدم لتقدير متوسط الزيادة السنوية في الدخل (أو أي متغير اقتصادي) عبر فترات زمنية طويلة نسبياً، هو لا ينظر إلى التغير بين سنتين متتاليتين فقط، بل يحسب وتيرة النمو التراكمي خلال فترة الدراسة. وحسب طريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_n = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث أن:

CM_C : معدل النمو المركب.

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة (N) .

أما طريقة الانحدار صيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_{CT} \rightarrow CM_{CT} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل (t) .

A : ثابت.

CM_{CT} : معدل النمو المركب في السنة (t) .

T : الزمن.

3- **معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي**: ظهرت سنة 1952؛ توصل لها بمساعدة أعمال غيره من

الاقتصاديين مثل: هيكس وهارود؛ دمار وعب سنجر فهي دالة لثلاثة عوامل: ¹

- معادلة الادخار الصافي.

¹ مسعودة شوقي، صبرينة تواتي، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2023-2024، ص34.

- إنتاجية رأس المال.

- معدل نمو السكان.

وتكتب هذه الدالة على الشكل التالي:

$$D=SP-R$$

حيث:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي.

أي أن:

$$\text{معدل النمو السنوي لدخل الفرد} = \text{معدل الادخار الصافي} \times \text{إنتاجية الاستثمار الجديدة} - \text{معدل نمو السكان}$$

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

عقب استعراض ماهية النمو وآليات قياسه؛ ننقل في هذا المقام لتوضيح الفوارق الجوهرية بين مفهومي النمو والتنمية. حيث تبرز التنمية الاقتصادية كمصطلح أكثر شمولية واتساعاً من النمو، فهي عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تستهدف إحداث تحولات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الحياة. وبجانب دورها في تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، ومكافحة الفقر، والارتقاء بمستويات التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وبذلك تعكس التنمية منظومة متكاملة من التغيرات التي تدفع بالنظام الاجتماعي نحو التوافق مع تطلعات واحتياجات الأفراد والجماعات.

وتتمثل أبرز خصائص العملية التنموية في كونها تشمل تحولات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، تظهر من خلال استكشاف موارد إضافية؛ وتراكم رأس المال، واعتماد تقنيات إنتاجية حديثة تساهم في تطوير المهارات البشرية. كما تمتد لتشمل تغيرات في التركيبة السكانية (من حيث الحجم والفئات العمرية)، وإعادة صياغة آليات توزيع الدخل، فضلاً عن إدخال تعديلات هيكلية في الأنواق والنظم المرفقية والتنظيمية.

وتتلخص الأهداف المحورية لعملية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:¹

- 1- تعزيز وفرة السلع الأساسية الضرورية للحياة وتوسيع نطاق الاستفادة منها؛ مثل: الغذاء، السكن، والأمن.
 - 2- الارتقاء بمستويات المعيشة من خلال خلق فرص عمل أوسع، وتوفير تعليم ذو جودة عالية، والتركيز على القيم الثقافية والإنسانية، مما يعزز الرفاهية المادية ويرفع من تقدير الذات على المستوى الفردي والقومي.
 - 3- توسيع آفاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والمجتمعات، وذلك عبر تحريرهم من قيود التبعية والفقر، ومساندتهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- وبعد هذا العرض الموجز حول ماهية التنمية الاقتصادية نأتي الآن إلى توحيد أوجه الاختلاف بينها وبين النمو الاقتصادي، والتي يتم إيجازها في الجدول التالي.

¹ ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني - محمود حامد محمود، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية، 2006، ص ص 58-59.

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضمون والمفهوم	يركز على الزيادة الكمية المستمرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفي نصيب الفرد من الدخل القومي عبر الزمن.	عملية شاملة تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية؛ ونهدف إلى تحسين مستويات المعيشة والعدالة في توزيع الدخل.
العوامل والمكونات	يرتبط النمو بزيادة الإنتاج والاستهلاك والادخار؛ ويعتمد بشكل أساسي على المدخلات المادية ورأس المال.	تتعلق بتطوير رأس المال البشري؛ والابتكار التكنولوجي؛ وتقليص الفوارق الطبقة؛ وتحسين نوعية الحياة (الصحة).
مقاييس الأداء	يقاس بمؤشرات كمية مادية مثل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد من الدخل.	تقاس بمؤشرات نوعية ومركبة مثل: دليل التنمية البشرية (HDI)؛ دليل التنمية المرتبط بالجنس (GDI)؛ ومعدلات محو الأمية.
الآثار والنتائج	ينتج عنه تغييرات كمية في حجم الاقتصاد الوطني والقدرة على الإنتاجية للدولة.	تؤدي إلى تغييرات نوعية وهيكلية شاملة في النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
الاستخدام والملائمة	يعتبر مقياساً أساسياً للدول المتقدمة التي حققت بالفعل استقراراً مؤسسياً؛ وهو شرط ضروري للتنمية.	يعد المقياس الأكثر شمولاً ودقة لتقييم التقدم في الدول النامية؛ حيث يسعى لتحقيق النهضة الشاملة.
النطاق والشمولية	نطاقه محدود بالجانب المادي والنقدي؛ ويركز على كيفية زيادة الثروة.	نطاقه واسع وشامل؛ يهتم بكيفية توزيع الثروة واستغلالها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

المصدر: عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة حالة للفترة (199-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 9.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تضرب جذور الكتابات المهمة بظاهرة النمو الاقتصادي في أعماق التاريخ الفكري للاقتصاد، إذ سعى الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى استكشاف وفهم القوى المحركة لتقدم الشعوب وتطورها، بالتزامن مع إرهاصات الثورة الصناعية. ومنذ ذلك الحين تبلورت رؤى ومدارس فكرية متعددة حاولت تفسير ماهية النمو وآلياته. وعليه يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل هذه النظريات وتطورها التاريخي، بدءاً من الفكر الكلاسيكي، مروراً بالنيو كلاسيك، وصولاً إلى النظرية الكينزية (وتحديداً نموذج هارود-دومار)، وما تلاها من نظريات حديثة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

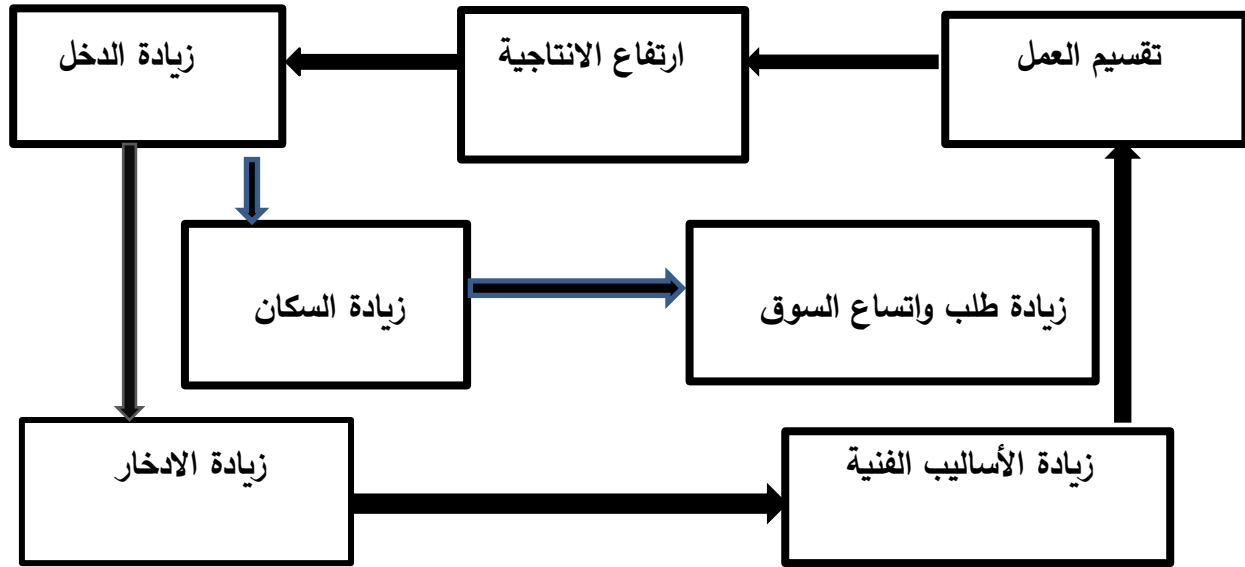
شكلت قضايا النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل القومي بين الأجور والأرباح المحور الأساسي لاهتمامات الرعيل الأول من الاقتصاديين الكلاسيك، وعلى رأسهم آدم سميث (Adam Smith)، وديفيد ريكاردو (Ricardo)، توماس مالتوس (Malthus)، وكارل ماركس (Marx). وقد استند التحليل الكلاسيكي في تفسيره للنشاط الاقتصادي إلى مجموعة من المرتكزات والفرضيات الجوهرية، أبرزها: قدسية الملكية الخاصة، واعتماد نظام المنافسة الكاملة، وسيادة حالة التشغيل الكامل للموارد، بالإضافة إلى الإيمان بالحرية الفردية كدافع أساسي للنشاط الاقتصادي. واتجه الفكر الكلاسيكي نحو البحث في مسببات النمو طويل الأجل للدخل القومي، مستخدماً في ذلك أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي، وقبل الاستفاضة في عرض الأركان الأساسية لهذه النظرية، من الأهمية بمكان استعراض الرؤى الفكرية لأبرز أقطاب هذه المدرسة، وتسلط الضوء على نقاط التباين والالتقاء في طروحاتهم.

أولاً: نظرية آدم سميث

تمثل كتابات نظرية آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ولقد اعتبر آدم سميث أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم، أي أن آدم سميث اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو واعتبر أن تقسيم العمل يعد مهم لما له من دور في زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المختصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى تناقص المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية، كل هذا يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان ولقد كان آدم سميث يؤكد على أن نمو الناتج ومستويات المعيشة

يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الزراعي والصناعي المعتمد على تخصص العمل، كما أن سميث كان يرى أن إنتاجية العمل تزداد وتتنامى مع اتساع حجم السوق، حيث كلما زاد اتساع هذه السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع في إنتاجية العمل، ويؤمن ارتفاع إنتاجية العامل الوفرة في السوق مما ينشط الطلب وهذا يعني زيادة حجم السوق ومن تم إيجاد إمكانيات جديدة للتقسيم وهكذا تستمر العملية، بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المجال على أسواق عالمية مما يسمح بزيادة تخصيص المهما بأكثر دقة.¹

الشكل رقم (05): تصورات آدم سميث نحو النمو الاقتصادي



المصدر: بن مصطفى دحو نجا، مربوح نور الهدى، تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي بدول شمال افريقيا- دراسة للفترة (2000-2022)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب، 2023-2024، ص 15.

ثانيا: دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية.

¹ الوليد قسوم عيساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي منذ 1993، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018 ص 50.

ويرى (Ricardo) أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع للقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (Stationary) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

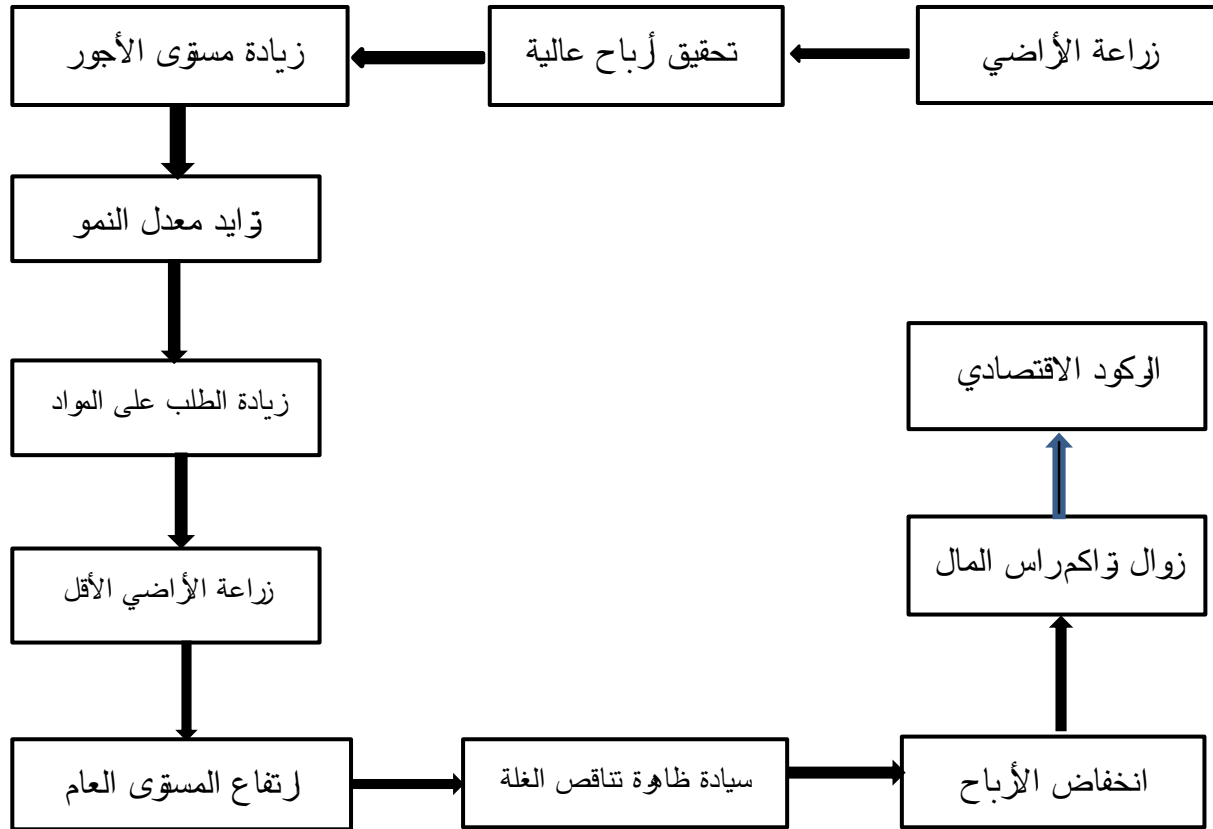
يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكارد، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي. فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفر رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل؛ ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعيون فانهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

الأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الربح (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين) لأنهم يطلبون ثمناً مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الربح والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي. والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي. لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصة النسبية للمجموعات الثلاث؛ الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو. إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الربح وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية؛ ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل. وهكذا فإن حصة الأرباح تتخفض مقابل زيادة حصة الربح والأجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.¹

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص58

الشكل رقم (06): نموذج دافيد ريكاردو للنمو



المصدر: بن مصطفى دحو نجاة، مربوح نور الهدى، تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا- دراسة للفترة (2000-2022)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب، 2023-2024، ص 17.

ثالثاً: نظرية مالتوس

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين رئيسيين وهما: نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لأن الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ). تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متتالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية 1.2.3.4.5.6.7.8 وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصادياً بالنواتج المحلي الإجمالي بموجب متتالية حسابية 1.2.3.4.5.6.7.8 وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج آفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف، ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة مايلي:

1- أن يتحقق التوازن بين السكان والموارد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.

2- يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدى الحياة أو إلى زمن محدود، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الانسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد تنظيم النسل.

3- منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية، لأنها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالة على العالم.

4- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين، أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف.

رغم أن تحليلات مالتوس تنطبق على بعض مناطق اسيا وإفريقيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور وسائل حديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.¹

رابعا: نظرية كارل ماركس (النظرية الماركسية)

يعد كارل ماركس أب النظام الشيوعي ويرى هذا الأخير أن الرأسمالية هي العائق الرئيسي للتقدم وهذا يعكس رواد المدرسة الكلاسيكية الذين يعتقدون بأن النظام الرأسمالي والحرية الفردية هما أساس العملية التنموية ويقترح كارل ماركس أفكاره على سقوط الرأسمالية حسب كارل ماركس ينقسم أسلوب الإنتاج إلى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وقد مرت المجتمعات بمراحل متتالية عبر التاريخ وهي: المشاعية، العبودية، الاقطاع الرأسمالية، الاشتراكية. بينت النظرية الماركسية فيما يخص النمو الاقتصادي على مجموعة من

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2015، ص18.

الفرضيات ارتبطت بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الانتاج في المجتمع وعلى فكريتي الإبداع والابتكار وعلى طريقة تراكم رأس المال بالإضافة إلى فرضيات معدلات الأجور والأرباح.¹

المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية

شهد القرن التاسع عشر طفرة في الاكتشافات التقنية واستغلال الموارد الطبيعية، مما أحدث تحولا جذريا في الفكر الاقتصادي، تجسد في الملامح التالية: تحفيز النمو المستمر، تحسين مستويات المعيشة، التحول نحو "الحدية".

حيث برز مفهوم المنفعة الحدية كحجر زاوية في هذا الفكر، وهو ما طوره رواد مثل (Jevons) و (Menger)، و (Walras). وقد تميزت رؤيتهم ب: تحديد قيمة السلع بناء على طلب المستهلك والمنفعة المستمدة من الوحدة الأخيرة (الحدية)، بدلا من التركيز التقليدي الكلاسيكي على تكاليف الإنتاج فقط. فجاء مارشال ليدمج بين الأفكار السابقة ويضع حجر الأساس للنظرية الحديثة عبر: التوازن بين العرض والطلب، أسوب التوازن الجزئي، ديناميكية التحليل. وأثبتت الوقائع الاقتصادية آنذاك قصور توقعات المدرسة الكلاسيكية التقليدية، حيث:

1- استمرت معدلات الأرباح في الارتفاع.

2- تراجعت حصة الربح من الدخل القومي.

3- انحسرت احتمالا الركود الاقتصادي الدائم.

هذه التناقضات مع الفكر القديم هي ما دفع المدرسة النيو كلاسيكية للظهور، مؤكدة على أدوات تحليلية أكثر دقة ومطابقة للواقع المتغير.

أولاً: نظرية شومبتر

يعتبر شومبتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911) والتنمية في نظر شومبتر هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري؛ والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة ؛ وأن هذه التنمية تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد . أن اتجاه النمو عند شومبتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري

¹ خربوش محمد، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 1" دولة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة 1996- 2016، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد قياسي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد- تلمسان- 2020، ص 49.

غير مواتية وذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى جوده. والثاني هو توسع الإنتاج يحدث فائض السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

وقد اعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي؛ وركز على المنظم (Entrepreneur) واعتبره من أهم عناصر النمو: فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي؛ ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد (Innovator). والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا. والابتكار يتضمن عدة أشياء منها:

- الدخول إلى سوق جديد.
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.
- تقديم منتج جديد.
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.

يؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية. والمنظم المبتكر يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به ولكي يثبت تفوقه وأنه يحصل على متعة الإنجاز. ولكي يقوم المنظم بوظائفه فإنه يتطلب شيئين: الأول وجود المعرفة الفنية لديه ليتمكن من إنتاج منتجات جديدة والثاني القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان.

تتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي. فالبيئة الاجتماعية ملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل. وفي مجال تمويل الاستثمار أعطي شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقد معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر.

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار:

- الأول الاستثمار التلقائي (autonomous) والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.
- الثاني الاستثمار التابع (induced) والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي. فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم؛ وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيك

المحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال؛ والفائدة على رأس المال. أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي و إنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، وبخصوص دور الأرباح عند شومبيتر فإنه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح، وهنا فإن مفهوم هو تفوق حجم الفائض (surplus) على التكاليف. وفي ظل التوازن التنافسي فإن سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية وليس هناك أرباح. وتتسأ الأرباح بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار، أما بخصوص آراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفارسان والرواد. لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه والذي يستند على الموقف العقلاني. ولهذا فإن نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر يتم على يد ثلاثة قوى:

1- انهيار الوظيفة التنظيمية.

2- تحلل العائلة البرجوازية.

3- تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

ففي المراحل الأولية للرأسمالية فإن القوة الدافعة جاءت من المنظمين الذين جازفوا بالابتكار ولكنه في المراحل اللاحقة يقلص دور الابتكار وأن التقدم التكنولوجية يصبح من شغل المتخصصين المدربين وأن سادة الأعمال الجدد هم المدراء والموظفون البيروقراطيون. وأخيرا فإن شومبيتر يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.¹

ثانيا: نقد نظرية شومبيتر

أعرب بعض الكتاب عن إعجابهم عن إجابهم بتحليل شومبيتر على المبتكر الذي يعتبر هذا الأخير شخصا مثاليا في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحالي هي من مهام الصناعات تقوم حاليا بالإنفاق على البحوث والتطوير.

1- يؤكد شومبيتر بأن الابتكارات تمثل العامل الأساسي للتنمية في حين أن التنمية الاقتصادية لا تركز على الابتكارات فقط بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 69.

2- يولي شومبيتر في تحليله أهمية كبير إلى التمويل البنكي عن طريق القروض المصرفية لكن في الأجل الطويل يعتبر هذا التمويل غير كافيا حيث تزداد الحاجة إلى مصادر أخرى للتمويل مثل: إصدار الأسهم والسندات...إلخ.

تعتبر تحليلات شومبيتر غير ملائمة للبلدان النامية لأسباب عديدة منها:

أ- أن تحليل شومبيتر يتوافق مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في أوروبا الغربية وأمريكا ولكن لا تتلائم مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية كما أن البنى التحتية ليست متوفرة في الدول النامية.

ب- لا يوجد عدد كبير من المنظمين في البلدان النامية (ترتكز نظرية النمو عند شومبيتر على المنظم وهذا غير موجود بالحجم الكاف في الدول النامية¹)
كما ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية الانتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة.²

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية (نموذج - هارود - دومار)

شهد النمو الاقتصادي استقرارا ملحوظا قبل ثلاثينيات القرن العشرين، إلى أن عصفت بالعالم أزمة "الكساد الكبير" (1930-1939) وما تلاها من تداعيات الحرب العالمية الثانية. هذه التحولات الجذرية نقلت الاهتمام البحثي نحو قضايا النمو الاقتصادي، مدفوعة بالثورة الفكرية التي أحدثها جون مينارد كينز في نظرية الدخل، وبحثا عن حلول لمشكلة الفقر المتفاقمة.

وجه كينز انتقادات لاذعة للنظرية الكلاسيكية و "قانون ساي" للأسواق، مؤكدا أن التوازن الاقتصادي ليس بالضرورة أن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل. وتتلخص رؤيته في النقاط التالية:

- 1- الطلب الفعال: اعتبر كينز أن جوهر الأزمات الرأسمالية يكمن في قصور الطلب الكلي وليس في مشاكل العرض، حيث يمثل "الطلب الفعال" المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.
- 2- دوال الاستثمار والادخار: تتبنى الرؤية الكينزية أن الاستثمار هو دالة في سعر الفائدة، بينما يعتمد الادخار بشكل أساسي على مستوى الدخل.
- 3- دالة الإنتاج: ترتبط عملية الإنتاج بحجم العمالة المستخدمة، وذلك بافتراض وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة في الاقتصاد.

¹ خربوش محمد، مرجع سابق ص62.

² الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق ص54.

ركز النموذج الكينزي الأصلي على معالجة فجوات الطلب، مشيراً إلى إمكانية حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل (توازن البطالة). وقد انصب اهتمام كينز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدلاً من النمو طويل الأمد، حيث تعامل مع مستوى الدخل كمتغير يتحدد في المدى القصير جداً. وفي ظل اقتصاد مغلق، يتحقق هذا التوازن عندما يتطابق الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

أولاً: النظرية الكينزية

تعد النظرية الكينزية التي صاغها الاقتصادي "جون ماينارد" عام 1936؛ نقطة تحول جوهرية في الفكر الاقتصادي؛ حيث جاءت كحل للأزمة الكبرى (الكساد العظيم) التي شلت النظام الرأسمالي بين عامي 1929 و 1933. وقد شكلت هذه النظرية من حيث المفاهيم وأدوات التحليل قاعدة هامة استغلت من طرف العديد من المعاصرين في تحليلهم للنمو.

وبعد دراسته لأراء اقتصاديين الدين تؤكد لديه أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في تحقيق توليفات مرضية تعظم ربحية الموارد المستخدمة أي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات التي اهتم بها معظم الاقتصاديين بل تكمن المشكلة في جانب الطلب الفعلي وتصريف تلك السلع والخدمات. يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد عرف كينز الطلب الفعلي بأنه الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك والتراكم (الاستثمار) يعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار.

غير أن المشكلة الأساسية عند كينز تكمن في أنه قد لا يكون مستوى الدخل الوطني مرتفعاً بدرجة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة.¹

1- نموذج هارود

انشغل هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن للمجتمع حركي يصعب تحقيق مثل هذا النمو فيه. وقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات التالية:

¹ عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2002 مدونة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 32.

أ- يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.

ب- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل أو سرعة التي ينمو بها الناتج.

ت- على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض ($O=D$)

يطرح هارود للنموذج من خلال ثلاثة تصورات لمعدل النمو هي:

- معدل النمو الفعلي G .

- معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه G_W .

- معدل النمو الطبيعي G_n .

أ- معدل النمو الفعلي:

يسمى أيضا معدل النمو الاقتصادي الذي يساوي هذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G = \frac{S}{C} \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

Y : الدخل أو الناتج الصافي.

ΔY : التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة.

S : الميل المتوسط للادخار، ويعادل $\frac{S}{Y}$.

C : معامل رأس المال الحدي، ويعادل $\frac{I}{\Delta Y}$.

S : حجم الادخار الكلي.

أ: حجم الاستثمارات المنفذة.

وبالإحلال في المعادلة (2):

$$G \cdot C = S \longrightarrow \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \longrightarrow \frac{I}{Y} = \frac{S}{Y}$$

عند وضع التوازن:

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم كل من الادخار S

والاستثمار I

يعتمد على زيادة في الدخل Y.

ب- معدل النمو المضمون:

يقصد بمعدل النمو المضمون، معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، هذا المعدل يفترض بقاء للطلب الاجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، والمعادلة الأساسية له وهي:

$$G_W = \frac{S}{C_2} \dots\dots\dots(3)$$

G_W : معدل النمو المضمون خلال الفترة الزمنية المحددة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

S: الميل المتوسط للادخار، ويعادل $\frac{S}{Y}$.

ج- معدل النمو الطبيعي

يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان والتراكم الرأسمالي، درجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له:

$$Cr \times Gn = or \dots\dots\dots(4)$$

or : الميل الحدي للادخار.

cr : تمثل الحاجة الاضافية للرأسمال الضروري، حتى يقابل الناتج تلك الزيادة الحدية للدخل في فترة

النظام المتزايد.¹

2- نموذج دومار

انشغل دومار بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل القومي يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، وقد وضع المشكلة أمامه على النحو التالي: إذا كان الاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد الطاقة الانتاجية من

¹ عائشة مسلم، مرجع سابق، 34.

ناحية أخرى، فما هي الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي يمكن أن تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق التشغيل الكامل.

ولحل هذه المسألة يضع دومار المعادلة الأساسية أي معادلة نمو الدخل، ونمو الطاقات الإنتاجية:

$$\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} \dots \dots \dots (5)$$

وافترض دومار أن:

-جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إحاء باستمراريتها.

-ثبات المستوى العام لأسعار خلال فترة التحليل.

لدينا:

ΔY : الزيادة السنوية في الدخل.

ΔI : السنوية في الاستثمار.

α : الميل الحدي للادخار.

$\frac{1}{\alpha}$: مضاعف الاستثمار.

α : الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستمر، أو الانتاجية المتوسطة

للاستثمارات وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

ولتحقيق التوازن من ضمان التشغيل الكامل لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب وعلى

ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$\Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} = 1 \alpha \dots \dots \dots (6)$$

وبقسمة كل من الطرفين على 1 ثم الضرب في نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{1} = \alpha \cdot \sigma \dots \dots \dots (7)$$

ويتضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل

بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي لادخار في الانتاجية المتوسطة للاستثمار.¹

¹ عائشة مسلم، مرجع سابق صفحة 37.

المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

شهد الفكر الاقتصادي تحولاً جوهرياً مع بداية ثمانينات القرن العشرين بظهور نظرية النمو الداخلي. وقد جاءت هذه النظرية لتتلافى القصور والعيوب التي عابها الباحثون على نماذج النمو الخارجي (النيوو كلاسيكية). الفكرة الأساسية هنا أن النمو الاقتصادي لا يتحقق بمؤثرات خارجية عشوائية، بل يتحدد وفق عوامل وآليات داخلية صلبة داخل البنية الاقتصادية نفسها.

تعتبر هذه النظرية أن العامل التكنولوجي والابتكار ليس مجرد متغير عشوائي يهبط على الاقتصاد من الخارج، بل هو عنصر يتم إنتاجه محلياً ويسهم مباشرة في دفع عجلة النمو. وقد نالت هذه الرؤية اهتماماً واسعاً في الأوساط البحثية إثر الأبحاث الرائدة التي قدمها الاقتصاديون "بول رومر" (1986) و "روبرت لوكاس" (1988).

السمة المشتركة لنماذج النمو الداخلي هي أن هذه النماذج تتجاوز الفرضية التقليدية القائلة بـ "تناقص عوائد الحجم" لعوامل الإنتاج. وبدلاً من ذلك، ترى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يستمر ويتعاضد في المدى الطويل من خلال تبني مفهوم موسع لرأس المال يشمل: تراكم رأس المال البشري، تطوير المعارف والابتكار، تحديث البنية التحتية.

أولاً: نموذج AK

يعد هذا النموذج القائم على أبحاث "ريبيلو" (1991) أحد أبسط النماذج الرياضية المفسرة لنظرية النمو الداخلي. يوضح هذا النموذج كيف يمكن لأدوات السياسة الاقتصادية الحكومية أن تؤثر بشكل مباشر ودائم في تحقيق معدلات نمو مستدامة على المدى الطويل. من خلال دالة إنتاج معدلة سمي انطلاقاً منها، تتميز بثبات عوائد الحجم والارتباط الخطي لحجم الناتج مع رأس المال المادي، تبرز كما يلي:

$$Y = AK$$

حيث أن A: متوسط ثابت يشير للإنتاجية الحدية لرأس المال.

Y: الناتج الاقتصادي الإجمالي.

K: رأس المال بمفهومه الواسع (الذي يدمج رأس المال المادي والبشري معاً).

يعتبر افتراض ثبات عوائد الحجم من الشروط الرئيسية في نماذج النمو الداخلي وهي في ذلك تختلف عن شروط إينادا لدالة الإنتاج النيوو كلاسيكية التي تشير إلى افتراض تناقص عوائد الحجم، حيث يتحدد التراكم الرأسمالي في إطار هذا النموذج كما يلي:

$$\Delta K = sY - \delta K$$

حيث أن:

sY : يمثل إجمالي الادخار (حيث s هو معدل الادخار).

δK : يمثل إهلاك رأس المال (حيث δ هو معدل الإهلاك).

ثانيا: نموذج تنوع المنتج ل"رومر"

يرتكز هذا النموذج على دور الابتكار في خلق وتقديم مدخلات إنتاجية وسيطة جديدة كليا، مما يعزز الإنتاجية العامة مدعومة بعنصر العمل المتخصص. وتمكن خصوصية المعرفة والأفكار هنا في كونها سلعا غير تزاممية، أي أن استخدام باحث ما لفكرة معينة لا يمنع الآخرين من الاستفادة منها وتطويرها بل إن تراكم العارف يولد آثارا خارجية إيجابية غير مباشرة تسهم في استدامة النمو. بالرغم من كونها أفكار غير تزاممية، إلا أنها تصنف كسلع استثنائية، حيث تمنح براءات الاختراع للمبتكرين حقوقا احتكارية مؤقتة، وتعتبر هذه العوائد الاحتكارية بمثابة الحاجز المالي والدافع الأساسي للشركات والباحثين لتحمل تكاليف أنشطة البحث والتطوير واكتشاف منتجات جديدة.

ثالثا: نموذج "التدمير الخلاق" ل"أغيون" و "هويت"

يقوم هذا النموذج على إعادة إحياء وتطوير الأطروحة الشهيرة للاقتصادي "جوزيف شومبيتر" الصادرة عام 1942 في كتابه (الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية) والمتعلقة بمفهوم التدمير الخلاق. على عكس نموذج رومر الذي يعتمد على التوسع الأفقي (إضافة منتجات جديدة إلى جانب القديمة)، يركز نموذج أغيون وهويت على النمو العمودي وتحسين الجودة. تتلخص الفكرة في أن الابتكارات الجديدة والبحوث التطويرية الناجحة تؤدي إلى إدخال منتجات أو تقنيات أرقى وأعلى جودة، مما يؤدي تلقائيا إلى إزاحة وتدمير المنتجات والتقنيات القديمة وإخراجها من السوق.¹

المبحث الثالث: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

تعد جدلية العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي من أبرز القضايا التي استقطبت اهتمام المدارس الاقتصادية، حيث تشير الأدبيات النظرية إلى وجود ارتباط وثيق بين كفاءة المؤسسات المالية وبين الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي. فبينما يعرف النمو الاقتصادي بكونه زيادة تراكمية في الإنتاج تتجاوز

¹ بودخد كرم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2013، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص ص 54-55.

معدل النمو السكاني، نجد أن النظام المالي المتطور يلعب دورا محوريا في تسهيل تدفق رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار، مما يمهّد الطريق للتوسع الإنتاجي وتحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الأول: التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي

تنص فرضية قيادة العرض على أن قيام الجهاز المصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات وتعزيزها، هكذا يكون للتطورات المالية أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، من خلال ما ينتجه من خدمات مالية والتي تتمثل أساسا في وظيفة جميع الموارد المالية والتخصيص الأمثل لها نحو الفرص الاستثمارية ذات المردود الأعلى، وذلك نتيجة قدرته على الحد من تكاليف المعلومات وتنويع وتقاسم المخاطر الناتجة عن فشل وخسارة أحد المشاريع الاستثمارية.

ومن أهم الاقتصاديين الذين أشاروا إلى المشاركة الإيجابية للتطورات المالية في النمو الاقتصادي كمايلي:

أكد (Schumpeter) على الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون من بينها تقييم المشروعات وتقدير المخاطر وإشرافهم ومتابعتهم للاستثمارات، وتسهيل المعاملات كلها ضرورية لتراكم رأس المال وتكوين المخترعات والأساليب التقنية اللازمة للنمو والتنمية الاقتصادية، وأكد (Cameron 1967) على الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي عن طريق هذه المؤسسات على حشد المدخرات من أصحاب الفائض المالي مقابل حوافز وامتيازات مقدمة من قبل تلك المؤسسات، كما بين كل من Smith و Bencivenga أن التطور المالي مرتبط إيجابيا مع النمو الاقتصادي، وانطلاقا من أعمال (DaimondDykvig and Bencivenga, Smith ,) أدمج وظيفة توفير السيولة في إطار النمو بهدف تحليل دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي. كما أكد (Ross Levine 1997) على أن تطور النظام المالي يمكن من خلال التحسينات النوعية والكمية في الخدمات التي تنعكس إيجابيا على النشاط الاقتصادي.¹

¹ كبير مولود، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية- دراسة قياسية باعتماد Panel and data analysis للفترة 1990-2018، مجلة التنمية الاقتصادية 2543-3490، ISSN، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 34.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي

بعض التحليلات تفترض علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي على التطور المالي "فرضية قيادة الطلب"، فهذه الفرضية تؤكد الدور السلبي للنظام المالي، فطبقاً لهذا الرأي فإن تطور القطاع المالي يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستثمر مزيداً من الخدمات والأدوات المالية، لهذا فهذا النوع من التطور المالي يلعب دوراً سلبياً في عملية النمو.

يرى (Robinson 1952) ببساطة التطور المالي يستتبع عادة النمو الاقتصادي فعندما تنشط المشروعات تتبعها المؤسسات التمويلية، أي أن النمو الاقتصادي يؤثر على التطور المالي، فالتطور المالي ونمو المؤسسات المالية وزيادة الطلب على الخدمات المالية يجعل النمو الاقتصادي يعمل على تطوير القطاع المالي، لذا فإن النمو في القطاع المالي يتحقق نتيجة النمو الاقتصادي. وأعلن (Lucas 1988) أن أهمية الأمور المالية تم التأكد منها بشكل زائد وعلى نحو سيء في المناقشات العامة، مع التأكد على أن الأسواق المالية اللازمة سوف تتطور مع ظهور الحاجة إليها. ورفض بعض الاقتصاديون الأفكار التي جاءت بها فرضية قيادة العرض مثل Patrick حيث اعتقدوا بأن التطور المالي يعتبر مجرد مخرج للنمو في القطاع الحقيقي للاقتصاد. وبالنسبة ل (Stern 1989) من خلال دراسته نفى دور التطور المالي في عملية النمو الاقتصادي، حيث أنه لم يتم إدخالها ضمن قائمة المتغيرات المحذوفة.

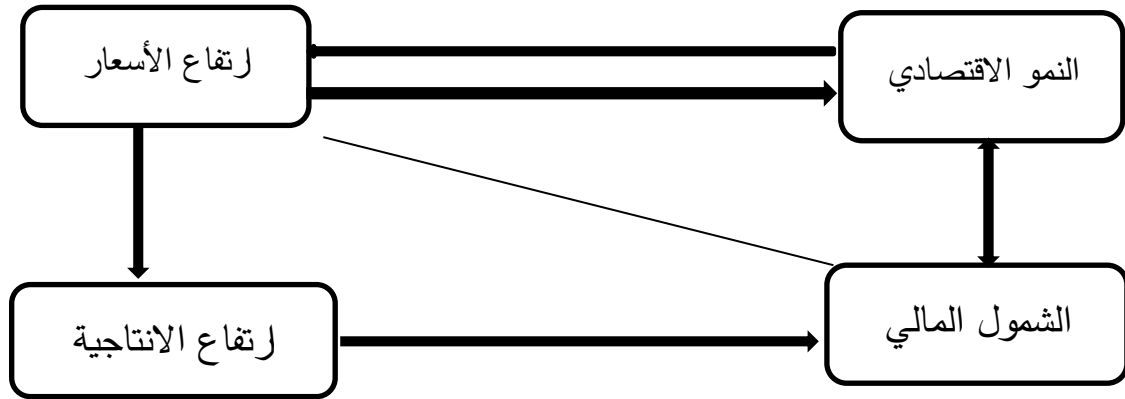
المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

ترتكز وجهة النظر الثالثة على وجود علاقة متبادلة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يجعل تطور نظام الوساطة المالية مريحاً، كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بنمو اقتصادي سريع، فعن طريق التخصيص في جمع الأموال وتنوع الفرص وتقييم المشروعات والمراقبة، فإن النظام المالي يحسن من كفاءة مخصصات رأس المال من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منهما على الادخار بشكل إيجابياً في عملية النمو الاقتصادي وأهم رواد هذه المدرسة هو (Patrick 1966)، حيث ركز على اتجاه السببية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، على خلاف الاقتصاديين الذين أكدوا على وجود ارتباط بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، ووفقاً لفرضيته السابقة فإن اتجاه السببية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي يختلف وفقاً لمرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فإن النمو الاقتصادي هو أولاً يحث على التوسع في النظام المالي، وهذا ما ينعكس إيجاباً على كفاءة تخصيص رأس المال ويزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، وبالتالي النمو الاقتصادي يحفز التطور

المالي، وبالنتيجة فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية أي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي.

إن النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد. وبالتالي نستنتج مما سبق أن هناك علاقة مزدوجة أو تأثير متبادل بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي، فالتطور المالي يلعب دور مهم في عملية دعم النمو من خلال تشجيع الادخار والتوفير اللازم من الاستثمارات، كما أن للنمو الاقتصادي تأثير إيجابي على التطوير المالي وذلك من خلال تأثيره على الادخار بواسطة تخفيض تكاليف الوساطة المالية. والشكل التالي يوضح مختلف العلاقات القائمة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي:¹

الشكل رقم (07): علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي



المصدر: بن سبع إلياس، بدراوي شهيناز، عوار عائشة، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1990-2020، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، عين تموشنت- تلمسان، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 395.

¹ كبير مولود، مرجع سابق، 2021، ص 35-36.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي خصصناه للإحاطة بين النظري للنمو الاقتصادي، يمكن القول ان أن هذه الظاهرة الاقتصادية لا تزال تمثل الرهان الأكبر للدول الساعية لتحقيق الرفاهية والاستقرار. ومن خلال عرضنا وتحليلنا للمباحث الثلاثة، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التالية: هي أن في المبحث الأول تبين لنا أن النمو ليس مجرد زيادة كمية في الناتج المحلي الإجمالي، بل هو عملية هيكلية مستمرة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. أما من خلال المبحث الثاني استعرضنا التطور الفكري لهذه الظاهرة، بدءاً من النماذج الكلاسيكية التي ركزت على الأرض والعمل، وصولاً إلى النماذج النيو كلاسيكية التي أبرزت دور التراكم الرأسمالي. وكذلك المبحث الأخير خلصنا إلى أن النظام ليس مجرد قطاع خدمي هامشي، بل هو المحرك الذي يغذي قطاعات الاقتصاد الحقيقي. فالتطور المالي من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعبئة المدخرات، وتقليل المخاطر، يعمل كحافز جوهري لرفع معدلات النمو الاقتصادي، مما يؤكد وجود علاقة طردية وتفاعلية بين كفاءة الأسواق المالية وازدهار الاقتصاد.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية وقياسية
لأثر التطور المالي في
تحفيز النمو الاقتصادي
المستدام في الجزائر
خلال الفترة (2000-
(2024

تمهيد:

يعد قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من المواضيع المحورية في تحليل ديناميكية الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية النظام المالي وتوسيع دوره في دعم النشاط الاقتصادي.

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024)، سواء من حيث تطور المؤشرات المالية أو من حيث أداء النمو الاقتصادي. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مقارنة قياسية تعتمد على الأساليب الاقتصادية الحديثة، وذلك عبر تحديد أهم المتغيرات المالية.

تطرقنا لتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2024.

المبحث الأول: تحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر للفترة 2000-2024

يعتبر قياس التطور المالي عملية معقدة تتجاوز مجرد رصد الزيادة في أعداد البنوك أو حجم الودائع؛ فهي تعكس مدى قدرة النظام المالي على القيام بوظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات؛ وتوزيع المخاطر؛ وتخصيص الائتمان بكفاءة نحو القطاعات الأكثر إنتاجية. وفي حالة الجزائر؛ تكتسي الفترة 2000-2024 صبغة خاصة؛ كونها تمثل مرحلة الانتقال من "التمويل الميزانياتي" الصرف المعتمد على الخزينة العامة؛ إلى محاولة إرساء قواعد "التمويل المصرفي والإشتمالي الحديث".

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشر العمق المالي في الجزائر للفترة 2000-2024

يبين الجدول التالي تحليل تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024 حيث تعبر عن مدى التطور المالي في الجزائر.

الجدول رقم (2): تطور العمق المالي في الجزائر إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 - 2024.

الوحدة: مليار د/ج

السنوات	M2	PIB	(M2X100)/PIB
2000	2022.53	4123.4	49.05
2001	2473.51	4227.1	58,51
2002	2901.53	4522.8	64,15
2003	3299.5	5247,5	62,87
2004	3644.4	6150.4	59,25
2005	4070.4	7563.6	53,81
2006	4827.6	8514.8	56.69
2007	5994.6	9366.6	63,99
2008	6955.9	11090.0	62,72
2009	7173.1	10034.3	71,48
2010	8280.7	12049.1	68.72
2011	9929.2	14384.8	69.02
2012	11015.1	15843.0	75.37
2013	11941.5	16650.2	71.71
2014	13686.7	17228.6	79.44
2015	13704.5	16712.7	82
2016	13816.3	17514.6	78.88
2017	14974.6	18575.8	80.74
2018	16636.7	20259.1	82.11
2019	16506.6	23090.1	71.58
2020	17659.60	20902.1	84.48
2021	20053.50	25157.8	79,71
2022	22964.50	32028.4	71.70
2023	24330.80	32588.7	74.66

2024	26528.90	35788.5	74,12
------	----------	---------	-------

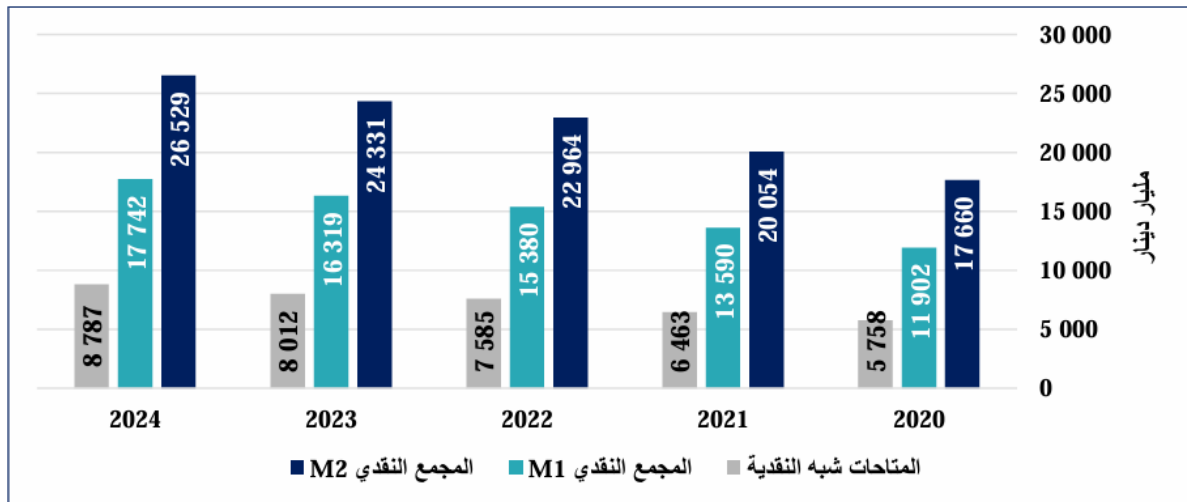
المصدر: بنك الجزائر، تقارير السنوية لسنة 2000-2024.

من خلال هذا الجدول الذي يمثل تطور العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) تشير البيانات الإحصائية إلى تسجيل نمو تصاعدي مستمر في حجم الكتلة النقدية (M2) والناتج الداخلي الخام (PIB).

حيث انعكس ذلك إيجاباً على مؤشر العمق المالي الذي ارتفع من 49.05 % سنة 2000 ليصل إلى ذروته بنسبة 84.48 % سنة 2020 (بفعل انكماش الناتج جراء جائحة كورونا)، قبل أن يستقر عند 74.12 % سنة 2024.

اقتصادياً يعزى هذا الارتفاع إلى السياسات المالية التوسعية وبرامج الإنفاق العمومي الضخمة الممولة من عوائد المحروقات، مما يعني أن المؤشر يعكس وفرة في السيولة النقدية الناتجة عن الربيع النفطي، أكثر من كونه تعبيراً عن تطور ونضج الآليات المصرفية والائتمانية في تمويل الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم(08): تطور الكتلة النقدية لسنتي 2022-2024.



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2024.

انطلاقاً من إحصائيات بنك الجزائر يبين الرسم البياني تطور الكتلة النقدية، حيث في نهاية سنة 2024 سجلت الكتلة النقدية المقاسة بالمجموع النقدي M2. نموًا بنسبة 9.03% حيث ارتفعت من 244331 مليار دينار في سنة 2023 إلى 26529 مليار دينار نهاية سنة 2024. ارتفعت الكتلة النقدية M2 بنسبة 6.25% في عام 2024 مقابل نمو بنسبة 7.19%.

في عام 2023 حيث انتقلت من 22954.41 مليار دينار في نهاية 2023 إلى 24390.08 مليار دينار في نهاية 2024. تأتي الزيادة في الكتلة النقدية العامة بنسبة % 64.73 من نمو المجمع M1. الذي سجل زيادة بنسبة 8.72 في عام 2024 نمو أعلى بكثير من نسبة 6.11% المسجلة في عام 2023.

بالفعل، تقدم المجمع M1 بمقدار 1422.79 مليار دينار حيث انتقل من 16318.84 مليار دينار في نهاية 2023 إلى 17741.63 مليار دينار في نهاية 2024. وفي الوقت نفسه سجلت المتاحات الشبه النقدية في نهاية عام 2024، نمة بنسبة 9.68% وبلغت 8787.31 مليار دينار مقابل 8012.03 مليار دينار في نهاية العام السابق يعود نمو المجمع النقدي M1 في عام 2024 بشكل رئيسي إلى زيادة تداول النقدي خارج البنوك الذي سجل معدل نمو بنسبة 10.76% في عام 2024 مقابل 8.63% في عام 2023. حيث انتقل من 8030.76 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2024.

في الواقع، ساهم التداول النقدي خارج البنوك بنسبة 39.30% في نمو الكتلة النقدية وهو يمثل بالفعل عنصر مهم في الكتلة النقدية بنسبة 33.53% من إجمال M2، مما يشكل تحديا كبيرا للشمول المالي في الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي

الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

يبين الجدول التالي تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

الجدول رقم(03): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.

الوحدة: مليار د/ج

السنوات	اجمالي القروض	الناتج الداخلي الخام
2000	291,7	4123.4
2001	337,9	4227,1
2002	551	4522.8
2003	588,5	5247,5
2004	675,4	6150.4
2005	897,3	7563.6
2006	1057,0	8520.6
2007	1216.0	9306.2
2008	1413.3	10993.8
2009	1600.6	9968.0
2010	1806.6	11991.6
2011	1984.2	14519.8
2012	2247.1	15843.0
2013	2721.9	16569.3
2014	3121.7	17242.5
2015	3588.3	16591.9
2016	3957.1	17514.6
2017	4568.3	18575.8
2018	5032,2	20259.1
2019	5221.3	23090.1
2020	5389.0	20902.1
2021	5650.5	25157,8
2022	5764,5	32028,4
2023	6239.2	32588,7
2024	6688,9 6	34788,5

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2000-2024.

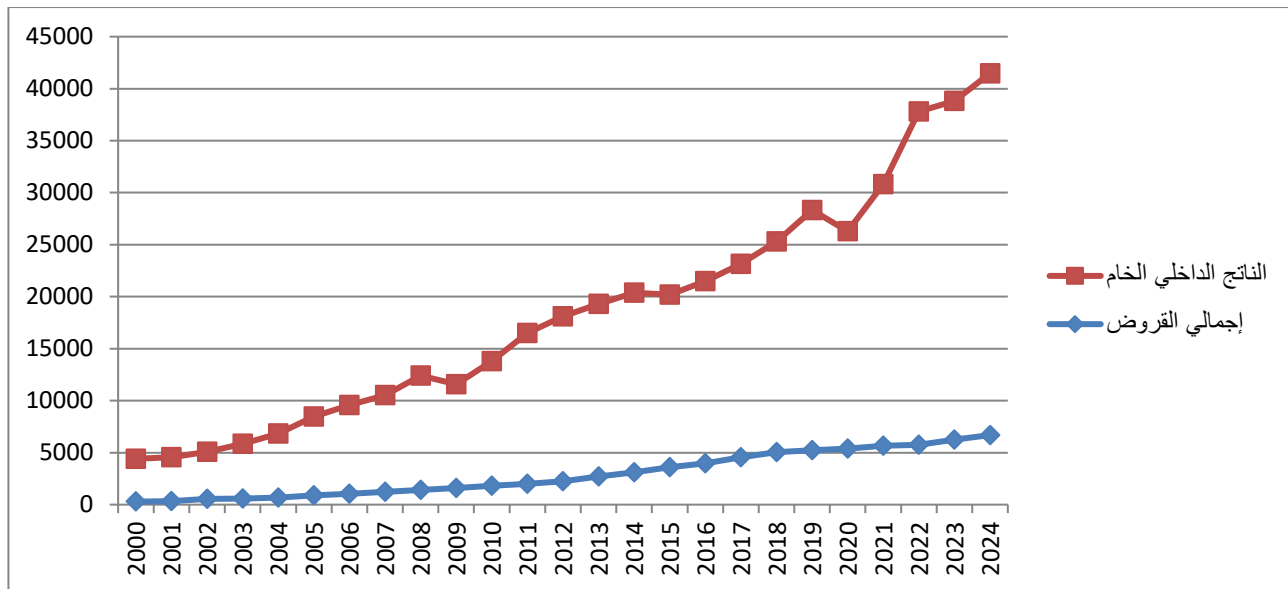
من خلال الجدول نلاحظ أنه يعكس مساراً تصاعدياً طويلاً للمدى لكلا المتغيرين؛ مع وجود محطات اقتصادية متباينة يمكن تقسيمها كالتالي:

الاتجاه العام للنمو (النزعة العامة): انتقل الناتج الداخلي الخام من 4227.1 مليار دج في 2001 ليصل إلى مستويات قياسية تقدر بـ 34788.5 مليار دج في 2024. هذا النمو يعكس توسع حجم الاقتصاد الكلي؛ مدفوعاً بشكل أساسي بتقلبات أسعار المحروقات والاستثمارات العمومية. حيث شهدت كذلك قفزة نوعية في إجمالي القروض من 291.7 مليار دج عام 2000 إلى 6688.96 مليار دج عام 2024؛ هذا يشير إلى زيادة الاعتماد على التمويل البنكي في الدورة الاقتصادية وتوسع النشاط الائتماني.

في أزمة 2009 نلاحظ تراجعاً في الناتج الداخلي الخام من 10993.8 (عام 2008) إلى 9968.0 (عام 2009)؛ وهو انعكاس مباشر للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط.

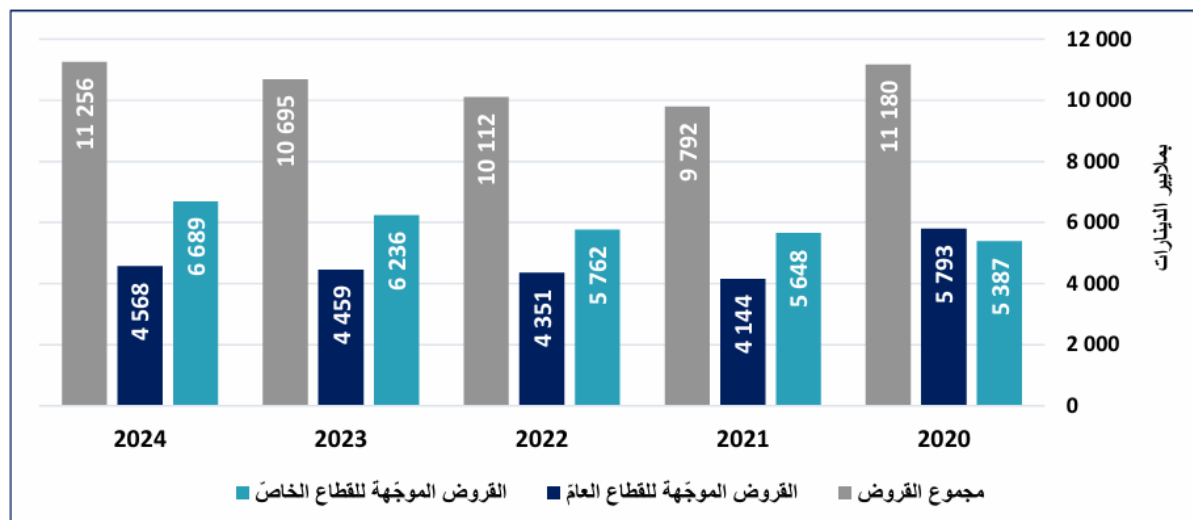
استمرت القروض بنمو مستقر ومطرد في حجم القروض؛ حيث تجاوزت عتبة الـ 5000 مليار دج مع نهاية هذه الفترة، مما يعكس حركية في تمويل المشاريع الاستثمارية. كذلك أثناء صدمة كورونا 2020 يظهر الجدول تباطؤاً أو تراجعاً طفيفاً في الناتج الداخلي الخام (حوالي 20902.1) مقارنة بالسنوات اللاحقة؛ لكن الملاحظ هو القفزة الكبيرة في الناتج بعد 2021 (وصولاً لـ 32028.4 في 2022)؛ وهو ما يفسره انتعاش أسعار الطاقة عالمياً وتغير سعر صرف العملة المحلية. وفي الأخير يمكننا استنتاج ارتباطاً طردياً بين التطور المالي (القروض) والنمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام). ومع ذلك فإن القفزات الكبيرة في الناتج (خاصة بعد 2021) تبدو متأثرة بالعوامل الخارجية (أسعار النفط) والتضخم أكثر من كونها ناتجة حصرياً عن توسع النشاط الائتماني.

الشكل رقم(09): منحني بياني يمثل تطور قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2024.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 03.

الشكل رقم (10): القروض المصرفية حسب القطاعات لسنة 2022-2024.



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، تقارير السنوية لسنة 2023-2024.

اعتمادا على بيانات تقرير بنك الجزائر لسنة 2024 يبين الرسم البياني الموضح في الأعلى أنه في سنة 2024 سجلت القروض الممنوحة للاقتصاد نموا بنسبة 5.26%، حجم إجمالي قدره 11256.5 مليار دينار جزائري مقارنة ب 100694.9 مليار دينار في سنة 2023،

يعكس هذا التطور ديناميكية تمويل مستقرة على الرغم من التباطؤ الطفيف في وتيرة النمو في السنة السابقة، أما القطاع الخاص فقد سجلا تمويلا قدره 6688.9 مليار دينار مقابل 62336.3 مسجلا ارتفاع

قدره بنسبة 7.3% بعد 8.2% المسجلة في السنة السابقة على الرغم من أن المصارف العمومية والخاصة أظهرت تقدما بنسبة 8.2% و 9.4% نهاية سنة 2023، إلا أن تمويل القطاع الخاص لا يزال يهيم عليه القطاع العام بشكل كبير بنسبة 74.2% مقارنة بنسبة 25.8% فقط للمصارف الخاصة. إلا أن نسبة تمويل القطاع الخاص تظل كبيرة.

المطلب الثالث: تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم الأدوات التي تعكس مدى تطور القطاع المالي وفعالية الخدمات المصرفية، حيث تشكل الكثافة المصرفية وعدد الحسابات المصرفية وانتشار بطاقة الائتمان، حيث تساهم هذه المؤشرات في قياس درجة اندماج الأفراد والمؤسسات داخل النظام المالي ودعم النشاط الاقتصادي.

أولاً: الكثافة المصرفية

يسمح مؤشر الكثافة المصرفية توسع شبكات البنوك وبالتالي توفير خدمات مصرفية أكبر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات، ويكشف أيضاً قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي، حيث يتضح أن شبكة المصارف والمؤسسات المالية شهدت تطوراً مستمراً، حيث ارتفع من 1324 شباك سنة 2009 إلى 1674 شباك سنة 2020 أي بنسبة زيادة تقدر 26.44%، بينما نلاحظ استقرار الكثافة المصرفية من 26700 مواطن لكل شباك سنة 2009 إلى 26817 مواطن سنة 2020. وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشبايك	1324	1367	1441	1478	1494	1531
عدد السكان إلى عدد الشبايك	26700	25700	25500	25370	25600	25660
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الشبايك	1557	1577	1595	1617	1637	1674
عدد السكان إلى عدد الشبايك	25900	23609	26625	26625	26420	26817

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010.2017.2018.2019.2020 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 78. ص 80. ص 75. ص 69. ص 95.

ثانيا: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية

يعبر عدد الحسابات البنكية لمدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم الخدمات للأفراد والمؤسسات، ويعبر عن مدى انتشار الثقافة بين أفرا المجتمع، ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور عدد الحسابات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020.

الجدول رقم (05): عدد الحساب البنكي بالنسبة إلى السكان البالغين في الجزائر للفترة 2009-2020

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الحسابات المفتوحة لكل شخص بالغ	1.73	2.5	2.6	2.5	2.6	2.91
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الحسابات المفتوحة لكل شخص بالغ	2.93	2.95	3.03	3.03	3	3.11

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2010.2017.2018.2019.2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص78.

هناك تحسن التدريجي لعدد الحسابات المفتوحة بالعملة الوطنية والعملة الصعبة لكل شخص بالغ، إلا أن المؤشرات ذات الصلة تظل أقل من تلك التي حققتها بعض البلدان المتوسطية المجاورة للجزائر.

ثالثا: امتلاك بطاقة الائتمان

الجدول رقم(06): امتلاك بطاقة الائتمان في المؤسسات الرسمية الجزائرية.

السنوات	2011	2014	2017	2021
بطاقة الائتمان	2	4	1	1
	1	8	5	4
	1	6	3	3

source: The world bank 2022.

يتضح ضعف امتلاك بطاقات الائتمان في الجزائر بسبب غياب استراتيجية واضحة للشمول المالي في الجزائر وضعف التنقيف، ورغم ضعف امتلاك بطاقات الائتمان في الجزائر إلا أن هذا الامتلاك عند الذكور أكثر من الإناث، مما يعكس الوعي عند الذكور مقارنة بالإناث.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2024 تطورات متباينة في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تأثره بالسياسات الاقتصادية وتقلبات أسعار المحروقات والأزمات العالمية. لذلك تبرز أهمية تحليل تطور النمو الاقتصادي ودراسة مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية، خاصة الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والمحروقات، في دعم الناتج الداخلي الخام وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

معدل النمو الاقتصادي الذي يعكس مدى تدهور أو ازدار النشاط الاقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ولم يكن هذا المعدل ثابتا عبر عدة سنوات بل مر بتطورات جذرية واكبة التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

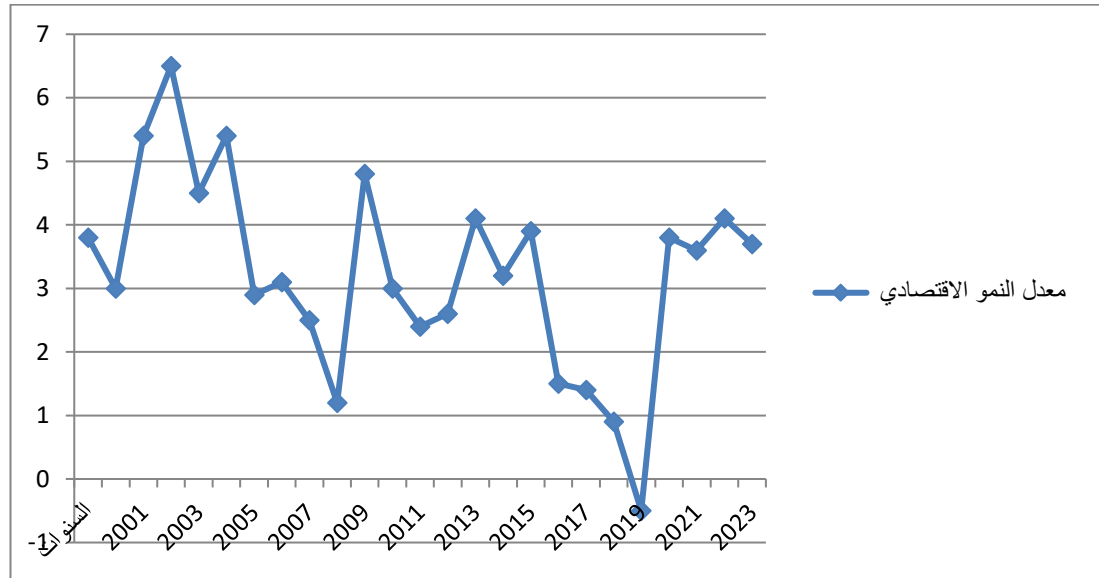
الجدول رقم(07): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2000	3.8 %
2001	3%
2002	5.4%
2003	6.5%
2004	4.5%
2005	5.4%
2006	2.9%
2007	3.1%
2008	2.5%
2009	1.2%
2010	4.8%
2011	3%
2012	2.4%
2013	2.6%
2014	4.1%
2015	3.2%
2016	3.9%

2017	1.5%
2018	1.4%
2019	0.9%
2020	-0.5%
2021	3.8%
2022	3.6%
2023	4.1%
2024	3.7%

المصدر: مجموعة البنك الدولي

الشكل رقم (11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.



المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم 11.

يظهر الجدول تذبذبا واضحا في معدلات النمو، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى:

من (2000-2005) شهدت هذه الفترة أعلى معدلات نمو، حيث بلغت ذروتها في عام 2003 بنسبة 6.5%. يعود ذلك أساسا إلى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، وبداية برامج الإنعاش الاقتصادي، بالتزامن مع الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات التي مولت الاستثمارات العمومية الضخمة.

(2006-2016) شهدت الفترة تراجعاً عن مستويات ما قبل 2005، حيث تراوح النمو غالبا بين 2% و 4%، حيث يلاحظ انخفاض حاد عام 2009 ليصل إلى 1.2%، وهو ما يفسره تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة واستعداد النمو عافيته نسبيا في 2014 بنسبة 4.1% لكنه بدأ في التباطؤ التدريجي لاحقا.

مرحلة (2017-2020) سجلت هذه السنوات أدنى مستويات الأداء الاقتصادي، حيث انحدر المعدل من 1.5 % في 2017 إلى أدنى مستوياته التاريخية في عام 2020 بنسبة 0.5 % (نمو سالب).

في الأخير مرحلة (2021-2024) توضح البيانات فقرة إيجابية في عام 2021 بمعدل 3.8 %، مما يعكس مرحلة "التعافي التقني" بعد الانكماش، واستقرار في مستويات النمو ما بين 3.6 % حتى عام 2024 وهو ما يشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية الأخيرة في تنشيط القطاعات خارج المحروقات (مثل الفلاحة والصناعة) وتحسن عائدات الطاقة.

المطلب الثاني: دور القطاعات الإنتاجية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2024-2000

يعد تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المدخل الأساسي لفهم المسار التنموي في الجزائر وتحديد مدى استدامته فالنمو لا يقاس برقم إجمالي للناتج الداخلي الخام بل بجودة مصادره القطاعية وقدرته على خلق الثروة حيث تم تفكيك هذا التحليل إلى ثلاث قطاعات قطاع المحروقات قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية باعتبارها القطاعات الأكثر وزنا وأهمية في الاقتصاد.

أولاً: قطاع الفلاحة

يعد قطاع الفلاحة في الجزائر أحد أعمدة الاقتصاد حيث شكل قطاع الزراعة خلال فترة 2000-2024 أمن اجتماعي وغدائي للجزائر، ولتقييم مدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مساهمة قطاع الفلاحة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.

الوحدة: مليار د/ج

السنوات	الناتج الداخلي للفلاحة	مساهمة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام
2000	346.1	8.39 %
2001	412.1	9.7 %
2002	417.2	9.2 %
2003	515.3	9.8 %
2004	580.5	9.4 %
2005	581.6	7.7 %
2006	641.3	7.5 %
2007	704.2	7.6 %
2008	722.8	7.8 %
2009	913.3	9.3 %

2010	1015.2	8.4%
2011	1173.4	8.2%
2012	1412.7	8.8%
2013	1640.0	9.9%
2014	1772.2	10.3%
2015	1935.1	11.6%
2016	2140.3	12.3%
2017	2219.1	11.8%
2018	2421.6	11.8%
2019	2529.1	12.4%
2020	2631.4	14.1%
2021	2759.2	13%
2022	3323.1	19.6%
2023	4204.4	16.1%
2024	4861.4	16.8%

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2000-2024.

من الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة شهدت قفزة كبيرة جدا، حيث انتقلت من 346.1 مليار في سنة 2000 إلى 4861.4 مليار في سنة 2024.

كان النمو تدريجيا في العقد الأول (2000-2010)؛ لكنه تسارع بشكل كبير بعد عام 2011؛ وتضاعف بشكل لافت في السنوات الثلاث الأخيرة (2022-2024)؛ مما يدل على زيادة حجم الاستثمارات أو ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية أو توسع المساحات المسقية.

أما بالإضافة إلى نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام فقد تراوحت النسبة في أغلب السنوات ما بين 8% و12%؛ وسجلت المساهمة أعلى مستوياتها في السنوات الأخيرة؛ وتحديدا في عام 2022 بنسبة 19.6%؛ تليها سنة 2024 بنسبة 16.8%. حيث وصلت النسبة إلى قرابة 20% في بعض السنوات يشير إلى أن قطاع الفلاحة أصبح ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني؛ وقدرته على الصمود حتى في ظل التقلبات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا: قطاع بناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية كثاني أكبر قطاع مساهم في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وكأول قطاع من حيث امتصاص اليد العاملة، خلال الفترة 2000-2024 تحول هذا القطاع من مجرد منفذ للسياسة العمومية إلى مؤشر رئيسي لقياس حيوية الاقتصاد، ومن خلال الجدول التالي تظهر مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (09) : مساهمة قطاع بناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.

الوحدة: مليار/دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام للبناء والأشغال العمومية	مساهمة بناء والأشغال العمومية من GDP
2000	334,9	8.1 %
2001	358,9	8.5 %
2002	409,9	9.1 %
2003	445,2	8.5 %
2004	508,8	8,2 %
2005	564,4	7.4 %
2006	674.3	7.9 %
2007	825.1	8,8 %
2008	967.8	8.7 %
2009	1094.8	10,9 %
2010	1257.4	10.4 %
2011	825.1	8.6 %
2012	1491,2	9.2 %
2013	1627,4	9.8 %
2014	1794,0	10.4 %
2015	1917.2	11.5 %
2016	2072.9	11.9 %
2017	2203.7	11.7 %
2018	2346.6	11,5 %
2019	2492.0	12.2 %

2020	2462.2	% 13.26
2021	3441.5	% 13.7
2022	3842.9	% 12
2023	4314.7	% 12.8
2024	4766.9	% 13.3

المصدر: بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي التقارير السنوية 2000-2024.

من الجدول نلاحظ نموا مستمرا وكبيرا في القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية. فقد انتقلت القيمة من 334.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 4766.9 مليار دينار سنة 2024. وشهد القطاع قفزات نوعية خاصة بعد عام 2012؛ حيث تضاعفت القيم بشكل ملحوظ؛ مما يعكس حجم الاستثمارات العمومية في البنية التحتية والمشاريع السكنية الكبرى (مثل برنامج عدل؛ والطرق السيار). بالإضافة إلى نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام (GDP) فإنها تتراوح نسبتها المئوية بين 7.4% كأدنى قيمة (سنة 2005) و 13.7% كأعلى قيمة (سنة 2021).

يمكن تقسيم هذه المسيرة إلى فترات: فترة الاستقرار النسبي (2000-2008): ظلت المساهمة تدور حول 8%؛ وهي فترة بداية برامج الإنعاش الاقتصادي؛ وفترة الصعود (2009-2019): حدث ارتفاع تدريجي حيث كسر القطاع حاجز الـ 10% ووصل إلى 12.2% في 2019؛ مما يدل على أن قطاع البناء أصبح محركا أساسيا للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

كذلك فترة الذروة (2020-2024): بالرغم من الأزمات العالمية (مثل جائحة كورونا)؛ حافظ القطاع على مستويات مساهمة عالية (تجاوزت 13% في بعض السنوات)؛ مما يشير إلى استمرارية الإنفاق الحكومي كدعامة لهذا القطاع. ويتضح ان القطاع يتأثر بشكل مباشر بالسياسة المالية للدولة؛ فكلما زاد الانفاق على التجهيز العمومي انتعشت هذه الأرقام؛ ومساهمة القطاع بنسبة تتعدى 13% في السنوات الأخيرة تجعل منه قطاعا استراتيجيا ليس فقط في خلق الثروة؛ بل وفي امتصاص البطالة وتنشيط الصناعات المرتبطة به (الاسمنت، الحديد، الآجر)؛ والتراجع البسيط في النسبة (مثل الانخفاض إلى 12% في 2022 قبل أن يعود الصعود) قد يفسر بتغير أسعار المحروقات التي تؤثر على الميزانية العامة؛ أو تغير وتيرة إطلاق المشاريع الجديدة.

ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.

يعد قطاع المحروقات القطاع الحساس والمحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويعكس درجة الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على هذا القطاع الحيوي. ويمثل الجدول الموالي مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2024)

الجدول رقم (10): مساهمة قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2024.

الوحدة: مليار د/ج

السنوات	الناتج الداخلي الخام للمحروقات	مساهمة المحروقات من GDP
2000	1616,0	39.9%
2001	1443,9	34.2%
2002	1477,0	32.7%
2003	1868,9	35.6%
2004	2319,8	37.7%
2005	3352.9	44.3%
2006	3882,2	45.6%
2007	4089,3	43.9%
2008	5000,1	45.5%
2009	3109,1	31.2%
2010	4180,4	34.9%
2011	5242,1	36.1%
2012	5208,4	32.9%
2013	4968,0	29.8%
2014	4657,8	27%
2015	3134,3	18.9%
2016	3025,6	17.3%
2017	3699,7	19.9%
2018	4547,8	22.4%
2019	3990,4	19.5%
2020	1880,5	9%
2021	4235,5	16.8%
2022	8218,3	25.7%
2023	6435,4	19.1%

2024	6022,8	18,6%
------	--------	-------

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية 2000-2024.

يظهر الجدول أن الاقتصاد المعني يعتمد بشكل هيكلي وكبير على قطاع المحروقات. نلاحظ وجود تنذبات حادة في أرقام الناتج الداخلي للمحروقات.

فترة الانتعاش (2000-2008): شهدت هذه الفترة صعودا قويا ومستمر؛ حيث انتقل الناتج من 1616.0 في سنة 2000 إلى ذروة بلغت 5000.1 في سنة 2008؛ وهذا يعكس غالبا ارتفاع أسعار النفط عالميا في تلك الفترة.

وفترة عدم الاستقرار (2009-2021): نلاحظ تراجعا حادا في 2009 (بسبب الأزمة المالية العالمية)؛ ثم تعافيا؛ يليه تراجع كبير جدا في سنة 2020 حيث وصل الناتج لأدنى مستوياته منذ سنوات (1880.5)؛ وهو ما يفسره تأثير جائحة كورونا وانهيار الطلب العالمي. أمل بالإضافة إلى نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي (GDP) فهو الأهم لفهم مدى تنوع الاقتصاد؛ حيث في عام 2006 كانت أعلى نسبة مساهمة ب 45.6%؛ مما يعني أن المحروقات كانت تشكل تقريبا نصف الاقتصاد؛

في عام 2020 سجلت أدنى نسبة مساهمة بنسبة 9% فقط؛ ورغم أن هذا الانخفاض قد يوحي بتنوع اقتصادي؛ إلا أنه في هذا السياق يعبر عن "صدمة خارجية" وانهيار في قطاع المحروقات أكثر من كونه نموا في القطاعات الأخرى؛ فالاتجاه الأخير (2022-2024) نلاحظ عودة الارتفاع في 2022 (بنسبة 25.7%) ثم استقرار نسبي حول 18%-19% في عامي 2023 و2024؛ مما يشير إلى محاولة الاقتصاد التعافي والتقليل التدريجي من هيمنة المحروقات مقارنة بالعقد الأول من القرن الحالي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال

الفترة 2000-2024

تجمع الأدبيات الاقتصادية الحديثة على أن النظام المالي لا يقتصر دوره على وسيط تقليدي بين نظامي الادخار والاستثمار، بل يعد محركا أساسيا وديناميكيا لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد بكفاءة. وفي ظل التوجهات الراهنة إلى الانعتاق من التبعية لقطاع المحروقات، تبنت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الهيكلية لتحديث قطاعها المصرفي والمالي، وتطوير آليات التمويل بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي وتوصيف متغيراته ركيزة أساسية في بناء وتصميم الدراسات التطبيقية، لما لها من دور محوري في ضمان دقة التقدير الإحصائي وموثوقية النتائج المتوصل إليها. وفي

هذا الصدد وتماشيا مع أهداف البحث تم استقراء وتحديد متغيرات النموذج استنادا إلى الطروحات النظرية الكلاسيكية والحديثة التي تؤطر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مدعومة بما خلصت إليه أبرز الدراسات السابقة في هذا المجال محليا ودوليا.

أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة

وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

أ- المتغير التابع

النمو والمعبر عنه بمعدل النمو السنوي لإجمالي الناتج.

ب- المتغيرات المستقلة

- والمتمثلة في:

- **العرض النقدي MS:** المعبر عنه المعروض النقدي بمعناه الواسع (%) من إجمالي الناتج المحلي) وهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.
- **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%) من إجمالي الناتج المحلي) DCPS :** يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والإئتمانات التجارية والحسابات المستحقة القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد. بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة. تشمل الشركات المالية السلطات النقدية وبنوك الودائع، بالإضافة إلى الشركات المالية الأخرى التي تتوفر فيها البيانات (بما في ذلك الشركات التي لا تقبل الودائع القابلة للتحويل ولكنها تشمل التزامات مثل الودائع لأجل والودائع الادخارية). ومن أمثلة الشركات المالية الأخرى شركات التمويل والتأجير، ومقرضو الأموال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات الصرف الأجنبي.
- **إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي) GFCF :** المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (%) من إجمالي الناتج المحلي) ويشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتریات الآلات والماكينات، والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات،

والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.

• **الانفاق الحكومي GOV :** المعبر عنه النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (%) من إجمالي الناتج المحلي) وتشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.

• **الانفتاح التجاري TO :** وهو مجموع الصادرات والواردات نسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وتم الحصول على هذه بيانات من قاعدة البنك الدولي.

ثانيا: دراسة وصفية تحليلية للبيانات

كخطوة أولى يتم وصف البيانات قصد تحليلها، وذلك من خلال دراسة مدى واتجاه تأثير العلاقات بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)، وفي هذا الإطار يتضمن الإطار الوصفي سلسلة من المؤشرات الاحصائية التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (11).

الجدول رقم(11): الخصائص الاحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (2000-2024)

	GDP	GOV	M2	OPEN	ABFF
Mean	3.05	16.82	64.76	25.41	3214731599570.83
Median	3.20	17.40	65.500	24.97	3537211862390.69
Maximum	6.50	20.52	84.87	32.87	4942297113182.99
Minimum	-4.99	11.95	37.82	20.12	935487050100
Std. Dev.	2.15	2.65	10.19	4.047	1182553135934.907
Skewness	-1.97	-0.41	-0.45	0.28	-0.398
Kurtosis	8.93	1.94	3.38	1.82	1.828
Jarque-Bera	52.96	1.87	1.03	1.76	2.090
Probability	3.15	0.39	0.59	0.41	0.351
Sum	76.29	420.63	1619.09	635.28	80368289989270.92
Sum Sq. Dev.	111.84	169.43	2495.26	393.17	3.35
Observations	25	25	25	25	25

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات 13 Eviews.

من خلال نتائج الإحصاء الوصفي يتضح أن جميع متغيرات الدراسة تتبع تقريباً التوزيع الطبيعي، وهو ما تؤكد قيم احتمالات اختبار Jarque-Bera التي جاءت جميعها أكبر من مستوى المعنوية 5%. كما أظهرت النتائج وجود تفاوت نسبي في درجات التذبذب بين المتغيرات، حيث كان متغير الاستثمار المحلي الأكثر تقلباً، في حين اتسم متغير الانفتاح التجاري باستقرار نسبي مقارنة بباقي المتغيرات.

تشير النتائج أيضاً إلى وجود اختلافات في طبيعة توزيع البيانات من حيث الالتواء والتطرف، إلا أنها تبقى ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، الأمر الذي يسمح بالانتقال إلى مراحل التحليل القياسي واختبارات الاستقرار والتكامل المشترك بثقة أكبر.

ثالثاً: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تهدف الدراسة من خلال تحليل الارتباط بين متغيراتها إلى توضيح العلاقة الموجودة بينها، خاصة العلاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي، وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في الدراسة، ويمكن تلخيص النتائج الخاصة لمصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP	GOV	M2	OPEN	ABFF
GDP	1	-0.3429551874	-0.5020675748	-0.2385431703	-0.3280165756
GOV	-0.3429551874	1	0.7189294036	0.5508114980	0.7771821082
M2	-0.5020675748	0.7189294036	1	0.3612433425	0.8556778922
OPEN	-0.2385431703	0.5508114980	0.3612433425	1	0.4703695943
ABFF	-0.3280165756	0.7771821082	0.8556778922	0.4703695943	1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات 13 Eviews.

بناء على جدول مصفوفة الارتباط المرفق والمستخرج من برنامج 13 Eviews، نوضح أبرز العلاقات بين متغيرات الدراسة والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير أساسي:

- علاقات عكسية مع النمو (GDP): يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة عكسية (سالبة) مع جميع المتغيرات المدروسة، حيث يسجل ارتباطاً متوسطاً مع الكتلة النقدية ($M2 = -0.50$)، وارتباطاً ضعيفاً إلى متوسط مع الانفاق الحكومي.

(GOV = -0.34)، والانفاق الحكومي.

(OPEN = -0.23)، والانفتاح التجاري.

(DOCRT= -0.55)، وأسواق رأس المال.

(ABFF= -0.32).

- علاقات طردية قوية بين المتغيرات الأخرى: تظهر المصفوفة وجود ارتباط طردي (موجب) قوي جدا بين المتغيرات المستقلة نفسها، وتحديدًا بين الائتمان المحلي والكتلة النقدية حيث يبلغ 0.93، وبين المؤشر المالي والإنفاق الحكومي بنسبة 0.77.

رابعاً: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع والمتغير المستقل للنمو الاقتصادي والتطور المالي، التي يمكن توضيح نتائج اختبار السببية في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): نتائج اختبار سببية غرانجر بين المتغيرات الرئيسية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GOV does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause GOV	23	0.12981 0.33408	0.8791 0.7203
M2 does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause M2	23	3.08143 1.25423	0.0707 0.3091
OPEN does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause OPEN	23	3.32250 1.05744	0.0591 0.3680
ABFF does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause ABFF	23	2.79509 0.25582	0.0877 0.7771
M2 does not Granger Cause GOV GOV does not Granger Cause M2	23	0.71858 0.16904	0.5009 0.8458
OPEN does not Granger Cause GOV GOV does not Granger Cause OPEN	23	1.91981 0.54943	0.1755 0.5867
ABFF does not Granger Cause GOV GOV does not Granger Cause ABFF	23	4.65521 0.00018	0.0235 0.9998
OPEN does not Granger Cause M2 M2 does not Granger Cause OPEN	23	1.09242 1.40501	0.3566 0.2710
ABFF does not Granger Cause M2 M2 does not Granger Cause ABFF	23	4.49454 1.03811	0.0261 0.3744
ABFF does not Granger Cause OPEN OPEN does not Granger Cause ABFF	23	1.12057 3.56115	0.3478 0.0498

المصدر: مخرجات Eviews13.

بناء على هذا الجدول الذي يوضح نتائج اختبار سببية غرانجر المستخرجة من 13 Eviews لمتغيرات الدراسة (GDP, GOV, M2, OPEN, DOCRT, ABFF). قاعدتنا الأساسية للتعليل، نرفض فرضية عدم ونقول بوجود سببية فقط إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5%.

1- العلاقات السببية المعتمدة إحصائيا (أحادية الاتجاه): تظهر المخرجات وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط بين ثلاثة ثنائيات من المتغيرات:

أ. من المؤشر المالي إلى الكتلة النقدية: المتغير ABFF يتسبب في M2 (بمعنوية عالية حيث Prob = 0.026)، بينما العكس غير صحيح.

ب. من الانفتاح الاقتصادي إلى المؤشر المالي: المتغير OPEN يتسبب في ABFF (بمعنوية حيث Prob = 0.049)، بينما العكس غير صحيح.

ج. من المؤشر المالي إلى الائتمان المحلي: المتغير ABFF يتسبب في DOCRT (بمعنوية حيث Prob = 0.041)، بينما العكس غير صحيح.

د. من المؤشر المالي إلى الانفاق الحكومي: المتغير ABFF يتسبب في GOV (بمعنوية عالية جدا حيث Prob = 0.023)، في حين أن العكس غير صحيح (Prob = 0.0001) وهو يثبت فرضية عدم نظرا لطبيعة صياغة البرنامج هنا أو يؤكد انعدام الأثر العكسي.

2- غياب السببية (بقية العلاقات): الناتج المحلي الإجمالي، لا توجد أي علاقة سببية (لا طردية ولا عكسية) بين GDP وبقيّة متغيرات الدراسة، حيث جاءت جميع القيم الاحتمالية الخاصة به أكبر من 0.05.

لا توجد علاقة سببية متبادلة (ثنائية الاتجاه) بين أي من المتغيرات المدروسة في هذه المصفوفة.

المطلب الثاني: دراسة استقراره السلاسل الزمنية

تُمثل الخطوة الأولى لتحليل بيانات الدراسة القيام باختبار استقرارية متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر.

الجدول رقم (14): اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية

النموذج	GDP	M2	ABFF	DORCT	GOV	OPEN	
النموذج الثالث	Prob t _b	0.03	0.02	0.28	0.78	0.92	اختبار DF
النموذج الثاني	Prob t _c	0.01	0.0570	0.88	0.50	0.57	
النموذج الأول		0.07	0.90	0.92	0.79	0.59	

0.06	0.06	0.01	0.72	0.01	0.00	Prob t _b	النموذج الثالث	الفرق الأول
0.00	0.01	0.00	0.26	0.00	0.00	Prob t _c	النموذج الثاني	
0.00	0.00	0.00	0.11	0.00	0.00	Prob t _c	النموذج الأول	
-	-	-	0,008	-	-	Prob t _b	النموذج الثالث	
-	-	-	0,00	-	-	Prob t _c	النموذج الثاني	
-	-	-	0,00	-	-	Prob t _c	النموذج الثالث	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews 13.

تشير النتائج عند المستوى (Level) إلى أن متغير النمو الاقتصادي (GDP) مستقر عند المستوى $I(0)$ ، حيث جاءت قيم الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5% في بعض النماذج. في المقابل، فإن بقية المتغيرات المتمثلة في العرض النقدي (M2)، الاستثمار المحلي (ABFF)، الانفتاح التجاري (OPEN)، الإنفاق الحكومي (GOV)، ومتغير DORCT لم تكن مستقرة عند المستوى بسبب ارتفاع قيم الاحتمالية عن 0.05.

وعند أخذ الفرق الأول (First Difference)، تبين أن معظم المتغيرات أصبحت مستقرة عند الدرجة الأولى $I(1)$ ، خاصة متغيرات M2 و OPEN و GOV و DORCT، حيث انخفضت قيم الاحتمالية إلى مستويات معنوية أقل من 5%، إلا أن متغير الاستثمار المحلي (ABFF) بقي غير مستقر عند الفرق الأول، إذ ظلت قيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية، مما استدعى الانتقال إلى الفرق الثاني. وعند الفرق الثاني أصبحت السلسلة مستقرة، حيث انخفضت قيمة الاحتمال إلى أقل من 5%، ما يعني أن متغير ABFF متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$. اقتصادياً، يعكس ذلك أن الاستثمار المحلي في الجزائر يتسم بتقلبات هيكلية ودورات طويلة الأجل تجعله أكثر بطئاً في الوصول إلى الاستقرار مقارنة ببقية المتغيرات الاقتصادية، وهو أمر يمكن تفسيره بتأثر الاستثمار بالتغيرات النفطية والسياسات الاقتصادية وتقلبات الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي

بعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرار، وجدنا أن السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الأول وأخرى مستقرة عند الفرق الأول وأخرى مستقرة عند الفرق الثاني. ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل غير ممكن. وطالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية قصيرة الأجل.

أولاً: تحديد درجة التأخير

قبل التطرق الى نتائج اختبار حوهانسن يجب تحديد درجة التأخير، وأظهرت نتائج الاختبارين (Akaike; Schwarz) التي استخدمت لتحديد فترة الإبطاء، أن الفترة الأولى هي فتر الإبطاء المثلى لكل المتغيرات، لأن قيمها أدنى مقارنة ببقية قيم الاختبارين وهذا ما نوضحه من خلال الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-884.692...	NA	2.73e+27	77.36460	77.61145	77.42668
1	-793.149...	135.3247*	8.92e+24	71.57824	73.05932*	71.95073
2	-760.331...	34.24514	6.50e+24*	70.89839*	73.61370	71.58129*

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews 13.

تشير النتائج إلى أن معيار شوارتز (SC) اختار فترة الإبطاء الأولى (Lag 1)، بينما اتفقت بقية المعايير (AIC، HQ، LR، FPE) على اختيار فترة الإبطاء الثانية (Lag 2) وعليه، يتم اعتماد Lag 2 كفترة الإبطاء المثلى لأنها حظيت بتأييد أغلب المعايير الإحصائية.

ثانيا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

بعد تحديد درجة التأخير المثلى في نموذج (VAR) والمقدرة ب (P= 2) أي أن النموذج الأفضل هو VAR(2)، وكانت مخرجات برنامج Eviews 13 للتقدير، فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

	GDP	GOV	M2	OPEN	ABFF
GDP(-1)	0.09545448... 0.30265839... [0.31539]	-0.1348741... 0.20416335... [-0.66062]	-0.7492855... 0.71986440... [-1.04087]	-0.2797257... 0.47658765... [-0.58693]	-32318670... 346468041... [-0.93280]
GDP(-2)	0.49152837... 0.23089213... [2.12882]	-0.0989529... 0.15575220... [-0.63532]	-0.7434337... 0.54917039... [-1.35374]	0.07850676... 0.36357934... [0.21593]	251051674... 264313651... [0.94982]
GOV(-1)	-0.2433966... 0.34452628... [-0.70647]	0.82156029... 0.23240605... [3.53502]	0.45652444... 0.81944600... [0.55711]	0.00073432... 0.54251585... [0.00135]	209623559... 394396288... [0.53150]
GOV(-2)	0.62934553... 0.31395105... [2.00460]	-0.4581507... 0.21178101... [-2.16332]	-0.6428004... 0.74672367... [-0.86083]	-0.1285084... 0.49436988... [-0.25994]	1140623071... 359395304... [0.03174]
M2(-1)	0.44838122... 0.16914080... [2.65093]	0.04011277... 0.11409680... [0.35157]	-0.0396320... 0.40229660... [-0.09851]	-0.0722860... 0.26634126... [-0.27140]	-23464254... 193623847... [-0.12118]
M2(-2)	-0.0294995... 0.10355920... [-0.28486]	0.00387204... 0.06985762... [0.05543]	-0.1270535... 0.24631264... [-0.51582]	-0.0863724... 0.16307177... [-0.52966]	135591926... 118549351... [1.14376]
OPEN(-1)	0.06188910... 0.19318421... [0.32036]	-0.2337639... 0.13031569... [-1.79383]	-0.5560114... 0.45948317... [-1.21008]	0.74523171... 0.30420174... [2.44979]	-13807325... 221147527... [-0.62435]
OPEN(-2)	0.05692703... 0.29104680... [0.19559]	0.46653034... 0.19633056... [2.37625]	-0.0340344... 0.69224657... [-0.04917]	0.06686878... 0.45830321... [0.14591]	-15623607... 333175680... [-0.46893]
ABFF(-1)	4.00777761... 2.90663171... [1.37884]	5.43265954... 1.96071777... [2.77075]	2.93931716... 6.91334112... [0.42517]	4.72068496... 4.57699121... [1.03139]	1.75070989... 0.33273651... [5.26155]
ABFF(-2)	-7.9804499... 3.62606829... [-2.20085]	-5.0864335... 2.44602593... [-2.07947]	5.22595472... 8.62450061... [0.60594]	-3.6092684... 5.70986774... [-0.63211]	-0.8290989... 0.41509398... [-1.99738]
C	-24.051095... 9.80554382... [-2.45281]	0.71391721... 6.61449608... [0.10793]	74.2812804... 23.3222079... [3.18500]	13.7189398... 15.4405140... [0.88850]	-21005177... 112248912... [-0.01871]
R-squared	0.73160072...	0.91227472...	0.89096131...	0.78396744...	0.98378862...
Adj. R-squared	0.50793466...	0.83917033...	0.80009575...	0.60394031...	0.97027915...
Sum sq. resids	29.8618695...	13.5883633...	168.932399...	74.0452380...	3.91325283...
S.E. equation	1.57749457...	1.06412574...	3.75202611...	2.48403633...	180583610...
F-statistic	3.27095104...	12.4790684...	9.80526890...	4.35471840...	72.8221212...
Log likelihood	-35.638100...	-26.583361...	-55.566637...	-46.081179...	-621.30140...
Akaike AIC	4.05548698...	3.26811837...	5.78840322...	4.96358082...	54.9827306...
Schwarz SC	4.59854943...	3.81118082...	6.33146567...	5.50664327...	55.5257931...
Mean dependent	3.02173913...	17.0411570...	66.4732634...	25.8298183...	339495351...
S.D. dependent	2.24882929...	2.65344366...	8.39179451...	3.94709543...	104748485...
Determinant resid covariance (dof adj.)	9.206218822031979e+23				
Determinant resid covariance	3.559166815571919e+22				
Log likelihood	-760.3315143304095				
Akaike information criterion	70.89839255047039				
Schwarz criterion	73.61370480595315				
Number of coefficients	55				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات 13 Eviews.

تشير نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات VAR إلى وجود علاقات ديناميكية متبادلة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2024)، كما تسمح النتائج بتقديم قراءة إحصائية مدعمة بتفسير اقتصادي لطبيعة هذه العلاقات.

فيما يتعلق بمعادلة النمو الاقتصادي (GDP)، أظهرت النتائج أن المتغير GDP(-2) يحمل إشارة موجبة ومعنوية إحصائياً، حيث بلغت قيمة إحصائية t حوالي (2.12)، وهو ما يدل على أن الأداء الاقتصادي في الفترات السابقة ينعكس إيجابياً على النمو الحالي، بما يعبر عن وجود استمرارية وديناميكية في النشاط الاقتصادي الجزائري.

كما سجل العرض النقدي $M2(-1)$ تأثيراً موجباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي بقيمة t بلغت (2.65)، ما يشير اقتصادياً إلى أن التوسع في الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة السيولة داخل الاقتصاد، الأمر الذي يساهم في تنشيط الاستثمار والاستهلاك وتحفيز النمو الاقتصادي. وتعكس هذه النتيجة أهمية السياسة النقدية في دعم النشاط الاقتصادي.

في المقابل، أظهر متغير الاستثمار المحلي $ABFF(-2)$ تأثيراً سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي بقيمة t بلغت (-2.20)، وهو ما قد يفسر بضعف كفاءة الاستثمار أو توجيه جزء من الاستثمارات نحو قطاعات منخفضة الإنتاجية، إضافة إلى احتمال وجود تأخر زمني في ظهور أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعادلة الإنفاق الحكومي (GOV)، فقد بينت النتائج أن $GOV(-1)$ يؤثر إيجابياً ومعنوياً على نفسه، حيث بلغت قيمة t حوالي (3.53)، وهو ما يعكس استمرارية السياسة المالية الحكومية واعتماد الدولة على نمط إنفاق شبه ثابت عبر الزمن.

كما أظهر متغير الانفتاح التجاري $OPEN(-2)$ أثراً موجباً ومعنوياً على الإنفاق الحكومي، ما يدل اقتصادياً على أن زيادة الانفتاح التجاري قد تؤدي إلى توسع تدخل الدولة من خلال زيادة النفقات العامة لمواكبة متطلبات النشاط التجاري ودعم البنية الاقتصادية.

في المقابل، سجل الاستثمار المحلي $ABFF(-2)$ أثراً سالباً ومعنوياً على الإنفاق الحكومي، وهو ما يمكن تفسيره بإمكانية توجه الحكومة نحو تخفيض الإنفاق العام مع ارتفاع مساهمة الاستثمار المحلي والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وفي معادلة الانفتاح التجاري (OPEN)، تبين أن $OPEN(-1)$ كان موجباً ومعنوياً إحصائياً بقيمة t بلغت (2.44)، وهو ما يعكس استقرار سياسة الانفتاح التجاري واستمرار اندماج الاقتصاد الجزائري في التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمعادلة الاستثمار المحلي (ABFF)، فقد أظهرت النتائج أن $ABFF(-1)$ يؤثر إيجابياً وبدرجة معنوية مرتفعة على نفسه، حيث بلغت قيمة t حوالي (5.26)، ما يدل على وجود استمرارية في تدفقات الاستثمار المحلي عبر الزمن. بينما جاء تأثير $ABFF(-2)$ سالباً ومعنوياً، وهو ما قد يعكس تعرض الاستثمار المحلي لتقلبات دورية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية وأسعار النفط.

ومن الناحية الإحصائية، أظهرت قيم معامل التحديد (R^2) قدرة تفسيرية جيدة للنموذج، حيث بلغت:

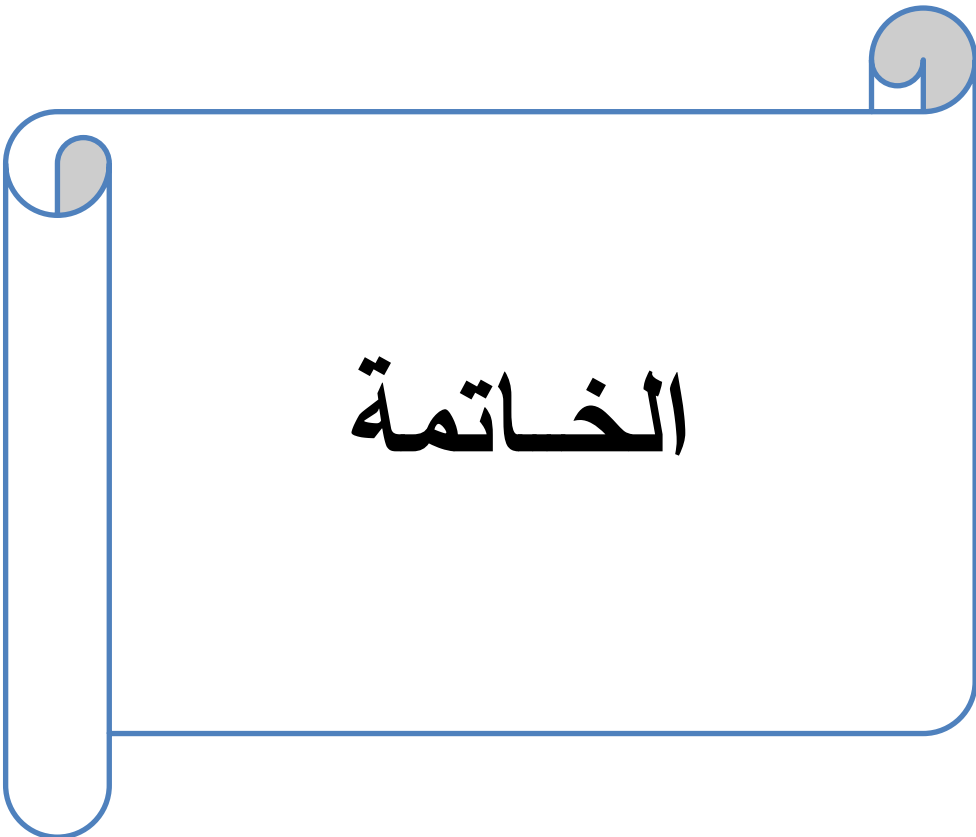
- 73% في معادلة النمو الاقتصادي.
- 91% في معادلة الإنفاق الحكومي.
- 89% في معادلة العرض النقدي.
- 78% في معادلة الانفتاح التجاري.
- 98% في معادلة الاستثمار المحلي

وتشير هذه القيم إلى أن المتغيرات المفسرة داخل النموذج قادرة على تفسير نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في المتغيرات التابعة، مما يعكس جودة النموذج القياسي المستخدم.

كما أن ارتفاع قيم إحصائية F خاصة في معادلات GOV و M2 و ABFF يدل على المعنوية الكلية للنموذج، وبالتالي صلاحية نموذج VAR في تفسير العلاقات الديناميكية بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل:

يخلص هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف خلال الفترة (2000-2024) تحولات مهمة على مستوى كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث شهد النظام المالي توسعاً ملحوظاً، إلى جانب تطور في مكونات العرض النقدي رغم استمرار بعض الاختلالات المرتبطة بتذبذب العوامل الخارجية، خاصة أسعار النفط. وفي المقابل، سجل النمو الاقتصادي في الجزائر أداءً متقلباً، حيث عرف فترات من النمو القوي خلال بداية الألفية، تلتها مراحل من التباطؤ والتراجع، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط، قبل أن يعود إلى التحسن النسبي في السنوات الأخيرة دون تحقيق تحول هيكلي مستدام في مصادر النمو. ومن الناحية القياسية، أظهرت نتائج نموذج var وجود علاقة تكامل مشترك بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.



الخاتمة

الخاتمة:

تأسيسا لما تم بسطه بالبحث والتحليل والنقاش عبر فصول هذه الدراسة، والتي تتبعت بالتقصي العلمي أبعاد الإشكالية الجوهرية المتعلقة بطبيعة وأثر التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2024، يمكن القول أن هذه المحاولة العلمية جاءت لتزيل الغموض عن واحدة من أعقد المعادلات الاقتصادية. لقد انطلقنا في هذا البحث من إدراك أن التطور المالي هيكل أساسي لتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة نحو القطاعات الإنتاجية، وهو ما حاولنا تأصيله في الفصل الأول من خلال تفكيك بنية النظام المالي ومحددات ومؤشرات التطور المالي ثم تطرقنا في الفصل الثاني على صياغة مقارنة نظرية تربط هذا التطور بمفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي مع تتبع قنوات التأثير المتبادلة وجدلية السببية بينهما.

لم يقف البحث عند العتبات النظرية، بل كان لزاما إسقاط هذه الأطروحات على واقع الاقتصاد الجزائري في الفصل الثالث عبر دراسة تحليلية وقياسية معمقة للمؤشرات المالية ومعدلات النمو خارج قطاع المحروقات، وتوجيهها بدراسة قياسية حديثة بالاعتماد على مخرجات 13 Eviwes استندت إلى منهجية السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR). يتيح لنا في نهاية هذا المطاف استعراض حزمة من الاستنتاجات الجوهرية، وتقديم تقييم علمي صارم للفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

ومن خلال هذه الدراسة نجيب على الإشكالية الرئيسية التالية: "إلى أي مدى ساهم التطور المالي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)؟

التطور المالي ساهم بشكل إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 لكن هذا التطور لم يبقى بشكل متوازن نتيجة التحولات الاقتصادية وضعف عمق القطاعات المصرفية وهيكلية الاقتصاد.

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بناء على المخرجات التحليلية للدراسة، وفي ضوء نتائج الاختبارات القياسية المطبقة على السلاسل الزمنية لمؤشرات التطور المالي (مثل نسب الائتمان الموجه للقطاع الخاص، والكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي)، يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات وفق ما يلي:

1. نرفض الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية على: "وجود علاقة طردية وحيدة الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي المستدام".

من خلال الدراسة النظرية تبين وجود عدة اتجاهات مفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. حيث ترى فرضية "قيادة العرض" أن التطور المالي هو الذي يقود النمو الاقتصادي، من خلال قيام المؤسسات المالية بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، إضافة إلى تسهيل التمويل وتقليل المخاطر، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي.

في المقابل، ترى فرضية "قيادة الطلب" أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور القطاع المالي، إذ إن توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات يرفعان الطلب على الخدمات المالية المتنوعة مما يحفز التطور المالي لاحقاً.

أما الاتجاه الثالث فيؤكد وجود علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، فالتطور المالي يدعم النمو الاقتصادي، بينما يؤدي النمو الاقتصادي بدوره إلى زيادة تطور القطاع المالي وتوسعه ووفقاً لهذا فإن تطور الأسواق والمؤسسات المالية يساهم في تسريع معدلات النمو الاقتصادي مما يعزز بدوره تطور القطاع المالي تبقى في حلقة من التأثير المتبادل.

وعليه، فإن الفرضية الأولى لم تتحقق كلياً، لأن الدراسة النظرية أثبتت أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ليست وحيدة الاتجاه، بل علاقة متبادلة بين المتغيرين.

2. نقبل الفرضية الرئيسية الثانية: تنص الفرضية على أن: "القطاع المالي في الجزائر شهد تطوراً تدريجياً خلال الفترة 2000-2024 نتيجة الإصلاحات المالية والمصرفية".

من خلال الدراسة تبين أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات مالية ومصرفية ساهمت في تحسين أداء القطاع المالي، من خلال تحديث النظام البنكي وتطوير وسائل الدفع وتوسيع الخدمات المالية وتعزيز الإطار التنظيمي، وهو ما انعكس على بعض مؤشرات التطور المالي، لكن مع هذا التطور بقيت مشاكل تعيق القطاع المالي مع ضعف السوق المالية وهيمنة البنوك العمومية حيث تبين كل هذه النتائج بأن التطور نسبي ولم يصل إلى الكفاءة المالية الكاملة.

وعليه، فإن الفرضية الثانية تعد صحيحة، إذ شهد القطاع المالي الجزائري تطوراً تدريجياً خلال فترة الدراسة نتيجة الإصلاحات المالية والمصرفية المطبقة، رغم استمرار بعض التحديات التي حوّلت من فعاليته بشكل كامل، من بينها ضعف السوق المالية، وهيمنة البنوك العمومية، ومحدودية الشمول المالي، الأمر الذي جعل هذا التطور نسبياً وغير كافٍ لتحقيق الكفاءة المالية الكاملة.

3. نقبل الفرضية الرئيسية الثالثة: تنص الفرضية على أن: "النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر عرف تذبذباً خلال الفترة 2000-2024 بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات".

يرتكز الاقتصاد الجزائري بصورة أساسية على عائدات المحروقات باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والصادرات، مما جعله شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد سجل الاقتصاد الجزائري فترات من النمو والانتعاش خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط نتيجة زيادة الإيرادات وارتفاع مستويات الإنفاق والاستثمار، في حين عرف فترات من التراجع والتباطؤ عند انخفاض الأسعار النفطية، الأمر الذي انعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة. كما ساهم ضعف التنوع الاقتصادي ومحدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في زيادة هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

فإن الفرضية الثالثة تعد صحيحة، إذ اتسم النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر بالتذبذب خلال فترة الدراسة نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

4. نرفض الفرضية الرئيسية الرابعة: تنص الفرضية على: "وجود أثر إيجابي طويل الأجل للتطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2000-2024".

من خلال نتائج الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، تبين وجود علاقات ديناميكية بين بعض مؤشرات التطور المالي ومتغيرات النمو الاقتصادي، إلا أن النتائج لم تثبت وجود أثر إيجابي طويل الأجل واضح ومستقر للتطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ورغم ظهور بعض التأثيرات الإيجابية لمتغير العرض النقدي (M2) على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أن ذلك لا يكفي لإثبات وجود أثر طويل الأجل، خاصة في ظل غياب علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات، إضافة إلى استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، واعتماده الكبير على قطاع المحروقات، وضعف مساهمة القطاع المالي في تمويل النشاط الإنتاجي بصورة فعالة.

وعليه، فإن الفرضية الرابعة لم تتحقق، إذ لم تثبت الدراسة وجود أثر إيجابي طويل الأجل للتطور المالي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

ثانياً: نتائج الدراسة

1. عملت الدراسة الاقتصادية في ظل الاقتصاد عند استقرار وتتبع مسار تطور المؤشرات الميدانية الخاصة بالشمول المالي في الجزائر، يصنف الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) بمستوى عام يتراوح بين المنخفض والمتوسط ويعد غير كاف اقتصادياً، حيث يسجل نمو تدريجياً مقبولاً في جانبه التقليدي المتعلق بفتح الحسابات البنكية، تقابله ضعف حاد في تراجع الكفاءة الفعالة لجانبه الرقمي

والائتماني المتمثل في تدني نسب امتلاك بطاقات الائتمان واستقرار الكثافة المصرفية أمام النمو السكاني، مما يؤكد الاعتماد على التداول النقدي التقليدي ويبرز إصلاحات هيكلية تسرع وتيرة التحول الرقمي المصرفي.

2. العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي علاقة تأثير متبادل فالتطور المالي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وفي المقابل يؤدي النمو إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية مما يعزز التطور المالي حيث تبين أنها علاقة ليست أحادية الاتجاه حيث يؤثر كل منهما في الآخر بدرجات متفاوتة.

3. شهد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 تطور متدبدا حيث سجل معدلات مرتفعة ووصل إلى دروته سنة 2003 بأكثر من 6%، ثم عرف فترات من الارتفاع والانخفاض تبعا للظروف الاقتصادية وأسعار النفط، كما سجل تراجع ملحوظا سنة 2020 حتى بلغ معدلا سالبا بسبب تداعيات جائحة كورونا إلى أن يستعيد نموه ابتداء من 2021 ويستقر عند مستويات تقارب 4% في سنوات الأخيرة.

4. نجحت السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) في تهيئة البيئة الهيكلية والمؤسسية للقطاع المالي، كما لم تتجح في استيعاب الكتلة النقدية الضخمة المتداولة في السوق الموازية وتوسيع الشمول المالي.

5. يعاني الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024) في عجز المنظومة المالية والمصرفية عن التحول إلى قاطرة ذاتية لدفع النمو الاقتصادي المستدام خارج المحروقات، ويرجع ذلك إلى الكبت المالي المتمثل في احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي.

6. بعد تقدير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، تبين وجود لأثر موجب في الأجل القصير لكل من الكتلة النقدية $M2(-1)$ والانفتاح الاقتصادي $OPEN(-1)$ على النمو، مقابل أثر سالب قوي ومعنوي لمتغيرات الدراسة الاقتصادية $DORCT(-1)$ على المتغير ABFF، مع تحول هذه التأثيرات عموما إلى سالبة في فترة الإبطاء الثانية.

ثالثا: الاقتراحات

بناء على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وتشخيص للاختلالات الهيكلية، نتقدم بمجموعة من الاقتراحات:

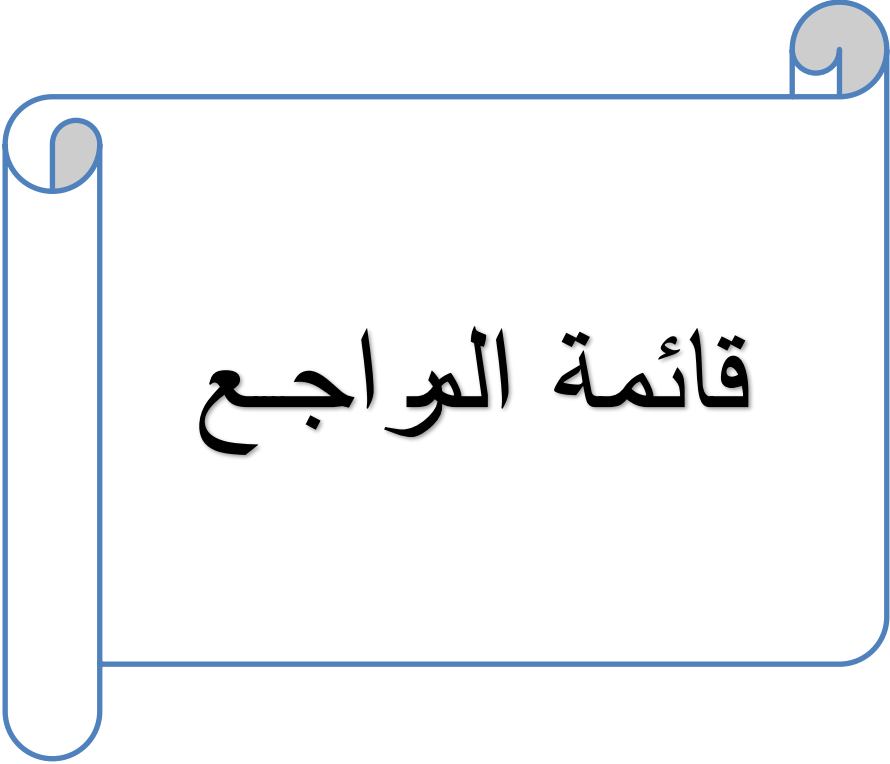
1. إصلاح وهيكل النظام المصرفي العمومي: من خلال تحرير البنوك التجارية العمومية من التبعية الإدارية والتدخلات الحكومية، واخضاعها لقواعد السوق والتنافسية الاقتصادية، مع تشجيع دخول رأس المال الخاص والأجنبي لتطوير جودة الخدمات وكفاءة تخصيص الائتمان.
2. تفعيل وتطوير قناة الشمول المالي الرقمي: الإسراع في وتيرة التحول الرقمي الشامل للمنظومة المالية، ودعم شركات التكنولوجيا المالية، وتعميم قنوات الدفع الإلكتروني والصيرفة الجوال، كآلية أساسية لاستقطاب واحتواء الأموال المتداولة في السوق الموازية وإدماجها في الدروة الاقتصادية الرسمية.
3. تنويع الهيكل المالي وتطوير البدائل التمويلية: العمل الجاد في تنشيط بورصة الجزائر من خلال خصخصة جزئية لبعض الشركات الحكومية الكبرى وإدراجها في البورصة، مع التوسع في تفعيل منتجات الصيرفة الإسلامية وإصدار الصكوك السياسية لتوفير أوعية البيئة المحلية.
4. توجيه السياسة الائتمانية نحو القطاعات الاستراتيجية المستدامة: صياغة آليات تحفيزية وضمانات مصرفية (غبر صناديق ضمان القروض) تشجع البنوك على رفع حصة الائتمان الموجه للقطاعات الحقيقية كالزراعة الحديثة، الصناعات التحويلية، والمؤسسات الناشئة، بدلا من التركيز على القروض التجارية قصيرة الأجل.

رابعا: آفاق الدراسة

إن هذه المذكرة وإن أحاطت بجوانب قياسية وتحليلية هامة، فإنها تشكل أرضية علمية تفتح آفاقا واسعة للباحثين لاستكمال ودراسة زوايا أخرى لم تتسع لها هذه الدراسة. وتتمثل آفاق البحث المقترحة فيما يلي:

1. أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في الجزائر: دراسة استشرافية للحلول الرقمية وتأثيرها على استقطاب الكتلة النقدية خارج النظام المالي.
2. الصيرفة الإسلامية كآلية لتمويل النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر: دراسة تقييمية بعد سنوات من مؤسستها واطلاقها الرسمي في عهد الإصلاحات النقدية الأخيرة.

3. تحليل العلاقة غير المتناظرة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمات النفطية باستخدام نماذج القياس غير الخطي.
4. دور حوكمة المؤسسات المالية والمصرفية في تحسين كفاءة الائتمان المصرفي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية، 2014.
2. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ط1، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
3. دريد كمال آل الشايب، الأسواق المالية والنقدية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2012.
4. محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الأساسي، ط1، ناشرون وموزعون، القاهرة، 2009.
5. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010.
6. شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، ط1، دار الحامدة للنشر والتوزيع، عمان 2019.
7. أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية في إطار التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
8. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات، دار النشر الأردن 2007.
- أمين حواس وآخرون، مقدمة في النمو الاقتصادي، ط1، دار الماهج للنشر والتوزيع، عمان، 2023.
- 11- العيسى وآخرون، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 12- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
- 12- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 13- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني- محمود حامد محمود، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية، 2006.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. بخوش ليندة، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020 أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مؤسسات مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة الحاج لخضر 2022.
2. لمزاودة رياض دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عباس فرحات سطيف 2018.
3. خاطر طارق، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2013 أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة خيضر بسكرة 2014-2015.
4. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
5. بالعيد محمد الحافظ، تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة للنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصادي قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
6. حليلة عز الدين، أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2016.
7. أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
8. مسعودة شوقي، صبرينة تواتي، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2023-2024.
9. الوليد قسوم عيساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي منذ 1993، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

10. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
11. خربوش محمد، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 1 دولة منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2016، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد قياسي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2020.
12. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.
13. بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2013، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
14. بوزريدة هاجر، بولكروش سامية، أثر التطور المالي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة 2020-2021.
15. بوحداد محمد لطفي، سامي عبد الكريم، تحليل الأساليب الحديثة لزيادة وإدارة التطور المالي للشركات دراسة حالة: مطاحن بني هارون ميلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2020-2021.

ثالثا: المجلات

1. بوحركات بوعلام، رصاع حياة، مفهوم ومكونات النظام المالي ملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية جامعة ابن خلدون تيارت.

2. خالفي وهيبية مقارنة بين التمويل في اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الاسواق المالية مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية جامعة الجزائر 3 المجلد 22 العدد 1.
3. هبول محمد محددات التطور المالي بالجزائر دراسة قياسية 1990-2024 مجلة البحوث الاقتصادية والمالية مركز الجامعي ميله المجلد 12 العدد 02 ديسمبر 2025.
4. محمد طرشي أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 جامعة حسيبة بوعلي الشلف المجلد 34 العدد 18 سنة 2018.
5. بن يحي يحي، طلحاوي فاطمة الزهراء، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي تونس الجزائر المغرب في ظل سياسة التحرير المالي دراسة قياسية باستخدام بيانات للفترة 1990-2018 مجلة الاستراتيجية والتنمية جامعة درارية أدرار الجزائر المجلد 10 العدد 4 جويلية 2020.
6. مفتاح صالح التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 16 ديسمبر 2014
7. أحمد مير تطور النظام المالي كأداة هامة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة المجلد 57 العدد 02 سنة 2020
8. صبرينة نقيش قياس خطر السيولة في البنوك الاسلامية باستخدام مؤشر z-score مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر مجلد 11 العدد 1 سنة 2021.
9. عباي وسام واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري مجلة التكامل الاقتصادي جامعة الجزائر 3 المجلد 6 العدد 4 ديسمبر 2018.
10. سهام بوهلاله تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة المجلد 1 العدد 16 سنة 2016.
- 11- معوشي عيماد، دراسة مقارنة لمعدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية للفترة 2000-2023، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2024، 2.

12- كبير مولود، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية دراسة قياسية باعتماد panel and data analys للفترة 1990-2018، مجلة التنمية الاقتصادية 3490-2543-ISSN، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021.

13- رحمانى العربي، دور التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2022، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، أكتوبر 2024.

14- سامي مباركي، تطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد 11، مجلد 6، ديسمبر 2016.

1- بن زبوشي وليد، تأثير الاصلاحات المصرفية لقانون النقد والقرض على القروض المتعثرة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2009-2023، journal of economis studies and reserches in renewable energies جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 01 العدد 12. 2025.

رابعاً: المواقع الالكترونية

رامي يوسف عبيد، صندوق النقد العربي، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، 2020.

- <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/factors-affecting-the-net-interest-margin-of-the-banking-sector-in-the-arab-countries>.